

حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية

في اثنتي عشرة دولة عربية
دراسة مقارنة



منشورات المجاهدي الحقوقية

حقوق الإنسان وضماناتها
ال دستورية
في اثنتي عشرة دولة عربية
دراسة مقارنة

حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية

في اثنتين وعشرين دولة عربية
دراسة مقارنة

د. سعدى محمد الخطيب
دكتوراه في الحقوق

منشورات الحجابي الحقوقية

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI
LEGAL PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

© 2011

All rights reserved

ISBN 978-9953-486-01-7



9 789953 486017

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول،

بناية الزين - شارع القنطاري

مقابل السفارة الهندية

هاتف: 364561 (961-1)

هاتف خليوي: 640821 - 640544 (961-3)

فرع ثان،

سويديكو سكوير

هاتف: 612632 (961-1)

فاكس: 612633 (961-1)

ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان

E - mail elhalabi@terra.net.lb

www.halabilawbooks.com

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر.

إن جميع ما ورد في هذا الكتاب من أبحاث فقهية وأراء وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما أن الناشر غير مسؤول عن الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

إنّ قناعتى الشخصية العميقة بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وبأهمية الاعتراف بحقوقه، وتأمين الضمانات الكافية لها، من أجل صون هذه الكرامة، هي التي دفعتني إلى البحث في موضوع «حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية». فالله عزّ وجلّ، خلق الإنسان في أحسن تقويم، وكرّمه أحسن تكريم، وأنعم عليه بنعمة العقل، التي ميّزه بها عن سائر المخلوقات في الكون وأرسل الرسل والأنبياء لهدايته وإنارة عقله بالتقوى والإيمان، ولنشر الشرائع السماوية التي كرّست حقوقه وعزّزتها، ونهته عن ارتكاب المعاصي والمحرمات، ودعته إلى الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في كل أعماله وتصرفاته، وتعامله مع الآخرين طيلة حياته.

فالشرائع السماوية إذاً، تُعتبر المصدر الأساسي الأول لحقوق الإنسان، وتأتي بعدها الشرائع الوضعية التي هي من صنع الإنسان، والتي تتمثل بالدساتير والقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وإذا عدنا إلى الشرائع الوضعية في أوروبا، نجد أنّه، قبل عصر النهضة، كان الشعب في إنكلترا يناضل في سبيل الحصول على وثيقة دستورية موقّعة من السلطة الملكية، تعترف له بحقوقه، وتضمن ممارستها. وقد تمكن من الحصول عليها إثر قيامه بثورة ضد الطغيان والاستبداد. وهذه الوثيقة هي الماكنّا كارتا (Magna carta) التي وقّعها الملك «جون» في سنة 1215، وسُميت العهد العظيم، الذي تعهد بموجبه الملك، بعدم التعرض لحقوق الشعب

والمساس بها.

ومن ثم عُدل هذا العهد مرات متتالية في عهد الملك هنري الثالث في الأعوام 1216 و1217 و1225م⁽¹⁾.

وفي عصر النهضة الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، تم الاعتراف بالمزيد من الحقوق والحريات للشعوب الأوروبية.

ومنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وحتى القرن الثامن عشر، بدأت تظهر في فرنسا كتابات سياسية تتدد بالنظام الاستبدادي الذي كان سائداً فيها، وتدعو إلى الحد من السلطة الملكية، وتطالب بسيادة الشعب وتدافع عن حقوق الفرد.

ومن أبرز الكتاب المفكرين في ذلك الوقت، جان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو. وكان لكتاباتهم (بالإضافة إلى كتابات الفيلسوف البريطاني «جون لوك» (1632 - 1706)، التي كانت تصل إلى فرنسا وتُقرأ فيها وتجد قبولاً لها في أوساط الأحرار)، تأثير كبير على عقول الناس، فبفضلها بدأت عقيدة الحرية تستقر في أذهانهم⁽²⁾.

ونتيجة لتلك الكتابات، ونضال الصحافة في أوروبا للتحرر من النظام السلطوي للدولة، أصبحت الحرية هدفاً للشعب، يسعى إلى تحقيقه عن طريق الثورة ضد السلطة الملكية الاستبدادية، التي تفسى في ظلها الفساد الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا.

ولذلك، اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789، ونتج عنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي أصدرته الجمعية التأسيسية في 26 آب عام 1789.

(1) د. محمد عبد العزيز أبو سخيلة، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي، مطابع الخط، دون ذكر لمكان النشر، 1985، ص 18.

(2) برنار غروتوينز، فلسفة الثورة الفرنسية (ترجمة عيسى عصفور)، منشورات عويدات، بيروت - لبنان 1982، ص 29.

ومما ورد في قرار إصدارها لهذا الإعلان «أن ممثلي الشعب الفرنسي، اتفقوا في كلامهم على أن تناسي حقوق الإنسان واحتقارها كانا سببين رئيسيين في إذلال الشعب وإشقاؤه وإلقاء بذور الفساد والفوضى في الجهاز الحكومي، فقرروا نشر حقوق الإنسان الطبيعية وإعلانها بين جميع أفراد الشعب ليتسنى لكل مواطن معرفة حقوقه وواجباته».

وجاء هذا الإعلان بسبع عشرة مادة، تضمنت مبادئ في الحقوق والحريات. ولم يقتصر على تعداد حقوق الأفراد في هذه المواد بل ذكر أيضاً، المبادئ التي يجب أن يركز عليها النظام السياسي، لكي يستطيع ضمان حقوق المواطنين التي تُعتبر إحدى المكونات الضرورية له⁽¹⁾. فحيث أنه، تضمن النص على الحق في المساواة بين الناس، والحق في الحرية المسؤولة، والملكية الخاصة، والعيش بأمان ومقاومة الظلم، والحق في أن يكون الشعب هو مصدر السلطة، وأن يكون هدف السلطة السياسية صيانة هذه الحقوق.

والحق في أن يشترك المواطنون بأنفسهم أو بواسطة نوابهم في وضع القوانين، وعدم جواز توقيف أو اتهام أي إنسان بشكل غير قانوني، ومعاينة كل مَنْ يصدر أوامر غير قانونية أو يأمر بتنفيذها، وضرورة تناسب العقوبة مع حجم الضرر، مع اعتبار كل شخص بريء إلى أن تثبت إدانته، والحق في حرية المعتقد، والتعبير عن الرأي، وحرية الصحافة، والحق في أن يتثبت المواطنون بأنفسهم أو بواسطة نوابهم من ضرورة فرض الضرائب العامة وقبولها برضاهم ومراقبة استعمالها وتحديد معدلها ونطاق طبيعتها وكيفية جبايتها ومدتها.

ومن أهم المبادئ التي أشار إليها هذا الإعلان، هو مبدأ الفصل بين السلطات، حيث جاء في المادة (16) منه «إن كل مجتمع لا تؤمن فيه ضمانة للحقوق، ولا يحدد فيه الفصل بين السلطات، هو مجتمع بدون دستور»⁽²⁾.

(1) Danièle Lochak, les droits de l'homme, Ed. La Découverte, paris, 2002, P. 25.

(2) Christian Biet, les droits de l'homme, Éditions, Imprimerie Nationale, Paris,

Août 1989, P. 427.

ويبدو واضحاً هنا، أنّ هذه المادة (16)، أحالت إلى الدستور مهمة ضمان حقوق الإنسان، مع ضرورة النص فيه على مبدأ الفصل بين السلطات، باعتباره من المبادئ المهمة لضمان ممارسة حقوق الإنسان وحمايتها من تعسف السلطة الحاكمة.

ولذلك، نجد أنّه، عندما صدر دستور سنة 1791، كان هذا الإعلان ديباجة له وجزءاً منه. وكذلك، نص الدستور الفرنسي لسنة 1793 على حقوق الإنسان في بعض مواده، التي أكّدت على حق العمل والمساعدة الاجتماعية والثقافية، وحق التعليم لكل إنسان، وحق الانتخاب المباشر، وحق الثورة ضد الظلم، وحق اللجوء لكل إنسان مشرّد ومنفي من وطنه من أجل قضية الحرية⁽¹⁾.

وقد أكّد الدستور الفرنسي لعام 1958، المعمول به حالياً في مقدمته على حقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية الواردة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789.

أما في أميركا، فقد قامت ثورة التحرير ضد الإستعمار الإنكليزي عام 1775، ونتج عنها إعلان الاستقلال الأميركي في 4 تموز/ يوليو سنة 1776 الذي أدّى إلى تأسيس حكومة الولايات المتحدة الأميركية عام 1789، ومن ثم صدور الدستور الأميركي.

وفي العام 1791، وضع الكونجرس، «وثيقة الحقوق» التي تضم عشرة تعديلات على الدستور الأميركي، وتهدف إلى ضمان حقوق الأفراد في ممارسة حرياتهم الأساسية من خلال حظرها على الحكومة المركزية التدخل في الحقوق الشخصية والطبيعية للمواطنين⁽²⁾.

ويمكن القول إن مبدأ الحرية الذي يُعتبر الركيزة الأساسية للمجتمعات

(1) الأستاذ حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1986، ص 20، 21.

(2) د. حسن عماد مكاي، أخلاقيات العمل الإعلامي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 73.

الليبرالية، قد أثبت وجوده، في القرن الثامن عشر، وأدّى إلى إرساء دعائم النظام الليبرالي - الرأسمالي. غير أنّ الاعتراف بحقوق الإنسان، سواء في أوروبا أو أميركا في القرن الثامن عشر، لم يحل، في القرن العشرين، دون اندلاع الحروب العالمية، وانتهاك حقوق الإنسان. ولذلك، نجد أنه، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تمّ توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، في 26 حزيران/ يونيو 1945، الذي أنشئت بمقتضاه هيئة دولية، سُميت بالأمم المتحدة، التي يُعتبر من أهم أهدافها ومبادئها حفظ السلم والأمن الدولي وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترامها، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها⁽¹⁾.

وكان إعداد شرعة دولية لحقوق الإنسان أحد الشواغل الأساسية للأمم المتحدة. حيث دعت الجمعية العامة، في دورتها التي عقدتها في كانون الثاني/ يناير 1946، لجنة حقوق الإنسان (التي أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة)، إلى العمل من أجل إعداد «شرعة دولية لحقوق الإنسان»، وبدأت هذه اللجنة أعمالها في شباط/ فبراير 1947 وتمكّنت من وضع مشروع كامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعثت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي وافقت عليه في 10 ك1/ ديسمبر 1948، ومن ثم وضعت هذه اللجنة مشروعين اتفاقيتين نصت إحداهما على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونصت الأخرى على الحقوق المدنية والسياسية، وأعد لها بروتوكول اختياري.

وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر من العام 1966، صوّتت الجمعية العامة على هذه الصكوك الثلاثة، وقررت بالإجماع اعتمادها، وفتح باب التوقيع عليها⁽²⁾.

(1) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 1994، ص 5، 6.

(2) الأمم المتحدة، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 1988، ص 4.

وهكذا، أصبحت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، تتألف من أربعة صكوك قانونية، وهي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، والبروتوكول الاختياري المتعلق بها.

ولم يقتصر الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المواثيق الدولية، بل إنَّ المواثيق الإقليمية، اعترفت أيضاً بهذه الحقوق، ومن بين هذه المواثيق، نذكر: الاتفاقيتين الأوروبية (لعام 1950)، والأميركية (لعام 1969)، والميثاق الإفريقي (لعام 1981)، والعربي (لعام 1994).

كما أنَّ معظم الدساتير في العالم، ومن بينها الدساتير العربية، اعترفت بحقوق الإنسان، وأولتها قدراً كبيراً من اهتمامها.

ولكن نتساءل هنا، عن مدى توافق حقوق الإنسان في الدساتير العربية مع مفهومها في المواثيق الدولية، ومدى قدرة هذه الدساتير على ضمان ممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، في البلدان العربية، وفيما إذا كانت هذه الدساتير، تكفي وحدها لضمان ممارسة هذه الحقوق، أم أنه لا بد من وجود ضمانات أخرى إلى جانبها لحماية حقوق الإنسان؟

ولذلك، رأينا تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين، حيث نبحث في الجزء الأول، في مفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة، والدساتير العربية، وفي الجزء الثاني، سنبحث في الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان.

وستنقسم الجزء الأول، إلى فصلين، حيث نبحث في الفصل الأول في مفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة.

وفي الفصل الثاني، سوف نببحث في مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير العربية.

وسنقسم الجزء الثاني إلى فصلين، حيث نبحث في الفصل الأول، في مبدأ الفصل بين السلطات، كضمانة دستورية أولى لحماية حقوق الإنسان. وفي الفصل الثاني، سنبحث في الرقابة على دستورية القوانين كضمانة دستورية ثانية لحماية حقوق الإنسان، وفي الرقابة على أعمال الإدارة، كضمانة دستورية ثالثة لحماية هذه الحقوق.

الجزء الأول

حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة

والدساتير العربية

إنَّ ما خلَّفته الحرب العالمية الثانية على شعوب العالم، من ويلات ومصائب وكوارث، جعلت التفكير من قبل زعماء الدول الحليفة في نهاية الحرب، في مستقبل هذه الشعوب، أمراً سياسياً وضرورياً، لمنع تكرار هذه المآسي، فأخذوا يعقدون الاجتماعات للبحث في مستقبل المجتمع الدولي بعد الحرب، ونتيجة لهذه الاجتماعات، تقرّر تأسيس هيئة الأمم المتحدة في العام 1945، وقد أكّد ميثاقها الذي تمّ تأسيسها بموجبه، على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

وتعزيزاً لهذه الحقوق، كان لا بد من تكريسها في وثيقة عالمية، ولذلك وافقت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948 على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن ثم أُتبع هذا الإعلان، بوصفه وثيقة مهمة ذات صفة معنوية، بثلاثة صكوك تضافي عليه القوة القانونية، وهي: الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، والبروتوكول الاختياري المتعلق بها. وتكتسب هذه الصكوك أهميتها، من كونها ملزمة للدول التي صدّقت عليها، بالاعتراف

بحقوق الإنسان الواردة فيها، وبضرورة احترامها وحمايتها.

وقد صدّقت أغلبية الدول العربية على هاتين الاتفاقيتين، واعترفت بهذه الحقوق وكرّستها في دساتيرها.

ولكن السؤال الذي يُطرح هنا، هو: إلى أي مدى يتوافق مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير العربية مع مفهومها في المواثيق الدولية؟

ولذلك، رأينا تقسيم هذا الجزء إلى فصلين، حيث نبحث في الفصل الأول في مفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة، وفي الفصل الثاني، سنبحث في مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير العربية.

الفصل الأول

مفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة

تعتبر كرامة الإنسان أساساً لحقوقه، ولكي لا تُمس هذه الكرامة، لا بد من احترام حقوق الإنسان وصيانتها.

فإذا أُريد للمجتمع الإنساني أن يعيش في سلام وأمان، فينبغي على مختلف الدول العمل والسعي لأجل ضمان حقوق الإنسان.

فحيث أن تناسي هذه الحقوق، وعدم الاهتمام بها، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، يؤدي إلى إشعال الثورات والحروب في العالم.

فالاعتراف من قبل المجتمع الدولي، بكرامة الإنسان، وحقوقه المنبثقة عنها، يشكل ركيزة أساسية لمبادئ الحرية والعدل والسلام.

ونظراً لأهمية الاعتراف بحقوق الإنسان في العالم، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول من العام 1948، بأغلبية 48 صوتاً، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت ودون اعتراض من أحد⁽¹⁾، وضمّنته ثلاثين مادة، تحدثت عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بهدف إشهار هذه الحقوق وإعلام الناس بها، وإرشادهم إليها، لكي يتمكنوا من الدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة والقانونية المتاحة لهم. ويمكن اعتبار هذا الإعلان، معياراً مشتركاً، تقيس به كافة الشعوب

(1) المرجع السابق: الأمم المتحدة، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان: ص 3، 4.

والأمم منجزاتها على صعيد حقوق الإنسان، غير أن هذا الاعلان ليس له قوة إلزام قانونية على الصعيد الدولي، بل إن سلطته معنوية، ولذلك، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع اعتماد الاتفاقيتين الدولتين المتعلقتين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، في 16 كانون الأول من العام 1966.

وهاتان الاتفاقيتان ملزمتان للدول المصدقة عليهما. وهما من هذه الناحية، تختلفان عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي يقتصر على إشهار المبادئ العامة لهذه الحقوق، في حين أن هاتين الاتفاقيتين تجسدان هذه المبادئ بشكل يكون ملزماً للدول المصدقة عليهما.

أما ديباجة كل من هاتين الاتفاقيتين، فهي لا تختلف عن ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من ناحية اعتبارها أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها، يشكل استناداً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساساً للحرية والعدالة والسلام في العالم. وأيضاً، من ناحية تأكيدها على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلتزم بتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها.

كما أنه يوجد تشابه كبير بين ديباجة كل من هاتين الاتفاقيتين، مع اختلاف بسيط، من ناحية تأكيد الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشكل صريح وواضح، على أهمية الاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في بناء المجتمعات الإنسانية الحرة، حيث أكدت هذه الفقرة، على أن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتعة بالتحرّر من الخوف والفاقة، تتحقق بقيام أوضاع يمكن معها لكل فرد التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في حين أنّ الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية لم تختلف عنها في هذا الشأن إلا من ناحية عدم ذكرها لعبارة «استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وبالنسبة للمواد التي تضمنتها هاتان الاتفاقيتان، فقد أكدت على الحقوق الواردة في هذا الإعلان، مع بعض التفاصيل والتوضيحات ولذلك، سوف نبحث في هذا الفصل، في الحقوق التي نصت عليها هذه المواد، مع مقارنتها بالحقوق الواردة في هذا الإعلان.

الفقرة الأولى

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نُشير في البداية إلى أنّ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورد النص عليه في المادة الأولى من الاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمدنية والسياسية.

كما أن هاتين الاتفاقيتين تتضمنان أحكاماً تمنع جميع أشكال التمييز في ممارسة حقوق الإنسان، وهما بذلك، لا تختلفان عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد نصت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) على الحق في العمل وفي حرية اختياره، وفي الأجور العادلة، وفي تكوين النقابات والانضمام إليها، وفي الضمان الاجتماعي، وفي مستويات معيشية كافية، وفي التحرّر من الجوع، وفي الصحة والتعليم.

وفيما يلي نبحث في كل هذه الحقوق، مع مقارنتها بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

أولاً، الحق في العمل وحرية اختياره وأجوره العادلة؛

يُعتبر الحق في العمل، من الحقوق الاقتصادية للإنسان، لأنّ العمل هو السبيل الوحيد للحصول على المال لتأمين الحاجات المعيشية له. وهو حق لكل فرد في المجتمع، دون تمييز من أي نوع، مع احتفاظه بحرية اختيار العمل

أو قبوله له، وفقاً لمؤهلاته العلمية أو المهنية. وهذا الحق أقرته الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، في المادة السادسة في فقرتها الأولى التي نصت على أنه «تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالحق في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية. وتتخذ هذه الدول الخطوات المناسبة لتأمين هذا الحق». وهذا يعني أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تتحمل مسؤولية تأمين العمل لكل المواطنين أو الأفراد المقيمين فيها ضمن شروط قانونية عادلة، تتيح لهم العيش بكرامة، وتحميهم من البطالة.

وجاءت الفقرة الثانية من هذه المادة (6) لتتص على الخطوات التي ينبغي أن تتخذها هذه الدول لضمان هذا الحق، حيث جاء فيها: «تشمل الخطوات التي تتخذها أي من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية للوصول إلى تحقيق كامل لهذا الحق، برامج وسياسات ووسائل للإرشاد والتدريب الفني والمهني من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي مطرد وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تؤمن للفرد حرياته السياسية والاقتصادية».

ويبدو واضحاً هنا، أن مسؤولية إنماء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تقع في الدرجة الأولى، على الدولة التي ينبغي أن تضع الخطط والبرامج والسياسات الإنمائية لتطوير المجتمع، ووضع الشروط القانونية العادلة التي تؤمن للفرد ممارسة حرياته الاقتصادية والسياسية.

ولم تختلف المادة (6) من هذه الاتفاقية عن المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لناحية نصها على الحق في العمل وحرية اختياره والحماية من البطالة، غير أنها جاءت أكثر تفصيلاً ووضوحاً، حينما نصت على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للوصول إلى تحقيق كامل لهذا الحق، في حين أن المادة (23) من هذا الإعلان، لم تتضمن ما يُشير إلى هذه الخطوات.

أما المادة (7) من هذه الاتفاقية، فقد نصت على حق كل فرد بأجور

عادلة، تؤمن له ولعائلته معيشة كريمة، وعلى حقه في الترقية وفقاً لكفاءته ونشاطه المهني، وعلى الحد المعقول لساعات العمل، وعلى الإجازات المدفوعة، حيث جاء فيها: «تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في المجتمع بشروط عمل صالحة وعادلة تكفل بشكل خاص:

(أ) مكافآت توفر لكل العمال كحد أدنى:

1 - أجور عادلة ومكافآت متساوية القيمة عن الأعمال المتساوية، دون تمييز من أي نوع، وعلى وجه الخصوص، تكفل للنساء شروط عمل لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجال مع مساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية.

2 - معيشة شريفة لهم ولعائلاتهم طبقاً لنصوص الاتفاقية الحالية.

(ب) ظروف عمل مأمونة وصحية.

(ج) فرص متساوية لكل فرد بالنسبة لترقيته في عمله إلى مستوى أعلى ومناسب دون خضوع في ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الترقية والكفاءة.

(د) أوقات للراحة والفراغ وتحديد معقول لساعات العمل وإجازات دورية مدفوعة، وكذلك مكافآت عن أيام العطلة العامة.

ويبدو لنا، أنّ هذه المادة (7)، قد وضعت مبادئ عامة ينبغي على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التقيد بها، سواء في دساتيرها، أو قوانينها المنظمة لحرية العمل، ولكنها لم تحدّد التفاصيل الدقيقة لأحكامها.

فعلى سبيل المثال، ألزمت هذه المادة (7)، الدول الموقعة على الاتفاقية الحالية، بتحديد أجور عادلة للعمال، ودون أن تحدد لها بشكل دقيق مثال الأجر العادل. وهذا الأمر طبيعي، لأنّ كل دولة تختلف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن الدول الأخرى، وبالتالي، فإنّ تحديد الأجر للعامل متروك لتقدير كل دولة، وفقاً لظروفها الاقتصادية. ولكن دون أن تخل

بمبدأ الأجر العادل الذي نصت عليه هذه الاتفاقية.

كما أنّ هذه المادة أقرّت مبدأ كفالة ظروف عمل مأمونة وصحية للعامل (وهو مبدأ عام)، وتركت أمر تحديد الوسائل أو الظروف الكفيلة بحمايته من الأخطار التي قد يتعرض لها أثناء قيامه بعمله، إلى كل دولة، حسب أنواع الأعمال التي يقوم بها داخل المعامل أو المصانع أو المؤسسات المنشأة فيها، ووفقاً لأحكام قوانين العمل التي تصدرها والتي تنظم العلاقة بين العامل ورب العمل، على أن لا تخل بهذا المبدأ، عند تحديدها لتلك الوسائل أو الظروف وكذلك، نصت هذه المادة (7) على مبدأ تحديد ساعات معقولة للعمل، ولكنها، لم تحدد عدد هذه الساعات في الأسبوع مثلاً، وهذا يعني، أنها تركت أمر تحديد ذلك، للدولة المصدّقة على هذه الاتفاقية، على أن لا تخل بهذا المبدأ.

ومن هنا، تكمن أهمية المبادئ العامة الواردة في المادة (7) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). وإذا أجرينا مقارنة بين ما ورد في هذه المادة (7)، في شأن حقوق العامل، وما ورد في هذا الشأن في المادتين (23) و(24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، نجد أنه، لا خلاف فيما بينهما إلا من ناحية أن المادة (7) من هذه الاتفاقية، جاءت أكثر تفصيلاً، خصوصاً لناحية شمولها للنص المتعلق بكفالة فرض الترقية لكل فرد بشكل متساوٍ على اعتبار الكفاءة فقط، في حين أنه، لم يرد ذكر ذلك في أيٍّ من المادتين (23) و(24) من هذا الإعلان.

ثانياً، الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها؛

النقابة هي مؤسسة ذات طابع اجتماعي، تضم مجموعة من العاملين، الذين ينتمون إلى فئات مهنية واحدة، أو مجموعة من أرباب العمل ذوي المصالح الواحدة، وتهدف إلى حماية المهنة ودعمها والدفاع عنها ويخضع تأسيسها والانتساب إليها للنظام القانوني الذي تضعه لها الدولة. ونظراً لأهمية النقابة في دورها في الدفاع عن حقوق العمال، فقد أعطت المادة (8) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(1966) الحق لكل فرد في تشكيل النقابات، وحرية الانضمام إليها، حيث نصت على أنه «تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بأن تكفل حق كل فرد بتشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني، وذلك من أجل تعزيز وحماية مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحياتهم».

ويبدو واضحاً هنا، أن هذه المادة (8)، ألزمت الدول لأطراف في الاتفاقية الحالية، بكفالة الحق لكل فرد في حرية تشكيل النقابات أو الانضمام إليها، وأجازت تقييده في إطار القانون، وفي حدود المحافظة على الأمن الوطني أو النظام العام أو حقوق وحيات الآخرين، ولكن، دون أن تحدّد مفهوم النظام العام. وبالتالي، يمكن لكل دولة أن تضع له مفهوماً خاصاً بها، أو أن تترك هذا المفهوم دون أي تحديد قانوني له، لكي يبقى مفهوماً واسعاً وشاملاً ومفتوحاً أمام كل التفسيرات والتقديرية من قِبَل ذوي الشأن في الدولة وإذا كان السبب في عدم تحديد مفهوم النظام العام في هذه المادة (8)، يعود إلى أن هذا المفهوم، قد يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه، كان يجب أن تتضمن هذه المادة (8) في نصها ما يشير إلى ضرورة الالتزام بقواعد العدالة عند تحديده أو تفسيره، تحاشياً لأي إستسائية في ذلك.

وما أغفلت النص عليه هذه المادة (8)، لم تغفل النص عليه المادة (29/فقرة ثانية) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، حيث نصت على أنه «يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي». وهذه القيود تنطبق على ممارسة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، ومن ضمنها الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها الذي نصت عليه المادة (23/فقرة 4) منه، التي جاء فيها: «لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته».

وإذا كانت المادة (23/ فقرة ثانية) من هذا الإعلان، قد جاءت أكثر توضيحاً لحدود القيود التي يفرضها القانون على الحق في حرية تشكيل النقابات والانضمام إليها، إلا أن من يطلع على نص المادة (28) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، يجد أنها جاءت أكثر تفصيلاً وشمولاً من المادة (23/ فقرة 4) من هذا الإعلان، خصوصاً، لجهة شمولها النص على حقوق النقابات، حيث نصت الفقرة (ب) منها على «حق النقابات في تشكيل اتحادات وطنية أو تعاهدات وحق هذه الأخيرة بتكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها».

ونصت الفقرة (ج) منها على «حق النقابات في العمل بحرية دون أن تخضع لأي قيود سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحرياتهم». ونصت الفقرة (د) منها على «الحق في الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص».

ثالثاً، الحق في الضمان الاجتماعي؛

إن كل مجتمع في العالم، يتكون من مجموعة أفراد لهم حقوق وعليهم واجبات، ولكي يكون هذا المجتمع سليماً ومنتجاً، لا بد من التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفرادهِ.

فلكل فرد إذاً، الحق في الضمان الاجتماعي، وذلك لحمايته من المخاطر الاجتماعية التي قد تكون ناتجة عن طوارئ العمل أو الأمراض المهنية. فالهدف من تقديمات الضمان الاجتماعي، هو إعانة المضمون مع أفراد عائلته الملزم بالإنفاق عليهم، على المصاعب الحياتية، وذلك وفقاً لما يحدده قانون تنظيم الضمان الاجتماعي في كل دولة.

ونظراً لأهمية هذا الضمان، في الحياة المعيشية للأفراد المضمونين، فقد حظي باهتمام دولي، حيث أقرّت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، التي نصت في المادة (9) منها، على أنه: «تقر الدول الأطراف في

الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي».

ونصت في المادة (10) في فقرتها الثانية على وجوب منح الأمهات العاملات خلال فترة معقولة قبل الولادة وبعدها إجازة مدفوعة، أو إجازة مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي.

وإذا أردنا أن نُجري مقارنة بين ما نصت عليه المادة (9) من الاتفاقية الحالية، والمادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، نجد أنَّ هاتين المادتين أقرتا بحق كل شخص بالضمان الاجتماعي، غير أن المادة (22) من هذا الإعلان، قد جاءت أكثر وضوحاً وتفصيلاً، حيث نصت على أنه «لكل شخص الحق في الضمانة الاجتماعية، وفي أن تُحقق بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لأجل كرامته والنمو الحر لشخصيته».

ويتضح لنا هنا، أن هذه المادة (22)، تركت أمر تنظيم الضمانة الاجتماعية لكل دولة وفقاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وذلك عن طريق إصدارها القوانين المنظمة للضمان الاجتماعي، سواء لناحية تحديد كيفية الاشتراك فيه، أو لناحية تحديد فروعه أو الأشخاص المستفيدين منه، أو نوعية التقديمات أو مقدارها أو غير ذلك، على أن لا تخلّ بالمبدأ العام، الذي نصت عليه هذه المادة (22) وهو «حق كل شخص في الضمانة الاجتماعية».

رابعاً، الحق في مستوى معيشي مناسب؛

إنَّ ما يتحمله المواطن في كل دولة من عبء تأدية الضرائب والرسوم للجهات المعنية فيها، يعطيه الحق في الحصول على خدمات معينة منها مقابل ذلك. فحيث أنه، يقع على عاتق الدولة مسؤوليات كثيرة تجاه مواطنيها، ومن بينها تأمين العمل لكل فرد، لكي يستطيع أن يؤمن لنفسه ولعائلته مستوى لائق من الغذاء والملبس والسكن، لأنَّ العمل وحده، يجعل الفرد في مأمن من الفقر، والعوز والحاجة، وكذلك وضع الخطط والمشاريع الإنمائية الكفيلة بمكافحة البطالة، وتشغيل العاطلين عن العمل، ودعم الأعمال الصناعية

والتجارية والزراعية، من أجل إنماء المجتمع وتطويره.

ولا بدّ أيضاً، من اهتمام الدولة بالعاجزين الذين لا يستطيعون ممارسة أي عمل لكسب معيشتهم، وليس لديهم من يعيلهم أو ينفق عليهم وهذا يعني أنه، لا بد من تدخل الدولة، من أجل ضمان حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب له ولعائلته.

وقد حظي هذا الحق باهتمام دولي، حيث أقرّت به الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، التي نصت في المادة (11) في فقرتها الأولى على أنه: «تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة. وتقوم الدول الأطراف باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق، مع الإقرار بالأهمية الخاصة للتعاون الدولي القائم على الرضاء الحر في هذا الشأن».

يتضح لنا من خلال هذه المادة (11/ فقرة 1)، أن الحق في مستوى معيشي مناسب للفرد وعائلته، يتضمن حقهم في الحصول على الغذاء المناسب والملبس والسكن. وأنّ ضمان تحقيق هذا الحق، مع الاستمرار في تحسين معيشة الأفراد، يقع على عاتق الدولة، التي تتولى القيام بالخطوات المناسبة في هذا الشأن.

غير أن هذه المادة (11)، لم تحدد نوعية هذه الخطوات التي يمكن أن تقوم بها الدولة من أجل تأمين هذا الحق، بل تركت أمر تحديد ذلك، لكل دولة، حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كان هذا الأمر طبيعياً، نظراً لاختلاف هذه الظروف بين دولة وأخرى، إلاّ أنه، لا يجوز الإخلال بالمبدأ العام الذي نصت عليه هذه المادة (11) وهو «حق الفرد في مستوى معيشي مناسب»، بمعنى أنه، مهما كان نوع هذه الخطوات التي ستقوم بها الدولة، فيجب أن تؤدي إلى تحقيق هذا المبدأ العام.

ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة (11) على أنه «تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية، وإقراراً منها بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع، منفرداً أو من خلال التعاون الدولي، باتخاذ الإجراءات بما في ذلك البرامج المحددة والتي تعتبر ضرورية:

- من أجل تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وذلك عن طريق الانتفاع الكلي من المعرفة التقنية والعلمية ونشر المعرفة بمبادئ التغذية وبتمتية النظم الزراعية أو إصلاحها بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التمتية والانتفاع من الموارد الطبيعية.
- من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعاً للحاجة مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها».

ويبدو واضحاً أن هذه الفقرة (2) قد نصت بشكل صريح على إقرار الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التحرر من الجوع، وعلى نوعية الإجراءات التي يمكن أن تتخذها هذه الدول في سبيل ضمان هذا الحق، سواء عن طريق إعادة تنظيم قطاع الإنتاج الزراعي بالشكل الذي يؤدي إلى إصلاحه أو تمتيته، أو عن طريق استخدام الوسائل التقنية والعلمية التي من شأنها تحسين وسائل الإنتاج وحفظ الأغذية، أو من خلال وضع البرامج الكفيلة بتوزيع المنتوجات الغذائية بشكل عادل سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ووفقاً لحاجة كل بلد، مع الأخذ بعين الاعتبار، مختلف المشاكل التي يعاني منها البلد المصدّر أو المستورد وخاصة المشاكل الاقتصادية. غير أنه، في الواقع العملي، وفي عصرنا الحالي، ما زالت توجد دول في العالم الثالث، تعاني من النقص في المؤن الغذائية الناتج عن سوء توزيعها في العالم.

ولم تختلف هذه المادة (11)، عن المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، من ناحية نصها على حق كل فرد بمستوى معيشي مناسب، إلا أنها جاءت أكثر شمولاً لجهة نصها على الوسائل التي يمكن أن تتخذها

الدول في سبيل ضمان هذا الحق، في حين أنّ المادة (25) من الإعلان، لم تنص على هذه الوسائل، ولكنها توسعت في ذكرها لمضمون هذا الحق، حيث نصت على أنه: «لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشتة في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته».

خامساً: الحق لكل فرد بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية؛

إنّ المجتمع الذي يعاني من انتشار الأوبئة المعدية، أو الذي تبلغ فيه نسبة الأمراض المتفشية بين الأفراد أو الأطفال حداً كبيراً، لا يمكن أن يكون منتجاً وسليماً بشكل كامل.

ولذلك، لا بد من تدخل الدولة، لإيجاد الحلول اللازمة لهذه المشاكل الصحية، سواء عن طريق وضعها برامج تثقيفية أو علمية تهدف إلى توعية الناس بمخاطر تلوث البيئة، وما ينتج عنها من أمراض قد تتفشى بينهم، ومخاطر التدخين وآثارها السلبية على صحتهم، وضرورة الوقاية منها، لأنها تؤدي إلى حدوث وفيات كثيرة، أو عن طريق تأمينها العناية الطبية اللازمة والكاملة للأطفال لخفض نسبة الوفيات بينهم، أو من خلال إنشائها مراكز طبية لتأمين الخدمات الصحية المجانية للمرضى الفقراء، أو تأمين العلاج لهم في المستشفيات (سواء أكان هذا العلاج للأمراض البدنية أو العقلية) على نفقة وزارة الصحة.

فلكل فرد إذاً، الحق بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، وهذا الحق أقرّت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، التي نصت في المادة (12) منها، على أنه:

« 1 - تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في

المجتمع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من أجل:

(أ) العمل على تخفيض نسبة الوفيات في المواليد وفي وفيات الأطفال من أجل التنمية الصحية للطفل.

(ب) تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية.

(ج) الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية ومعالجتها وحصرها.

(د) خلق ظروف من شأنها أن تؤمن الخدمات والعنايات الطبية في حالة المرض».

ويبدو واضحاً، أن هذه المادة (12)، لم تقتصر على الإقرار بهذا الحق، بل نصت أيضاً، على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية، في سبيل تحقيقه، ولكنها، لم تذكر التدابير أو الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها هذه الدول في سبيل ذلك.

وهذا يعني أنها تركت تحديدها إلى كل دولة، حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

غير أنه، تبقى هذه المادة (12) أكثر شمولاً من المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، التي نصت على هذا الحق، ولكن، دون أن تشمل في نصها الحديث عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول في سبيل تحقيقه .

سادساً: الحق لكل فرد في التعلم؛

لا يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تنمو وتتطور، في ظل سيطرة الجهل والامية على عقول الأفراد.

فالعقل البشري بحاجة إلى تغذيته بنور العلم والمعرفة لكي ينمو نمواً صحيحاً وسليماً.

والعلم بحر واسع، فمهما تعلّم الإنسان، يبقى بحاجة إلى المزيد منه، وكلما تقدم الزمن، تقدم العلم وتوسعت آفاقه وتُعتبر التطورات التكنولوجية الحديثة، دليلاً ساطعاً على أهمية العلم وتطوره عبر الزمن.

ونظراً لكون التعلّم هو الوسيلة الأساسية لتقدم المجتمعات وتطوّرها، فإنه، ينبغي على كل دولة أن تضمن لكل الأفراد الحق في التعلّم، وأن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، كإقرارها مثلاً، بإلزامية التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأفراد، أو إنشائها المدارس والجامعات الرسمية، وتزويدها بمراكز للأبحاث، أو غير ذلك من الإجراءات التي تضمن حق التعلّم لجميع الناس.

فالتعلم إذاً، هو حق لكل فرد في المجتمع، وقد أقرّت به الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، التي نصت في المادة (13) منها، على أنه:

« 1 - تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التعلّم وهي تتفق على أن توجه التعليم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية وللإحساس بكرامتها، وأن تزيد من قوة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أنها تتفق على أن يمكن التعليم جميع الأشخاص من الاشتراك بشكل فعال في مجتمع حر وأن تعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والأجناس والجماعات العنصرية أو الدينية وأن يدعم نشاط الأمم المتحدة في حفظ السلام.

2 - تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية رغبة منها في الوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ب:

(أ) وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع .

(ب) وجوب جعل التعليم الثانوي في أشكاله المختلفة بما في ذلك التعليم الثانوي الفني والمهني متاحاً وميسوراً للجميع بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجانياً بالتدريج.

(ج) وجوب جعل التعليم العالي كذلك ميسوراً للجميع على أساس الكفاءة بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجانياً بالتدريج.

(د) وجوب تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه بقدر الإمكان للأشخاص الذين لم يحصلوا على كامل فترة تعليمهم الابتدائي أو لم يتموها.

(هـ) وجوب متابعة تطوير النظام المدرسي على كافة المستويات وإنشاء نظام مناسب للمنح التعليمية وتحسين الأحوال المادية للهيئة التعليمية بشكل مستمر.

3 - تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية باحترام حرية الأباء والأوصياء القانونيين، عندما يكون تطبيق ذلك ممكناً، في اختيار ما يرونه من مدارس لأطفالهم، غير تلك المؤسسة من السلطات العامة، مما يتمشى مع الحد الأدنى للمستويات التعليمية التي قد تضعها الدولة أو توافق عليها وفي أن يؤمنوا لأطفالهم التعليم الديني والأخلاقي الذي يتمشى مع معتقداتهم الخاصة.

4 - ليس في هذه المادة ما يمكن تفسيره بأنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في تأسيس المعاهد التعليمية وتوجيهها ضمن حدود مراعاة المبادئ المدونة في الفقرة (1) من هذه المادة ومتطلبات وجوب تمشي المادة التعليمية في مثل هذه المعاهد مع الحد الأدنى للمستويات التي تقررها الدولة.

- إن هذه المادة (13) تبين لنا بوضوح، الاتجاهات التي يجب أن يتجه

نحوها التعليم، فبعد أن نصت على الحق في التعلم لكل فرد، أوضحت بأن التعليم يجب أن يكون موجهاً نحو تنمية الشخصية الحرة المسؤولة لكل فرد، وتعزيز كرامته وحقوقه وحرياته الأساسية، والتفاهم والتسامح بين الأمم والدول والجماعات الدينية المختلفة، ونحو إنماء المشاركة الفعلية لكل فرد في مجتمع ديمقراطي حرّ، ونحو التعاون مع الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام في العالم.

كما أنها تضمنت في فقرتها الثانية النص على التدابير الإلزامية لضمان تحقيق كلي لهذا الحق، وألزمت الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالتقيد بها.

وكذلك، أعطت في فقرتها الأخيرة، الحق للأفراد والهيئات تأسيس المعاهد التعليمية الخاصة وتوجيهها، على أن لا يخلوا بالمبادئ العامة الواردة في الفقرة الأولى، والمتعلقة بالاتجاهات التعليمية التي ينبغي على الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية توجيه التعليم فيها نحوها، مع وجوب توافق المادة التعليمية في هذه المعاهد الخاصة مع الحد الأدنى للمستويات التي تقررها الدولة.

ولم تختلف هذه المادة (13)، عن المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، في شأن نصها على الحق في التعلم، فحيث أنه، ورد في المادة (26) من هذا الإعلان:

« 1 - لكل شخص الحق في التعلّم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم في مراحله الأولى إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

2 - يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية

التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات
العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ
السلام.

3 - للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم».

أما المادة (15) من هذه الاتفاقية، فقد نصت على حق كل فرد في
المشاركة في الحياة الثقافية، وحرية البحث العلمي، وحماية الملكية الفكرية
والأدبية العائدة له، حيث جاء فيها:

«1 - تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد:

(أ) في المشاركة في الحياة الثقافية.

(ب) في التمتع بمنافع التقدّم العلمي وتطبيقاته.

(ج) في الانتفاع بحماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن
الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني الذي يقوم بتأليفه.

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية
الحالية للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق، تلك التي تعتبر
ضرورية من أجل حفظ وتنمية ونشر العلم والثقافة.

3 - تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية باحترام الحرية التي
لا يُستغنى عنها من أجل البحث العلمي والنشاط الخلاق.

4 - تقرّ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالمنافع التي يحققها
تشجيع وتنمية الإتصالات والتعاون الدوليين في المجالات العلمية
والثقافية».

ويبدو أنّ هذه المادة (15)، قد حدّدت الهدف من الخطوات التي يمكن
أن تتخذها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، من أجل تحقيق كلي لهذا
الحق، إلّا أنها لم تحدد الخطوات الكفيلة بذلك، بل تركت أمر تحديدها لكل

دولة وفقاً لما يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن لا تخلّ، عند وضعها لهذه الخطوات بالتزامها بالهدف الذي حدّته لها هذه المادة، وهو حفظ وتنمية ونشر العلم والثقافة.

ولم تختلف هذه المادة (15) عن المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، من ناحية نصها على هذا الحق، ولكنها جاءت أكثر شمولاً، خصوصاً لئلاحية شمولها النص على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ هذا الحق، في حين أن المادة (27) من هذا الإعلان، لم تشمل ذلك، فحيث أنه، جاء فيها:

« 1 - لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

2 - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني».

واخيراً، نشير إلى أنه، من خلال بحثنا في نصوص المواد التي تضمنتها الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) لم نجد أي مادة تنص على الحق في الملكية، ولكن، يمكن القول، أن هذه الاتفاقية اعترفت بهذا الحق ضمناً، في ديباجتها، التي أقرّت فيها بالحقوق الواردة في إعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والتي من ضمنها الحق في الملكية. وبالتالي، تكون هذه الاتفاقية قد أقرّت ضمناً بالحق في الملكية الذي ورد النص عليه في المادة (17) من هذا الإعلان التي نصت على أنه:

« 1 - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

2 - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً».

وبالإضافة إلى ما تقدم من البحث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشتمل حقوق الإنسان أيضاً، على الحقوق المدنية والسياسية، ولذلك لا بدّ لنا من البحث في هذه الحقوق.

الفقرة الثانية

الحقوق المدنية والسياسية

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، بالحقوق التالية: الحق في الحياة، وفي الحرية والسلامة الشخصية، وفي التحرر من التعذيب والرق، وفي حرية التنقل، وفي المحاكمة العادلة والعلنية أمام القضاء، وفي حرية الفكر والمعتقد والتعبير عن الرأي، وفي التجمع السلمي وفي حرية المشاركة في تشكيل النقابات، وفي الزواج وتكوين أسرة، وفي الانتماء إلى الدولة والتمتع بجنسيتها، وفي إدارة الشؤون العامة، وفي المساواة أمام القانون.

وسنبحث الآن في هذه الحقوق، مع مقارنتها بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

أولاً: الحق في الحياة؛

إن حياة الإنسان، هي هبة من الله عزّ وجلّ، منذ ولادته وحتى آخر يوم من عمره، فالحياة إذاً، هي حق طبيعي للإنسان، ولا يجوز أن يُحرَم منها، بغير وجه حق، لأنها ملك لخالقه، وتخضع لمشيئته.

ويُعتبر قتل أي إنسان جريمة يُعاقب عليها القانون.

ونظراً لأهمية الحق في الحياة لكل إنسان، فقد أقرّت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، التي نصت في المادة (6) منها، على أنه:

« 1 - لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة. ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي.

2 - يجوز إيقاع حكم الموت، شي الأقطار التي لم تلغ فيها عقوبة الإعدام بالنسبة لأكثر الجرائم خطورة فقط طبقاً للقانون

المعمول به في وقت ارتكاب الجريمة وليس خلافاً لنصوص الاتفاقية الحالية والاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها، ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبة إلا بعد صدور حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.

3 - ليس في هذه المادة، إذا كان حرمان الحياة يشكل جريمة إبادة الجنس ما يخول أية دولة طرف في الاتفاقية الحالية التحلل بأي حال من أي التزام تفرضه نصوص الاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها.

4 - لكل محكوم عليه بالموت الحق في طلب العفو أو تخفيض الحكم ويجوز منح العفو أو تخفيض حكم الموت في كافة الأحوال.

5 - لا يجوز فرض حكم الموت بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً كما لا يجوز تنفيذه بامرأة حامل.

6 - ليس في هذه المادة ما يمكن لأية دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية الاستناد إليه من أجل تأجيل إلغاء عقوبة الإعدام أو الحيلولة دون ذلك الإلغاء.

ويبدو لنا، أن هذه المادة (6)، قد نصت على مبدأ عام ووضعت له استثناء، ضمن شروط معينة.

فهي نصت على الحق في الحياة لكل إنسان، وعلى ضرورة حمايته بموجب القانون، ولكنها أجازت استثناء حرمان الفرد من حياته والحكم عايه بالإعدام في حال ارتكابه جريمة خطيرة جداً (كجريمة القتل)، وذلك وفقاً لأحكام القانون المعمول به، وقت ارتكاب الجريمة، بشرط عدم مخالفة الاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها، أو نصوص الاتفاقية الحالية، واشترطت لتنفيذ العقوبة، أن يكون الحكم نهائياً وصادراً عن محكمة مختصة.

كما أنها أعطت الحق للمحكوم عليه بالإعدام بطلب العفو أو تخفيض الحكم، وأجازت الموافقة عليه في كافة الأحوال.

وفي ذلك دلالة واضحة على أهمية الحق في الحياة لكل إنسان، فالعفو أو تخفيض الحكم، يؤدي إلى نجاة المحكوم عليه بالإعدام من الموت.

واشتطت، لفرض الحكم بالإعدام، أن يكون الشخص الذي ارتكب الجريمة، بالغاً سن الرشد، وبالتالي، لا يجوز فرضه على القاصر، الذي لم يبلغ الثمانية عشر عاماً، وكذلك، لم تجز فرضه على المرأة الحامل، لأن قتل الجنين يعتبر جريمة بحد ذاتها يعاقب عليها القانون.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة (6)، جاءت أكثر تفصيلاً، من المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي اقتصرَت في نصها على الحق في الحياة لكل فرد، ودون ذكر أي تفاصيل.

ثانياً: الحق في الحرية والسلامة الشخصية؛

إن الحرية الشخصية، تشتمل على حريات كثيرة، كحرية الرأي والفكر، والعمل والتنقل، أو غير ذلك من الحريات التي يملك كل شخص حق التمتع بها بإرادته الذاتية دون أي تدخل من أحد، ودون أن يتعرض للأذى أو الضرر. ولكن ينبغي عليه، عند ممارستها الالتزام بحدود المحافظة على الآداب والأخلاق العامة وحقوق وحريات الآخرين ومصلحة المجتمع والوطن.

فالحرية الشخصية إذاً، هي حق لكل إنسان، وهذا الحق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في سلامته الشخصية، ولكي يستطيع ممارستها بشكل كلي، لا بد أن تتم هذه الممارسة في ظل نظام ديمقراطي حر، وضمن حدود القوانين العادلة.

ونظراً لأهمية هذا الحق، فقد أقرّت به الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) في المادة (9) التي نصت على أنه:

«1 - لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي.

- 2 - يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه، كما يجب إبلاغه فوراً بأية تهمة توجه إليه.
- 3 - يجب تقديم المقبوض عليه أو الموقوف بتهمة جزائية فوراً أمام القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونياً بممارسة صلاحيات قضائية ويكون من حق المقبوض عليه أو الموقوف أن يقدم إلى المحاكمة خلال زمن معقول أو أن يفرج عنه. ولا يكون إيقاف الأشخاص رهن المحاكمة تحت الحراسة قاعدة عامة، ولكن يمكن إخضاع الإفراج للضمانات التي تكفل المثول أمام المحاكمة في أية مرحلة أخرى من الإجراءات القضائية وتنفيذ الحكم إذا تطلب الأمر ذلك.
- 4 - يحق لكل من يحرم من حريته نتيجة إلقاء القبض أو الإيقاف، مباشرة الإجراءات أمام المحكمة لكي تقرر دون إبطاء بشأن قانونية إيقافه والأمر بالإفراج عنه إذا كان الإيقاف غير قانوني.
- 5 - لكل من كان ضحية القبض عليه أو إيقافه بشكل غير قانوني الحق في تعويض قابل للتفويض.
- ويبدو أن هذه المادة (9)، قد وضعت مفهوم الحق في الحرية والسلامة الشخصية، في إطار الحق في الأمن الشخصي، عند التنقل أو ممارسة نشاط أو حرية ما، فحيث أنها حظرت القبض على الشخص بشكل تعسفي (أي غير قانوني). وهذا يعني أنها، أجازت إيقافه إذا توفرت الأسباب القانونية التي تستدعي ذلك، على أن يتم إبلاغه بها، وبالتهمة الموجهة إليه، وأن يتم تقديمه إلى المحاكمة خلال زمن معقول، أو أن يُفرج عنه وبالتالي، لا يجوز توقيفه على ذمة التحقيق فترة زمنية طويلة، بدون محاكمة. وقد منحت الموقوف بشكل تعسفي الحق في المطالبة بالتعويض. ولم تختلف هذه المادة (9) عن المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) لجهة النص على الحق في الحرية والسلامة الشخصية، ولكنها، جاءت أكثر توضيحاً وتفصيلاً لمفهوم

هذا الحق. وهي تشبه المادة (9) من هذا الإعلان التي نصت على أنه: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

أما المادة (10) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) فقد نصت على ضرورة المعاملة الإنسانية للموقوف، والفصل في السجن بين الأشخاص المتهمين والمحكوم عليهم (أي المدانين)، حيث جاء فيها:

«1 - يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.

(أ) يفصل الأشخاص المتهمون، إلا في حالات استثنائية، عن الأشخاص المحكوم عليهم كما يعاملون معاملة منفصلة تتناسب مع مراكزهم كأشخاص غير محكوم عليهم.

(ب) يفصل المتهمون من الأحداث عن البالغين منهم، ويقدمون للقضاء بأسرع وقت ممكن.

2 - يتضمن النظام الإصلاحي معاملة السجناء معاملة تستهدف أساساً إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً. ويفصل المذنبون من الأحداث عن البالغين منهم ويعاملون معاملة تتناسب مع أعمارهم ومراكزهم القانونية».

ونصت المادة (11) من هذه الاتفاقية على أنه: «لا يجوز سجن إنسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدى فقط».

وإذا كان هذا النص يضمن الحرية والسلامة الشخصية للمتعاقد، ولكنه، لم يحدد العقوبة البديلة عن الحبس، التي يمكن أن يُحكم بها لإلزامه بالوفاء بموجبات العقد. ويمكن القول أن هذا الأمر طبيعي، لأن كل دولة، يعود لها وحدها، الحق في إصدار القوانين التي تحدد العقوبة المناسبة عند عدم الإيفاء بالالتزامات التعاقدية، ولكن دون أن تخل بالمبدأ العام الذي نصت عليه هذه المادة (11)، وهو عدم جواز الحبس للشخص غير القادر على الإيفاء بالتزامه التعاقدى.

ثالثاً: الحق في التحرّر من التعذيب والرق؛

إن الكرامة المتأصلة في الإنسان، تقتضي احترام حقوقه وحرياته، وعدم تعرضه للتعذيب النفسي أو الجسدي، أو المتاجرة بشخصه، عبر تجارة الرق، بواسطة السماسرة أو الذين يعملون في هذه التجارة. وطالما أنه توجد فئات معينة من الناس تتعرض للتعذيب أو الممارسات المهينة والمذلة لها، أو تخضع للاستعباد، لا يمكن القول بوجود سلام وأمان وإنسانية كاملة في المجتمعات البشرية.

وفي العصور السابقة، كانت الحروب القبلية، مصدراً أساسياً من مصادر الاسترقاق⁽¹⁾.

أما في عصرنا الحالي، فيُعتبر الغزو أو الاجتياح الذي تقوم به دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى، من الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة أساليب التعذيب ضد بعض الأشخاص (كالأسرى مثلاً)، بالرغم من أن الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان تمنع ممارسة كل أشكال التعذيب ضدهم.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب أخرى، تتعلق باختلاف الرأي أو التوجه السياسي أو العقائدي، بين الحاكم والمحكوم، مما يجعل الحاكم يفضي، ويلجأ إلى الانتقام من الشخص المخالف له، عبر إصداره الأوامر بحجزه، وإنزال العقوبة به، وإخضاعه للتعذيب النفسي أو الجسدي أو الإثني معاً.

ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى إخضاع الأشخاص للتعذيب فإن ممارسة التعذيب أو تجارة الرق، تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. وقد حظرت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) هذه الممارسات المذلة للإنسان، حيث نصت في المادة (7) منها، على أنه «لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العملية».

(1) الأستاذ أمير موسى، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 46.

ونصت المادة (8) على أنه:

« 1 - لا يجوز استرقاق أحد. ويحرم الاسترقاق والإتجار بالرقيق في كافة اشكالهما.

2 - لا يجوز استعباد أحد.

3 - (أ) لا يجوز فرض ممارسة العمل على أي فرد بالقوة أو الجبر.

(ب) لا تحول الفقرة 1/3 دون تنفيذ الأشغال الشاقة تطبيقاً لحكم بهذه العقوبة صادر عن محكمة مختصة في الأقطار التي يجوز فيها فرض الأشغال الشاقة كعقوبة لإحدى الجرائم.

(ج) لا يشمل اصطلاح العمل بالقوة أو الجبر لأغراض هذه الفقرة:

1 - أي عمل أو خدمة غير مشار إليها في (ب) مما يتطلب القيام به عادة من كل شخص موقوف نتيجة أمر قضائي قانوني أو خلال الفترة التي يفرج عنه خلالها بشروط.

2 - أية خدمة نالت طبيعة عسكرية وكذلك أية خدمة وطنية يستلزمها القانون من المعترضين لأسباب ضمنية على الخدمة العسكرية في الأقطار التي يعترف فيها بمثل ذلك الاعتراض.

3 - الخدمة المفروضة في حالة الطوارئ أو الكوارث التي تهدد حياة ورخاء المجتمع.

4 - أي عمل أو خدمة تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية».

ومن الملاحظ هنا، أن المادة (8)، لم تقتصر على حظر الاسترقاق بل

توسعت في الحظر لتشمل الاستعباد .

والاستعباد له مفهوم أوسع وأشمل من الاسترقاق، وأوجه الاستعباد كثيرة، ويُعتبر الاسترقاق أكثر هذه الأوجه قساوةً، لأنه يحرم الإنسان من شخصيته القانونية، فيصبح غير مؤهل لممارسة بعض الحقوق أو أداء بعض الواجبات بإرادته الذاتية.

ويمكن اعتبار الحكم الاستبدادي الذي يمارسه الحاكم الظالم على المحكومين، على سبيل المثال، وجهاً من أوجه الاستعباد، لأنه يحرمهم من حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم، ويخضعون للتعذيب عند الاعتراض عليه.

ولم تختلف المادتان (7) و(8) من هذه الاتفاقية عن المادتين (4) و(5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لجهة النص على حظر الاسترقاق والاستعباد والتعذيب والمعاملة القاسية للإنسان، ولكنهما تضمنتا بعض القيود التي لم تتضمنها المادتان (4) و(5)، فحيث أن المادة (4) من هذا الإعلان اقتصررت في نصها على أنه «لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها».

كما أن المادة (5) من هذا الإعلان اقتصررت في نصها على أنه «لا يعرض أي إنسان للتعذيب، ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة».

رابعاً، الحق في حرية التنقل؛

تعتبر حرية التنقل من الحريات الشخصية للإنسان، وهي حق من حقوقه الأساسية، فلكل مواطن حق التنقل في بلاده واختيار محل إقامته، أو مغادرته لها والعودة إليها، ولكن، ينبغي أن يراعي في ذلك أحكام القانون.

ونظراً لأهمية هذا الحق، فقد نصت عليه الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، في المادة (12) منها، التي جاء فيها:

« 1 - لكل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن إقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.

2 - لكل فرد حرية مغادرة أي قطر بما في ذلك بلاده.

3 - لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين وتتمشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة في الاتفاقية الحالية.

4 - لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده»،

ويبدو واضحاً أن هذه المادة (12)، أقرّت بالحق في حرية التنقل لكل فرد وأخضعت هذه الحرية للقيود القانونية، التي ينبغي أن تبقى ضمن حدود المحافظة على النظام العام والآداب والأخلاق والصحة العامة وحقوق وحريات الآخرين والأمن الوطني، ولكنها، لم تحدّد المقصود بالنظام العام، فهذه العبارة تحتل تفسيرات واسعة، مما يعني أنها تركت تفسير ذلك، للدول المصدّقة على هذه الاتفاقية، وفقاً لما يتوافق مع مفهوم كل دولة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني. ولم تختلف هذه المادة (12) عن المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لجهة النص على هذا الحق، فقد نصت المادة (13) من هذا الإعلان، على أنه:

«1 - لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

2 - يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه».

أما لجهة النص على القيود، فقد تولّت المادة (29) من هذا الإعلان النص عليها، وهي لا تختلف عن القيود الواردة في المادة (12) من هذه الاتفاقية، إلّا من ناحية ربطها عبارة «النظام العام» بالمقتضيات العادلة له وللمصلحة العامة.

وقد نصت المادة (14) من هذا الإعلان، على حق اللجوء السياسي لكل

إنسان، حيث جاء فيها: «لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد»، في حين أن الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، لم تتضمن النص على هذا الحق. وبالتالي، لا تعتبر الدول المصدقة على هذه الاتفاقية ملزمة بتطبيقه، ولكن، يعود لها حق الخيار في ذلك، وفقاً لما يتوافق مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبالإستناد إلى المادة (14) من نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي اعترف بهذا الحق.

خامساً: الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام القضاء؛

إن كل متهم في قضية جنائية أو في إحدى القضايا الوارد ذكرها في نصوص القوانين المرعية الإجراء، يبقى بريئاً إلى أن تثبت إدانته، بموجب حكم قضائي، نهائي، صادر عن محكمة مختصة وعادلة ومستقلة وحيادية، أي بدون أي ضغوطات، سواء أكانت سياسية أو مالية أو غير ذلك.

فحيث أن استقلال السلطة القضائية القائم على مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم انحياز القاضي لفريق ضد آخر، بسبب مصالح سياسية أو مالية أو شخصية، يساهم بشكل كبير في إجراء محاكمة عادلة وعلنية لكل المتهمين دون أي تمييز بينهم.

فالمحاكمة العادلة والعلنية إذاً، هي حق لكل إنسان متهم بجريمة ما.

ونظراً لأهمية هذا الحق، فقد أقرّت به الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) في المادة (14) منها التي نصت على أن:

«1 - جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء. ولكل فرد الحق، عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى القضايا القانونية، في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون. ويجوز استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمة أو من جزء منها لأسباب تتعلق بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن الوطني

في مجتمع ديموقراطي أو عندما يكون ذلك لمصلحة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو المدى الذي تراه المحكمة ضرورياً فقط في ظروف خاصة إذا كان من شأن العلنية أن تؤدي إلى الإضرار بصالح العدالة، على أنه يشترط صدور أي حكم في قضية جنائية أو مدنية علناً إلا إذا اقتضت مصالح الأحداث أو الإجراءات الخاصة بالمنازعات الزوجية أو الوصاية على الأطفال غير ذلك.

2 - لكل فرد متهم بتهم جنائية الحق في أن يعتبر بريئاً ما لم تثبت إدانته طبقاً للقانون.

3 - لكل فرد، عند النظر في أية تهمة جنائية ضده الحق في الضمانات التالية كحد أدنى، مع المساواة التامة:

(أ) إبلاغه فوراً وبالتفصيل وفي لغة مفهومة لديه بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه.

(ب) الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين.

(ج) أن تجري محاكمته دون تأخير زائد عن المعقول.

(د) أن تجري محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو، وأن يبلغ عندما لا يكون لديه مساعدة قانونية، بحقه في ذلك، وفي أن تعين له مساعدة قانونية في أية حالة تستلزمها مصلحة العدالة ودون أن يدفع مقابل إذا لم تكن موارده كافية لهذا الغرض.

(هـ) أن يستجوب بنفسه أو بالواسطة شهود الخصم ضده وفي أن يضمن حضور شهوده واستجوابهم تحت نفس ظروف شهود الخصم.

(و) أن يوفر له مترجم يقدم له مساعدة مجانية إذا لم يكن قادراً على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث فيها .

(ز) أن لا يلزم بالشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب .

4 - تكون الإجراءات، في حالة الأشخاص الأحداث، بحيث يؤخذ موضوع أعمارهم والرغبة في إعادة تشجيع تأهيلهم بعين الاعتبار.

5 - لكل محكوم بإحدى الجرائم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون.

6 - لكل شخص أوقعت به العقوبة بسبب حكم نهائي صادر عليه في جريمة جنائية الحق في التعويض طبقاً للقانون إذا ألغى الحكم أو نال العفو بعد ذلك بسبب واقعة جديدة أو واقعة جرى اكتشافها حديثاً وكشفت بشكل قاطع إخفاقاً في تحقيق العدالة، ما لم يثبت أن عدم الكشف عن الواقعة المجهولة في حينه يعود في أسبابه كلياً أو جزئياً إلى هذا الشخص.

7 - لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن نال حكماً نهائياً أو أفرج عنه فيها طبقاً للقانون والإجراءات الجنائية للبلد المعني».

ونصت المادة (15) من هذه الاتفاقية على أنه:

« 1 - لا يجوز إدانة أحد بجريمة جنائية نتيجة فعل أو امتناع عن فعل مما لم يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بموجب القانون الوطني أو الدولي كما لا يجوز توقيع عقوبة أشد من العقوبة واجبة التطبيق في وقت ارتكابه الجريمة. ويستفيد المتهم من أي نص قانوني صدر بعد ارتكاب الجريمة إذا جاء متضمناً عقوبة أخف.

2 - ليس في هذه المادة ما يحول دون محاكمة أو معاقبة أي شخص عن أي فعل أو امتناع عن فعل إذا كان ذلك يعتبر وقت ارتكابه جريمة طبقاً للمبادئ العامة للقانون المقررة في المجتمع الدولي».

ولم تختلف المادتان (14) و(15) من هذه الاتفاقية عن المادتين (10) و(11) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، ولكنهما جاءتا أكثر تفصيلاً وشمولاً منهما.

فقد نصت المادة (10) من هذا الإعلان، على أنه: «لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه».

ونصت المادة (11) من هذا الإعلان على أنه:

« 1 - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

2 - لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يُعتبر جرمًا وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة».

سادساً: الحق لكل فرد بالشخصية القانونية وبحماية القانون لحياته الخاصة؛

إنّ كل فرد تكتمل شخصيته القانونية ببلوغه سن الرشد، وفقاً لما يحدّده القانون في كل بلد، وهو في الغالب، ثمانية عشر عاماً، وبلوغه هذه السن القانونية، يصبح مؤهلاً قانوناً، بإجراء المعاملات التي ينشأ عنها حقوقاً له أو واجبات عليه. فحيث أنه قبل بلوغه سن الرشد، لا يستطيع إجراء هذه المعاملات بنفسه، وإنما يحتاج إلى ممثل قانوني له، ريثما يبلغ هذه السن القانونية، لكي يُعترف بأهليته القانونية لإجراء العقود التجارية أو المدنية أو

لممارسة حق التقاضي أو غير ذلك من التصرفات القانونية.

فصحيح أن الإنسان، يتمتع بحقوق يمنحها له القانون، قبل بلوغه هذه السن، ولكن، يبقى بحاجة إلى ممثل أو وصي قانوني عليه في ممارسة هذه الحقوق، ريثما يبلغ هذه السن القانونية، فيصبح قادراً بنفسه على ممارسة حقوقه وأداء التزاماته القانونية فكل إنسان إذاً، يملك أهلية التمتع بحقوقه، ولكنه يحتاج إلى بلوغ سن الرشد، لكي يصبح مؤهلاً قانوناً لممارسة هذه الحقوق بنفسه، دون حاجة إلى ممثل قانوني له.

ومن جهة أخرى، يحق لكل إنسان أن يتمتع بالحماية القانونية لحياته الخاصة ضدّ أي تدخل تعسفي يمس شرفه وسمعته.

1 - الحق لكل فرد بالشخصية القانونية،

اعترفت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) في المادة (16) منها، بحق كل فرد بالشخصية القانونية، حيث جاء فيها: «لكل فرد الحق في أن يُعترف به كشخص أمام القانون».

ولم يختلف نص هذه المادة عما ورد في المادة (6) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي نصت على أنه «لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يُعترف بشخصيته القانونية».

2 - الحق لكل فرد بحماية قانونية لحياته الخاصة،

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق، في المادة (17) منها، حيث جاء فيها:

« - لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصيات أحد أو بعائلته أو بيته أو مراسلاته كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته.

- لكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعرض».

ولم يختلف نص هذه المادة عما ورد في المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، التي نصت على أنه: «لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته، الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات».

ويبدو واضحاً، أن كلاً من هاتين المادتين، منحت الفرد الحق في الحماية القانونية لحياته الخاصة ضد التدخلات التعسفية في شأنها.

ولا شك أن التعرض لخصوصيات الناس أو المس بسمعته أو شرفهم بشكل تعسفي، يشكل انتهاكاً فاضحاً لحرمة حياتهم الخاصة، ويعتبر جريمة يُعاقب عليها القانون.

أما إذا كان هذا التدخل قانونياً وليس تعسفياً، ويهدف إلى تحقيق الصالح العام والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة وأمن المجتمع والدولة، فعندئذٍ، يصبح هذا التدخل جائزاً من أجل حماية المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته.

سابعاً، الحق في حرية الفكر والمعتقد والتعبير عن الرأي؛

إنّ فكر الإنسان ينمو ويتطور مع نموه الجسدي والعقلي، فالفكر الإنساني يختلف في مرحلة الطفولة عن مرحلة المراهقة أو النضوج أو الكهولة.

ويتأثر هذا الفكر في مراحل نموه وتطوّره، بالبيئة الأسرية والعائلية والاجتماعية والتربوية الذي تكوّن في ظلها.

ولذلك، نجد أن نمط التفكير يختلف بين شخص وآخر، أو جماعات وأخرى، ينتمون إلى بيئات مختلفة. فلكل إنسان إذاً، فكره الخاص به، وبالتالي، فإنه يتمتع بالحق في حرية التفكير، الذي هو حق طبيعي له.

كما أنه يتمتع بالحق في التعبير عن معتقداته أو ديانته أو آرائه السياسية أو الاقتصادية أو التربوية أو الاجتماعية أو غير ذلك، ولكن، ينبغي عليه، عند ممارسة حقه في التعبير عن أفكاره الالتزام بأحكام القانون من

أجل المحافظة على أمن المجتمع والدولة، والأخلاق العامة، وحقوق وحرريات الآخرين.

1 - الحق في حرية الفكر والمعتقد،

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق في المادة (18) منها، التي نصت على أنه:

- « لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة. ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر، منفرداً أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني، عن ديانته أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التقيد أو الممارسة أو التعليم.
- لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها.
- تخضع حرية الفرد في التعبير عن ديانته أو معتقداته فقط للقيود المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية.
- تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية باحترام حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين، عند إمكانية تطبيق ذلك في تأمين التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم تمشياً مع معتقداتهم الخاصة».

ولم يختلف نص هذه المادة عما ورد في المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لجهة الاعتراف بهذا الحق، حيث جاء فيها: «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة».

أما لجهة القيود التي نصت عليها المادة (18) من هذه الاتفاقية فهي لم تختلف عن القيود الواردة في المادة (29) من هذا الإعلان. غير أن هذه المادة (29)، جاءت أكثر تحديداً للهدف من القيود المتعلقة بالنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق، حين ربطت الهدف من هذه القيود بتحقيق المقتضيات العادلة لها.

ونصت المادة (27) من هذه الاتفاقية على حقوق الأقليات في التعبير عن ديانتهم، حيث جاء فيها: «لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين مع جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم واتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم».

2 - الحق في حرية التعبير عن الرأي؛

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق في المادة (19) منها، حيث جاء فيها:

«1 - لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.

2 - لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3 - ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون والتي تكون ضرورية:

(أ) من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين.

(ب) من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة، أو الأخلاق.

ويبدو واضحاً، أن هذه المادة نصت على الحق في حرية التعبير عن الرأي بمختلف الوسائل، بما فيها الوسائل الإعلامية، ولم يقتصر نصها على حرية الإعلام من زاوية حق المؤسسات الإعلامية، والعاملين فيها، في نشر موادهم الإعلامية لإيصالها إلى الجمهور، بل شمل أيضاً، الجانب المقابل في العملية الإعلامية، وهو جانب المستفيدين في النشاط الإعلامي، وهم أفراد المجتمع، الذين أقرت لهم هذه المادة حقهم في حرية البحث عن المعلومات والأفكار، واستلامها أو نقلها، إما شفاهة أو كتابة أو طباعة، وسواء أكان ذلك في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى، وسواء أكان هؤلاء الأفراد من مواطني الدولة التي هي طرف في الاتفاقية أو من رعايا دولة أخرى.

فهذه الاتفاقية امتدت في حمايتها للحق في حرية التعبير عن الرأي إلى كافة أعضاء الجماعة البشرية، فهي لم تقتصر في اعترافها بهذا الحق على المواطن الذي يحمل جنسية بلاده فقط، بل إنها اعترفت به لكل شخص يوجد على إقليم الدولة، سواء أكان من مواطني الدولة أم أجنبي.

ولم تختلف هذه المادة في نصها على هذا الحق عن المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، ولكنها جاءت أكثر شمولاً وتفصيلاً منها، فقد نصت المادة (19) من هذا الإعلان على أنه: «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية».

وتولت المادة (29) من هذا الإعلان النص على القيود المتعلقة بممارسة الحقوق والحريات بما فيها حرية التعبير عن الرأي، وهي تشبه إلى حد كبير القيود التي نصت عليها المادة (19) من هذه الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ التدفق الحرّ للمعلومات الذي يستند إلى نص المادة (19) من هذا الإعلان، كان موضع تعليق من قبل ممثلي دول العالم الثالث في مؤتمر اليونسكو الذي انعقد في أواخر السبعينات حول «النظام الإعلامي الدولي».

فقد رأت هذه الدول، أن هذا المبدأ استغلته الدول الغربية من أجل تحقيق السيطرة الثقافية على دول العالم الثالث، بل إنّ بعض الدول الصناعية الغنية مثل كندا، هاجمت هذا النظام ورأت أنه يهدّد ذاتيتها، ويكرّس السيطرة الأميركية عليها، كما أوضح انسحاب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من مؤتمر اليونسكو، في أثناء المناقشة حول النظام الإعلامي الدولي الجديد، حقيقة الموقف⁽¹⁾. فالتدفق الحر للمعلومات، كان ولا يزال العمود الأساسي لاقتصاد السوق الأميركية، وسيطرة الشركات الغربية على العالم، ومن ثم السيادة الإعلامية عليه. وبالتالي، فإنه ليس محل مناقشة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية⁽²⁾.

ويصف «شيلر Shiller» مبدأ التدفق الحر للمعلومات بأنه خرافة، لأن هذا التدفق ينتقل عبر شركات متعددة الجنسية، على النطاق العالمي، ويقوم المتحكمون في هذه الشركات، الذين يمثلون الرأسمالية العالمية، ومن تطابقت مصالحهم مع مصالح الحكومة الأميركية، بتشكيل الرسائل، وانتقاء المعلومات والمعرفة التي تصل إلى الجماهير⁽³⁾.

ويتولى مديرو أجهزة الإعلام في أميركا وضع أسس عملية تداول «الصور والمعلومات»، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، وتلك الصور والمعلومات هي التي تحدد معتقدات ومواقف العالم الثالث، بل وتحدّد سلوكه في النهاية. وعندما يعمد مديرو هذه الأجهزة، إلى طرح أفكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول.

فحيث أنّ الأفكار التي تتحوّ عموماً إلى استحداث معنى زائف، وإلى إنتاج وعي لا يستطيع أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة،

(1) Elie Abel, global Information the new battle ground, political communication and persuasion, Longman, New York, 1982, P: 347 - 357.

(2) Herbert Shiller, Whose new international, economic and information order, information affairs, Longman, New york, 1980, P: 299 - 314.

(3) Ibid.

أو أن يرفضها، سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، ليست في الواقع سوى أفكار مموّهة أو مضلّلة⁽¹⁾.

وقد بدا خلال التسعينات أن المناقشة حول إقامة نظام إعلامي دولي جديد توقفت، وأن المناقشة تدور الآن حول تأثير العولمة على النظام الإعلامي الدولي، بالرغم من أن الشكوى ما زالت مستمرة من الاستعمار الإعلامي الغربي، وعدم التوازن في تدفق الأنباء عبر العالم⁽²⁾.

ويبدو أن الاهتمام الكبير في المناقشة حول العولمة وأثرها على النظام الإعلامي الدولي، من شأنه صرف الأنظار عن حقيقة ما يتسم به هذا النظام من اختلال، وعدم توازن ومساواة في تدفق المعلومات عبر العالم، وسيطرة دول الغرب على هذا التدفق.

وهذا يدل على أن دول الشمال الصناعية (أو دول الغرب)، تهدف إلى الإبقاء على الخلل الموجود في النظام الإعلامي الدولي، لأنها تستغله لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، من خلال تحكمها بتدفق المعلومات إلى مختلف أنحاء العالم، وبالتالي، ليس لديها أي نية بالمساهمة في إصلاح هذا الخلل.

ثامناً: الحق في التجمع السلمي وفي حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات؛

يعتبر التجمع السلمي شكلاً من أشكال التعبير عن الرأي، فبواسطته يعبر المتجمعون عن رفضهم لبعض القرارات الصادرة عن السلطة الحاكمة، أو عن احتجاجهم على مواقف بعض المسؤولين السياسيين في الدولة، سواء أكانت تتعلق في الشؤون السياسية الداخلية أو الخارجية أو في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتربوية أو غير ذلك من الشؤون الحياتية التي تهم

(1) هيربرت، شيلر، المتلاعبون بالعقول (ترجمة عبد السلام رضوان)، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والآداب الكويت، 1986، ص 5.

(2) Everette Dennis, John Merrill, Media debates, longman, U.S.A. 1996, P: 219 - 220.

المواطن، وتؤثر على نمط معيشتة.

فالإنسان، لا يستطيع أن يؤثر بمفرده، على صانعي القرار في الدولة، لدفعهم إلى تغيير أو تعديل موقفهم أو التراجع عنه إزاء قضية ما، ولكن، يستطيع من خلال مشاركته في التجمع السلمي (الذي يتفق فيه المجتمعون في الرأي والاتجاه السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي)، التأثير في بعض الأحيان، على المسؤولين في الدولة، للرجوع عن موقفهم، الذي ألحق الضرر بالمجتمعين أو المتظاهرين أو المعتصمين، أو الذي من شأنه إلحاق الضرر بالمجتمع أو الوطن.

فالاشتراك في التجمع السلمي إذاً، هو حق لكل إنسان، طالما أن هذا التجمع سلمي وليس مسلحاً، كما أن الاشتراك في تشكيل الجمعيات أو النقابات من أجل الدفاع عن مصالح مهنية أو حرفية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك، هو حق أيضاً لكل فرد، على أن يراعي أحكام القانون التي تستوجب، في حالتي التجمع السلمي أو الاشتراك في تشكيل الجمعيات أو النقابات، الحفاظ على الأمن الوطني والاجتماعي، والنظام العام، والصحة العامة، والأخلاق، وحقوق وحرريات الآخرين.

1 - الحق في التجمع السلمي؛

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق في المادة (21) منها، التي نصت على أنه: «يعترف بالحق في التجمع السلمي. ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير ما يفرض منها تمشيّاً مع القانون والتي تستوجبها، في مجتمع ديموقراطي، مصلحة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم».

ولم تختلف هذه المادة، عن المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، ولكنها، جاءت أقل شمولاً منها، فحيث أنه، شملت المادة (20) من هذا الإعلان النص على الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات أيضاً، وليس فقط في التجمعات السلمية فقد جاء فيها:

» - لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما».

أما بالنسبة للقيود التي نصت عليها المادة (21) من هذه الاتفاقية، فهي متشابهة مع القيود المنصوص عليها في المادة 29 من هذا الإعلان.

2 - الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات؛

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق في المادة (22) منها، التي نصت على أنه:

»- لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه.

- لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي، مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، ولا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على أعضاء القوات المسلحة والشرطة في ممارسة هذا الحق.

- ليس في هذه المادة ما يخول الدول الأطراف في «اتفاق منظمة العمل الدولية لعام 1948 بشأن حرية المشاركة وحماية الحق في التنظيم» اتخاذ الإجراءات التشريعية التي من شأنها الإضرار بالضمانات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تطبيق القانون بشكل يؤدي إلى الإضرار بتلك الضمانات».

ويبدو أن هذه المادة قد نصت على الحق في حرية الاشتراك في تشكيل النقابات على سبيل المثال وليس الحصر. ويمكن أن يُفهم من ذلك، أنها شملت في نصها ضمناً الحق في حرية الاشتراك في تشكيل الجمعيات أيضاً، وليس

وهذا يعني أنها، نصت على مبدأ عام وشامل، وهو الحق لكل فرد في حرية الاشتراك مع الآخرين، في تشكيل نقابة أو جمعية أو شركة، أو غير ذلك.

أما المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، فقد جاءت أقل تفصيلاً، كما أنها حصرت هذا الحق في تشكيل النقابات أو الانضمام إليها، ولم تحدّد القيود على ممارسة هذا الحق، بل تركت تحديد ذلك للمادة (29) من هذا الإعلان، وهي لا تختلف عن القيود الواردة في المادة (22) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966).

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة (23) على أنه: «لكل شخص الحق في أن يُنشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته».

تاسعاً: الحق في الزواج وتكوين أسرة وفي الانتماء إلى الدولة والتمتع بجنسيتها؛

يعتبر الزواج حقاً طبيعياً لكل إنسان، وهو سُنّة من سنن الحياة.

فالله عزّ وجلّ خلق الإنسان، من ذكر وأنثى، ومنحه الحق في الزواج وإنجاب الأطفال، وفقاً لأحكام الشرائع السماوية، على أن يتم هذا الزواج بالرضى الحر والكامل بين الطرفين.

وبالتالي، لا يجوز إجبار أي شخص على الزواج، وإلاّ اعتبر عقد الزواج معيوباً لعدم توفر الرضى.

ويحفظ عقد الزواج الحقوق والواجبات للطرفين عند قيام الرابطة الزوجية أو عند انحلالها.

وبالإضافة إلى حق الإنسان في الزواج، فإن له أيضاً الحق في الحصول على الجنسية في البلد الذي وُلد فيه أو المقيم فيه لفترة طويلة يحدّدها القانون، أو تبعاً لجنسية والديه أو أحدهما، وذلك وفقاً لأحكام قوانين

الجنسية في كل بلد.

فالجنسية هي الرابطة القانونية والسياسية، التي تعزّز انتماء الشخص وولاءه للدولة التي يحمل جنسيتها.

ونظراً لأهمية هذه الحقوق، فقد أقرّت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

1 - الحق في الزواج وتكوين أسرة؛

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق، في المادة (23) منها، حيث جاء فيها: «العائلة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها الحق في التمتع بحماية المجتمع والدولة.

- يعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج بتكوين أسرة.

- لا يتم زواج بدون الرضاء الكامل والحر للأطراف المقبله عليه.

- على الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين المساواة في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج وأثناء قيامه وعند فسخه، ويجب النص، في حالة الفسخ، على الحماية اللازمة للأطفال».

إن المبدأ العام الذي ورد النص عليه في هذه المادة، هو الحق للرجال والنساء الذين بلغوا سن الزواج في تكوين أسرة، وتأمين حماية المجتمع والدولة لها. ولكن، لم تحدد هذه المادة الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لتأمين هذه الحماية.

وهذا يعني أنها، تركت أمر تحديدها لهذه الدول وفقاً لما يتناسب مع نظام الأحوال الشخصية في كل منها.

وقد أولت المادة (24) من هذه الاتفاقية اهتمامها بحق الطفل في الحصول على حماية الأسرة والمجتمع والدولة له، حيث نصت في فقرتها الأولى، على أنه: «لكل طفل الحق في إجراءات الحماية التي يستوجبها مركزه كقاصر على أسرته وعلى كل من المجتمع والدولة دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة».

ونصت في فقرتها الثانية على أنه: «يسجل كل طفل فور ولادته ويكون له اسم».

ولم تختلف المادة (23) من هذه الاتفاقية عن المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، لנاحية نصها على الحق في الزواج وتكوين أسرة، فقد نصت المادة (16) من هذا الإعلان، على أنه:

«- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

- لا يبرم عقد الزواج إلاّ برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة».

2 - الحق في الانتماء إلى الدولة والتمتع بجنسيتها؛

لقد أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بحق كل طفل بالجنسية، حيث نصت في المادة (24) في فقرتها الأخيرة على أنه «لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية».

إنّ هذا النص اقتصر على إعطاء الحق في الجنسية لكل طفل، دون أن يذكر تفاصيل الحصول عليها.

مما يعني أن هذه المادة تركت تحديد ذلك، لكل دولة موقعة على هذه الاتفاقية.

أما المادة (15) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، قد جاءت أكثر توسعاً في النص على هذا الحق، حيث جاء فيها:

« - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها» .

عاشراً: الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في المساواة أمام القانون؛

إن طبيعة الحياة الإنسانية تحتم على الفرد أن يكون اجتماعياً، فلا يستطيع أن ينطوي على نفسه، ويعيش بمفرده، دون أن يتعامل مع الآخرين، وإلاّ اعتبر خارج نطاق الحياة الطبيعية، فالحياة الاجتماعية إذاً، هي حق طبيعي له .

وبما أن المجتمع البشري، يتكون من مجموعة أفراد، فإن المشاكل التي يعاني منها تؤثر على كل فرد منهم، سواء أكانت هذه المشاكل تتعلق في الشؤون الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التربوية أو غير ذلك .

فالشؤون العامة في البلاد، هي محور اهتمام كل فرد، لأنها تؤثر على حياته المعيشية .

وإذا كان النظام السياسي، يؤثر على هذه الشؤون الحياتية إما إيجاباً أو سلباً، فإنه بطبيعة الحال، يحق لكل فرد المشاركة في الحياة السياسية، من أجل التوصل إلى تطبيق أفضل نظام سياسي لكي يكون تأثيره إيجابياً على الحياة المعيشية له، ولأفراد المجتمع .

وإذا كانت مشاركة الفرد في إدارة الشؤون العامة في البلاد، يمكن

أن تتخذ بالمعنى النظري، شكلاً مباشراً، يقضي بأن يتولى كل فرد منصباً سياسياً معيناً لإدارة الحكم في البلاد، إلا أن ذلك يتعذر حصوله في الواقع العملي، في عصرنا الحالي، نظراً لكثرة عدد السكان في كل دولة، مما يجعل مسألة تولي الشعب الحكم بشكل مباشر أمراً مستحيلاً، فالشعب إذاً، بحاجة إلى ممثلين له في الدولة، من أصحاب العلم والمعرفة، ومن ذوي السيرة الحسنة، والمشهود لهم بالسمعة الطيبة، والشرف والأمانة، والوعي السياسي والوطني، لكي يتكلموا باسمه، ويدافعوا عن حقوقه.

ولذلك، لا بد من اعتماد الشكل غير المباشر لهذه المشاركة (أي المشاركة في إدارة الحكم)، التي ينبغي أن تتم من خلال ممارسة كل الأفراد لحقهم في اختيار ممثليهم بملء إرادتهم الحرة، وبشكل متساوٍ، دون أي تمييز بينهم، ودون أي ضغوطات سياسية أو مالية عليهم.

فلهم الحق إذاً، في اختيار ممثليهم في الدولة، على أساس الكفاءة والنزاهة، لكي يكونوا ممثلين لكل الناس وليس فقط لناخبيهم أو مؤيديهم أو التابعين لطائفتهم أو مذهبهم أو حزبهم، ولا يمكن أن يتم ذلك، إلا في ظل نظام ديموقراطي حرّ.

وللأفراد أيضاً، الحق في أن يتولوا الوظائف العامة في الدولة، على أساس كفاءتهم العلمية وجدارتهم، وليس على أساس المحسوبية والاستسبابية.

كما أنه، لكل الأفراد الحق في التمتع بالحماية القانونية بالتساوي دون تمييز بينهم على أساس اللغة أو الدين أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو غير ذلك.

ونظراً لأهمية هذه الحقوق، فقد أقرّت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966).

1 - الحق في إدارة الشؤون العامة في البلاد؛

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا

الحق في المادة (25) منها، حيث جاء فيها: «لكل مواطن الحق والفرصة دون أي تمييز، ودون أي قيود غير معقولة في:

(أ) أن يشارك في سير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية.

(ب) أن ينتخب وأن ينتخب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري وأن تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

(ج) أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده، على أسس عامة من المساواة».

ولم تختلف هذه المادة، عن المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، التي جاء فيها:

«- لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون اختياراً حراً.

- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

- إنَّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت».

2 - الحق في المساواة أمام القانون:

أقرّت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) بهذا الحق في المادة (26) منها، حيث جاء فيها: «جميع الأشخاص متساوون أمام القانون. ومن حقهم التمتع دون أي تمييز بالتساوي بحمايته. ويحرم القانون في هذا المجال أي تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد

أي تمييز سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها.

وهذه المادة، لم تختلف عن المادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي جاء فيها: «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة بينهم، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا».

وتجدر الإشارة أخيراً، إلى أن هذه الاتفاقية الدولية جاءت خالية من النص على الحق في اللجوء السياسي، في حين أن المادة (14) من هذا الإعلان قد نصت على هذا الحق، حيث جاء فيها: «لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها من الاضطهاد».

وفي نهاية بحثنا في الحقوق والحريات المنصوص عليها في المواد الواردة في الاتفاقيتين الدولتين المتعلقتين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والمدنية السياسية (1966)، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، يجدر بنا التذكير، أن هاتين الاتفاقيتين، قد وضعتا بعض القيود على ممارسة الحقوق والحريات في نفس المواد التي نصت على هذه الحقوق أما بالنسبة لهذا الإعلان، فإنه وضع هذه القيود في الفقرة الثانية من المادة (29) منه.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، من شأنه ضمان حقوق الأفراد الواردة في هذه الاتفاقية، لأنه يعطيهم الحق في تقديم الشكوى إلى لجنة حقوق الإنسان المنصوص على تشكيلها في المادة (28) من هذه الاتفاقية، ضد أي انتهاك لحقوقهم، على أن تكون الدولة التي حصل فيها هذا الانتهاك، موقعة على هذه الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها.

فقد نصت المادة (1) منه، على أنه: «تقرّ كل دولة طرف في الاتفاقية

تصبح طرفاً في البروتوكول الحالي باختصاص اللجنة في استلام ودراسة تبليغات الأفراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأي من الحقوق المبينة في الاتفاقية ولا يجوز للجنة استلام أي تبليغ إذا كان يتصل بدولة طرف في الاتفاقية ولكنها ليست طرفاً في البروتوكول الحالي».

ونصت المادة (2) على أنه: «مع مراعاة نصوص المادة (1)، يجوز للأفراد الذين يدعون أن أيّاً من حقوقهم المعدّة في الاتفاقية قد جرى انتهاكه، والذين استنفذوا كافة الحلول المحلية المتوافرة، أن يتقدموا بتبليغاتهم إلى اللجنة للنظر فيها».

ونصت المادة (3) على أنه «تعتبر اللجنة تبليغاً ما غير مقبول بموجب البروتوكول الحالي إذا كان غافلاً من التوقيع أو إذا رأت فيه إساءة لاستعمال حقوق تقديم مثل هذه التبليغات أو كان في نظرها مالا يتمشى مع نصوص الاتفاقية».

أما المادة (4)، فقد نصت على أنه «مع مراعاة نصوص المادة (3)، تقوم اللجنة بلفت نظر الدولة الطرف في البروتوكول الحالي لأية تبليغات معروضة عليها بموجب البروتوكول الحالي وتتضمن ادعاءً بانتهاكها لأي من نصوص الاتفاقية».

- على الدول التي يُلفت نظرها إلى تلك التبليغات أن تقدم إلى اللجنة خلال شهرين تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الأمر والحلول التي قامت باتباعها، إن وجدت».

وتكمن أهمية توقيع الدول على هذه الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها، في إقرار هذه الدول بالحقوق الواردة في هذه الاتفاقية، وبحق الأفراد في تقديم الشكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية، ضد أي انتهاك لحقوقهم، بعد أن يستنفذوا كافة الحلول المحلية لمعالجته.

ونورد فيما يلي إحصاء عن عدد الدول العربية التي صدّقت على الاتفاقية

الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، والبروتوكول الملحق بها، وفقاً لما ورد في تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام 2007.

الدولة	الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية	البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية
الأردن	×	×	
الامارات			
البحرين		×	
تونس	×	×	
الجزائر	×	×	×
دجيبوتي	×	×	×
السعودية			
السودان	×	×	
سوريا	×	×	
الصومال	×	×	×
العراق	×	×	
عُمان			
قطر			
الكويت	×	×	
لبنان	×	×	
ليبيا	×	×	×
مصر	×	×	
المغرب	×	×	
موريتانيا	×	×	
اليمن	×	×	

إن أهم ما يلفت انتباهنا في هذا الإحصاء، هو أنّ عدد الدول العربية المصدّقة على هذه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حتى العام 2007 أصبح كبيراً، غير أن عدد الدول المصدّقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) ما زال قليلاً جداً.

والجدير ذكره، أن الدول العربية المصدّقة على هذه المواثيق، تصبح ملزمة باحترام الحقوق الواردة فيها، وبالإقرار بها في دساتيرها وقوانينها المنظمة للحريات العامة.

وإذا كانت الدساتير العربية، أقرّت بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إلّا أنه لا بد لنا من دراسة هذه الدساتير لمعرفة مدى توافق مفهوم الحقوق الواردة فيها، مع مفهومها في هذه المواثيق الدولية.

وهذا ما سوف نعالجه عند بحثنا في مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير العربية في الفصل الثاني من الجزء الأول من موضوع دراستنا.

الفصل الثاني

حقوق الإنسان في الدساتير العربية

تضمنت الدساتير العربية⁽¹⁾ بمجملها، مواداً تحدثت فيها عن حقوق الإنسان أو المواطن وحياته الأساسية.

وقد أفرد بعض هذه الدساتير باباً أو فصلاً خاصاً للحديث عن هذه الحقوق، وبعضها الآخر، تحدث عن هذه الحقوق والحريات ضمن إطار الأحكام العامة.

كما أن هذه الدساتير، حدّدت في بعض موادها، الحقوق الخاصة بالمواطن، وشملت في موادها الأخرى حقوق كل إنسان، ولذلك كان لا بد لنا من البحث في حقوق المواطن بشكل خاص، والإنسان بشكل عام (أي سواء أكان مواطناً أو غير مواطن)، وفقاً لما نصت عليه هذه الدساتير، ومن ثم مقارنتها بالحقوق الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

(1) الأستاذ عصام نعمة إسماعيل، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

الفقرة الأولى

الحقوق الخاصة بالمواطن

إن كل إنسان يحمل جنسية البلد الذي يُقيم فيه، هو مواطن يتمتع بحقوق خاصة بموجب أحكام الدستور.

أما الإنسان الذي يقيم في بلد ما ولا يحمل جنسية هذا البلد، فلا تنطبق عليه تسمية "المواطن".

والحقوق الخاصة بالمواطن هي في أغليبتها متشابهة في معظم الدساتير العربية.

وفيما يلي نبحث في هذه الحقوق.

أولاً: الحق في المساواة أمام القانون؛

إن أغلبية الدساتير العربية، نصت بشكل صريح وواضح، على الحق في المساواة بين المواطنين (بصفة خاصة)، في الحقوق والواجبات، أمام القانون.

والبعض من هذه الدساتير، كان أكثر تفصيلاً من الدساتير الأخرى، في تحديده لمفهوم هذا الحق، حيث اعتبر أن المواطنين، هم سواء في الحقوق والواجبات أمام القانون، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي، أو الجنس أو الرأي السياسي أو غير ذلك.

فالدستور الأردني⁽¹⁾ مثلاً، نص في المادة (6) منه، على أن: «الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». فهذه المادة الدستورية، أقرت بمبدأ المساواة بين الأردنيين دون أي تمييز بينهم، من حيث العرق أو اللغة أو الدين. وأغفلت

(1) الدستور الأردني الصادر عام 1952.

النص على اختلافات أخرى موجودة بين المواطنين كالاختلاف في الجنس أو الرأي السياسي أو المذهب أو الأصل، أو المكانة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غير ذلك.

وبما أنّ المواد الدستورية تُعتبر مقياساً للمشرّع الذي يضع القوانين المنظمة لممارسة الحقوق والحريات، فكان الأفضل أن تكون هذه المادة (6)، أكثر شمولاً وتفصيلاً لمفهوم هذا الحق.

ولم يختلف دستور دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾، عن الدستور الأردني، من ناحية نصه على هذا الحق، بصفة خاصة، للمواطنين، حيث جاء في المادة (25) منه: «جميع الأفراد لدى القانون سواء، لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي».

وهذه المادة الدستورية، لم تكن أيضاً، واسعة في مفهومها للحق في المساواة بين المواطنين، واقتصرت في نصها، على عدم جواز التمييز بينهم بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، وأغفلت النص على أسباب أخرى، كالاختلاف من حيث الجنس أو اللون أو المذهب أو الرأي السياسي أو غير ذلك.

أما دستور البحرين⁽²⁾، فقد نص في المادة (18) منه، على المساواة بين المواطنين بشكل خاص، وأورد في بداية نصها، عبارة تفيد بأن هذه المساواة، هي جزء من مبدأ عام وشامل وهو: مبدأ المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية.

حيث جاء في نص هذه المادة (18): «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وقد أحسن هذا الدستور في نصه على عدم جواز التمييز بين المواطنين

(1) دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المعدل عام 1996.

(2) دستور مملكة البحرين المعدل عام 2002.

بسبب اختلاف الجنس، مما يعني انه، لا تمييز بين المرأة والرجل، من ناحية الحقوق والواجبات أمام القانون.

وهذا السبب لم يأت على ذكره، الدستور الأردني، ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولذلك يُعتبر هذا الدستور أكثر تفصيلاً من هذين الدستورين، من هذه الناحية.

ونص الدستور التونسي⁽¹⁾، في المادة (6) منه، على أن: «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون». وهذه المادة الدستورية، نصت على المساواة بين المواطنين، بصفة خاصة، ولكنها، لم تحدد الأسباب التي لا يجوز التمييز بينهم على أساسها، وبالتالي، جاءت هذه المادة (6) غامضة في هذا الشأن. مما يفسح المجال أمام الاستتسابية في تحديد هذه الأسباب.

في حين نجد أن (المادة 29) من الدستور الجزائري⁽²⁾، قد نصت بشكل صريح على هذه الأسباب، حيث جاء فيها: «كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي».

ويبدو لنا واضحاً، أن هذه المادة الدستورية، قد حدّدت أسباب الاختلاف بين المواطنين التي لا يجوز على أساسها التمييز بينهم، ولم تقتصر في نصها على هذه الأسباب بشكل حصري، بل إنها توسعت في نصها ليشمل كل ظرف أو شرط شخصي أو اجتماعي. وقد أحسنت في ذلك.

أما المادة (31) من الدستور السوداني⁽³⁾، فقد نصت على أن «الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم

(1) الدستور التونسي الصادر في الأول من شهر حزيران/ يونيو 1959 وتعديلاته.

(2) الدستور الجزائري الصادر بتاريخ 28 تشرين/ نوفمبر 1996 والمعدّل في العام 2002.

(3) الدستور السوداني الصادر في العام 2005.

بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي».

ونصت المادة (25/فقرة 3) من الدستور السوري⁽¹⁾، على الحق في المساواة بين المواطنين، ودون أن تحدد الأسباب التي لا يجوز على أساسها التمييز بينهم، وبالتالي، جاءت غامضة في هذا الشأن. واكتفت بالنص على أن: «المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات» في حين نجد أن المادة (3) من الدستور الصومالي⁽²⁾، قد نصت، بشكل صريح وواضح وشامل، على هذه الأسباب، ومما جاء فيها: «جميع المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب العنصر أو الأصل أو المولد أو اللغة أو الدين أو الجنس، أو المركز الاقتصادي أو الوضع الاجتماعي أو الرأي السياسي».

وبالتالي، تُعتبر هذه المادة الدستورية أكثر شمولاً وتفصيلاً من المواد الدستورية الأخرى التي ذكرناها.

وكذلك، نصت المادة (14) من الدستور العراقي⁽³⁾، بشكل واضح وصريح ومفصل، على الحق في المساواة أمام القانون، حيث ورد في نصها: «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي».

ونصت أيضاً، المادة (17) من النظام الأساسي لسلطنة عمان⁽⁴⁾، على الحق في المساواة بين المواطنين، بشكل صريح وواضح ومفصل، وقد جاء فيها: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس أو الأصل، أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الوطن أو المركز الاجتماعي».

(1) الدستور السوري الصادر وفقاً للاستفتاء الشعبي الذي جرى بتاريخ 12 آذار 1973 وتعديلاته بالقانون رقم 2/1980 والقانون رقم 9/2000.

(2) الدستور الصومالي الصادر في الأول من تموز/ يوليو 1960.

(3) الدستور العراقي الصادر في العام 2005.

(4) النظام الأساسي لسلطنة عُمان الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 101 تاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.

أما القانون الأساسي لدولة فلسطين⁽¹⁾، فقد نص في المادة (9) منه، على أن: «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة». ومن الملاحظ هنا، أن هذه المادة الدستورية أضافت إلى الأسباب التي لا يجوز التمييز على أساسها بين المواطنين سبباً لم يرد ذكره في الدساتير العربية الأخرى وهو: الإعاقة.

وإذا كانت هذه المادة (9)، قد أحسنت في ذكرها لهذا السبب، ولكنها، لم تحدّد نوعية الإعاقة التي لا يجوز التمييز على أساسها بين المواطنين. وكان الأفضل تحديد ذلك، بشكل واضح ومفصّل.

ونصت المادة (7) من الدستور اللبناني⁽²⁾، على الحق في المساواة بين اللبنانيين، دون تمييز بينهم، ولكنها، لم تحدّد الأسباب التي لا يجوز التمييز بينهم على أساسها، حيث جاء فيها: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم».

كما أن المادة (5) من الدستور الليبي⁽³⁾، اكتفت بالنص على الحق في المساواة بين المواطنين، حيث نصت على أن: «المواطنون جميعاً سواء أمام القانون»، في حين نجد أن المادة (40) من الدستور المصري⁽⁴⁾، قد نصت على هذا الحق بشكل مفصّل، فحيث أنها ذكرت الأسباب التي لا يجوز التمييز على أساسها بين المواطنين، ومما جاء فيها: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

(1) القانون الأساسي لدولة فلسطين الصادر في شهر شباط لعام 1996، والمعدّل في العام 2003.

(2) الدستور اللبناني الصادر في 1926/5/23. وتعديلاته.

(3) دستور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الصادر في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969.

(4) الدستور المصري الصادر في 9 تشرين الثاني 1971، والمعدّل في العام 2007.

أما المادة (5) من الدستور المغربي⁽¹⁾، فاكتفت بالنص على الحق في المساواة بين المواطنين، دون أي تفاصيل، حيث نصت على أن: «جميع المغاربة سواء أمام القانون»، في حين نجد أن المادة الأولى من الدستور الموريتاني⁽²⁾، قد نصت بشكل مفصّل على هذا الحق، حيث جاء فيها: «... تضمن الجمهورية لكافة المواطنين المساواة أمام القانون دون تمييز في الأصل والعرق والجنس والمكانة الاجتماعية». ولكن، هذه المادة الدستورية، لم تتوسع كثيراً في نصها على أسباب الاختلاف التي لا يجوز على أساسها التمييز بين المواطنين. ومع ذلك، تبقى هذه المادة الدستورية أكثر تفصيلاً من المادة (41) من الدستور اليمني⁽³⁾، التي اكتفت بالنص على مفهوم هذا الحق، ودون أي تفاصيل، حيث ورد فيها: «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

ونشير أخيراً، إلى أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية⁽⁴⁾، لم ينص بشكل صريح وواضح على هذا الحق، ولكنه نص في المادة (26) منه، على أنه: «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية». وبما أنّ الشريعة الإسلامية، دعت إلى تحقيق المساواة بين البشر جميعاً دونما فرق بينهم إلاّ بالتقوى، فيكون هذا النظام الأساسي قد نص بشكل ضمني على هذا الحق.

أما الدساتير العربية الأخرى المتبقية، ولا سيما دستور دولة جزر القمر⁽⁵⁾، ودجيبوتي⁽⁶⁾، وقطر⁽⁷⁾، والكويت، فقد نصت على هذا الحق بصفة عامة. ولم

(1) الدستور المغربي الصادر في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1996.

(2) الدستور الموريتاني الصادر بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1991، والمعدل في العام 2006.

(3) الدستور اليمني الصادر بتاريخ 10 كانون الثاني 1994.

(4) النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بموجب الأمر الملكي تاريخ الأول من آذار 1992.

(5) دستور جمهورية جزر القمر الصادر بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2001.

(6) دستور جمهورية دجيبوتي الصادر بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 1992، والمعدل في العام 2006.

(7) دستور دولة قطر الصادر بموجب الاستفتاء الشعبي الذي جرى بتاريخ 29 نيسان 2003.

تحصره بالمواطنين فقط.

فحيث أنه، نصت ديباجة دستور جمهورية جزر القمر على «المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز في الجنس، والأصل، والعرق، والدين أو المعتقد» «L'égalité de tous, en droits et en devoirs sans distinction de sexe, d'origine, de race, de religion ou de croyance tous les». ونصت المادة (10) من دستور دجيبوتي على أن: «كل الناس هم متساوون أمام القانون» «être humains sont égaux devant la loi».

ونصت المادة الأولى (في فقرتها الثانية) من هذا الدستور على أن «الدولة تؤمن للجميع المساواة أمام القانون دون تمييز بينهم في اللغة، والأصل والعرق، والجنس والدين». «Il assure à tous l'égalité. Devant la loi. sans distinction de langue, d'origine, de race, de sexe et, de religion وبالتالي، لم يرد في هذه النصوص، أي عبارة تفيد أن الحق في المساواة في الحقوق والواجبات، أمام القانون، هو خاص بالمواطنين فقط.

كما أن دستور دولة قطر، نص في المادة (35) منه، على أن «الناس متساوون أمام القانون ولا تمييز بينهم في ذلك، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وكذلك، أقرّ الدستور الكويتي⁽¹⁾، بالحق في المساواة بين الناس أمام القانون في المادة (29) منه، التي جاء فيها: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل أو اللغة أو الدين».

وهكذا يبدو لنا واضحاً، أن أغلبية الدساتير العربية، نصت على الحق في المساواة بين المواطنين، بصفة خاصة، وبشكل صريح وواضح، وإن اختلفت نسبياً من حيث مدى تحديدها أو تفصيلها لمفهوم هذا الحق.

وأن البعض من هذه الدساتير نص على هذا الحق بصفة عامة، لجميع الناس (كدستور جزر القمر ودجيبوتي، وقطر، والكويت).

(1) دستور دولة الكويت الصادر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962.

وهذه الدساتير تتشابه مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، (ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والمدنية والسياسية (1966)، من ناحية نصها على هذا الحق، غير أن بعضها اختلف نسبياً عن هذه المواثيق، من ناحية تحديده بشكل حصري للأسباب التي لا يجوز التذرع بها للتمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون (كسبب اللون أو الأصل، أو اللغة أو الدين أو المعتقد...) في حين أن هذه المواثيق، حددت هذه الأسباب، ولكن ليس بشكل حصري، بل تركت المجال مفتوحاً أمام تحديد أسباب أخرى، لا يجوز التذرع بها للحؤول دون تطبيق الحق في المساواة بين المواطنين أمام القانون.

ثانياً: الحق في العمل:

إن أغلبية الدساتير العربية، نصت على الحق في العمل، كحق خاص بالمواطنين، فقد نص الدستور الأردني في المادة (23/ فقرة 1) على أن: «العمل حق لجميع الأردنيين، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به».

وكفلت المادة (6) منه، في فقرتها الثانية، هذا الحق، حيث جاء فيها: «تكفل الدولة العمل، والتعليم، ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين».

وتبين لنا هذه المادة الدستورية، أن الدولة الأردنية، تتكفل بتأمين العمل بشكل خاص للأردنيين ولكن ضمن حدود إمكانياتها، ولم تحدّد المقصود بعبارة «حدود إمكانياتها» مما يفسح المجال أمام التوسع في تفسير هذه العبارة. فيمكن أن تشمل إمكانياتها المالية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك.

وهي لا تختلف في ذلك، عن المادة (20) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، التي نصت على أن المجتمع يسعى لتوفير العمل للمواطنين، ودون أن تبين لنا حدود إمكانيات الدولة في ذلك، مما يعني، أن تأمين العمل

للمواطنين يرتبط بمدى نجاح هذا السعي. ومما جاء في هذه المادة: «يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه. ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له ويهيئ الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة».

ونصت المادة (34) من هذا الدستور على أن «كل مواطن حر في اختيار عمله أو مهنته أو حرفته، في حدود القانون، وبمراعاة التشريعات المنظمة لبعض هذه المهن والحرف...».

ومن الملاحظ هنا أن المادة (34)، أحالت أمر تنظيم حرية العمل إلى المشرّع، ودون أن تضع له معايير دستورية معينة، لكي يستند إليها عند إقراره للقوانين المنظمة للعمل أو لبعض المهن أو الحرف.

في حين نجد أن المادة (13/ فقرة أ) من دستور البحرين، قد وضعت معيارين لحدود حرية العمل، وهما النظام العام والآداب. مما يعني أن حدود العمل تُقاس بهذين المعيارين، اللذين لا يجوز تخطيهما عند ممارسة هذه الحرية.

فحيث أنه جاء في هذه المادة: «... لكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقاً للنظام العام والآداب».

وكفلت الفقرة الثانية من هذه المادة (13/ فقرة ب) الحق في العمل لكل مواطن، ومما ورد فيها: «تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه». أما الدستور التونسي، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في العمل وكفالة الدولة توفيره للمواطنين. واكتفى بالنص في المادة (34)، على أن القانون يضبط المبادئ الأساسية لقانون الشغل. مما يعني أنه منح المشرّع سلطة واسعة في وضع المبادئ القانونية الأساسية لتنظيم حرية العمل.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري، الذي نص بشكل واضح على

الحق في العمل، حيث نصت المادة (55) منه، على أنه: «لكل المواطنين الحق في العمل. يضمن القانون في أثناء العمل الحق في الحماية والأمن والنظافة. الحق في الراحة مضمون، ويحدّد القانون كيفية ممارسته».

ولم يتضمن دستور جمهورية جزر القمر في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في العمل. واكتفى بالنص في ديباجته، على التزامه بالمبادئ والحقوق الأساسية المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) بشكل شامل.

وكذلك، لم يتضمن دستور جمهورية دجيبوتي في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في العمل، في حين نجد أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد نص بوضوح على هذا الحق، بصفة عامة، في المادة (28) منه، التي جاء فيها: «تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور السوداني، الذي نص على الحق في العمل، بصفة خاصة في المادة (12) منه، التي نصت على أنه:

«1 - تضع الدولة استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية بين أهل السودان كافة، وذلك عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجيع التكافل والعون الذاتي والعمل الخيري.

2 - لا يُجرّم أي شخص مؤهل من الالتحاق بأي مهنة أو عمل بسبب الإعاقة...».

ونصت المادة (36) من الدستور السوري، بشكل واضح على الحق في العمل لكل مواطن بصفة خاصة. حيث جاء فيها:

«1 - العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين.

2 - يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده، وعلى الدولة أن تكفل ذلك.

3 - تحدد الدولة عدد ساعات العمل. وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت».

أما دستور جمهورية الصومال فقد أقر بالحق في العمل لكل شخص، بصفة عامة في المادة 36 منه، التي ورد فيها:

«1 - تحمي الدولة العمل كما تشجعه في كل أشكاله وتطبيقاته.

2 - السخرة والعمل الجبري في أي شكل من الأشكال محظوران ويحدّد القانون المناسبات التي يفرض فيها العمل لضرورة عسكرية أو مدنية أو تنفيذاً لعقوبة جنائية.

3 - لجميع العمال دون تمييز أجر متساو عن العمل المتساوي القيمة وبما يحقق حياة لائقة بالكرامة الإنسانية.

4 - لجميع العمال حق في راحة أسبوعية وإجازة سنوية بأجر ولا يجوز إلزامهم بالنزول عنها.

5 - يحدّد القانون الحد الأقصى لساعات العمل اليومي والحد الأدنى للسنة المناسبة لأنواع العمل المختلفة. كما يتضمن تشغيل القصر والنساء في ظروف مناسبة.

6 - تضمن الدولة الحماية المادية والمعنوية للعمال».

ونص الدستور العراقي على الحق في العمل بصفة خاصة لكل المواطنين، حيث جاء في المادة (22) منه:

«أولاً: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة.

ثانياً: ينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها وينظم ذلك بقانون».

كما أن النظام الأساسي لسلطة عُمان، نص في المادة (12) منه، على الحق في حرية العمل لكل مواطن بصفة خاصة، وضمن حدود القانون، ولم يختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي نص في المادة (25/ فقرة 1) على أن: «العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه».

وكفل دستور دولة قطر، الحق في العمل، وتوفير فرصه لكل مواطن في المادة (28) منه، التي جاء فيها: «تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لأحكام القانون».

ونص الدستور الكويتي في المادة (41) منه، على أن: «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

فهذه المادة الدستورية، أقرّت بالحق في العمل لكل كويتي بصفة خاصة، وبضرورة سعي الدولة لأجل توفير فرص العمل للمواطنين ضمن حدود إمكانياتها.

في حين نجد أن الدستور اللبناني، لم يتضمن في مواده، ما ينص على الحق في العمل، بشكل صريح وواضح، واكتفى بالنص في مقدمته في فقرتها الثانية، على التزام الدولة اللبنانية بمواثيق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويعني ذلك، أن الدستور اللبناني أقرّ بحقوق الإنسان الواردة في هذه المواثيق بصورة شاملة وبالتالي، يكون هذا الدستور، قد نص بشكل ضمني على الحق في العمل.

ولكن كان الأفضل، أن يتضمن هذا الدستور نصاً صريحاً ومفصلاً،

على هذا الحق، مع تحديد المعايير التي ينبغي أن يهتدي بها المشرع عند تنظيمه لحرية العمل.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي، الذي نص على الحق في العمل لكل مواطن في المادة (4) منه، التي جاء فيها: «العمل في الجمهورية العربية الليبية حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر».

أما الدستور المصري، فقد نص في المادة (13) منه، على أن «العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، يكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع».

ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل».

ومن الملاحظ، أن هذه المادة الدستورية، قد نصت في فقرتها الأولى على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ودون أن تحدّد ما إذا كانت هذه الكفالة لكل إنسان أو للمواطن فقط، ولكنها، تضمنت في فقرتها الثانية ما يشير إلى حق المواطن، في حرية اختيار عمله، حيث أنها نصت على عدم جواز فرض عمل إجباري على المواطنين إلا بمقتضى القانون ولأداء خدمة وبمقابل عادل.

مما يعني أن هذه المادة الدستورية، قد نصت على الحق في العمل لكل مواطن بصفة خاصة.

ونص الدستور المغربي على الحق في العمل لكل مواطن، بصفة خاصة، في المادة (13) منه. في حين أن الدستور الموريتاني، لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على هذا الحق، ولكنه اكتفى بالنص في مقدمته على التزام الدولة بما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، وللاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا.

مما يعني أن هذا الدستور أقرّ ضمناً بالحق في العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (57) من هذا الدستور، أعطت المشرع صلاحية واسعة في وضع القواعد القانونية المنظمة لهذا الحق. أما الدستور اليمني، فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في العمل لكل مواطن، في المادة (29) منه، التي جاء فيها: «العمل حق وشرف وضرورة لتطور المجتمع، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل، وينظم القانون العمل النقابي والمهني والعلاقة بين العمال وصحاب العمل».

وأخيراً، نشير إلى أنه، توجد خمسة دساتير عربية (تونس، جزر القمر، لبنان، دجيبوتي، موريتانيا)، لم تتضمن في موادها ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في العمل، واكتفت بالإشارة إليه ضمناً.

ويوجد دستوران نصا على هذا الحق لكل إنسان، بصفة عامة وهما: النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ودستور الصومال).

وهما يتوافقان في ذلك مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي نص في المادة (23) منه، على الحق في العمل لكل إنسان، بصفة عامة، ومع الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، التي نصت في المادة (6) منها على هذا الحق بصفة عامة أيضاً.

أما الدساتير العربية المتبقية، وهي الأغلبية (وعدها: خمسة عشر دستوراً)، فقد نصت على الحق في العمل لكل مواطن بصفة خاصة، وهي تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، من ناحية نصها على الحق في العمل، ولكنها، تختلف معها من ناحية نصها على هذا الحق لكل مواطن بصفة خاصة، في حين أن هذه المواثيق الدولية، قد نصت على هذا الحق لكل إنسان بصفة عامة (سواء أكان مواطناً أو مقيماً في البلاد).

ثالثاً: الحق في التعليم؛

أقرّت بعض الدساتير العربية بالحق في التعليم لكل مواطن، بصفة خاصة، أما بعضها الآخر، فنصت على هذا الحق، لكل إنسان بصفة عامة، وفي حدود القانون.

فالدستور الأردني، أقرّ بكفالة الدولة للحق في التعليم لجميع الأردنيين، في حدود إمكانياتها، في المادة (6) منه، في فقرتها الثانية. في حين نجد أن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، قد نص على هذا الحق، بصفة عامة في المادة (17) منه، حيث جاء فيها: «التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع. وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الإتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية».

فهذه المادة الدستورية، أولت اهتمامها بالتعليم كعامل أساسي لتطوير المجتمع الذي يضم المواطنين والمقيمين بصورة شرعية داخل الإتحاد، وبالتالي، أقرّت بالحق في التعليم وأحالت إلى القانون، وضع الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه.

أما دستور البحرين، فقد نص على كفالة الدولة للتعليم لكل مواطن، بصفة خاصة في المادة (7) منه، التي نصت على أنه: «ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية...». في حين نجد أن الدستور التونسي، لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التعليم. واكتفى بالنص عليه بشكل ضمني في المادة (5) منه التي كفلت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري، الذي نص على الحق في التعليم في المادة (53) التي جاء فيها: «الحق في التعليم مضمون. التعليم

مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون. التعليم الأساسي إجباري، تنظم الدولة المنظومة التعليمية. تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني».

ومن الواضح أن هذه المادة، قد كفلت الحق في التعليم بصفة عامة، وأحالت إلى القانون أمر تنظيمه.

وكذلك، نص دستور جمهورية جزر القمر في ديباجته، على الحق في التربية (أو التعليم) للجميع، بصفة عامة، ودون أن يذكر أي تفاصيل في هذا الشأن. في حين نجد أن دستور دجيبوتي، لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التعليم، واكتفى بالنص عليه ضمناً.

ويختلف عنه في ذلك، النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي نص في المادة (30) منه على أنه: «توفر الدولة التعليم العام... وتلتزم بمكافحة الأمية».

ويبدو واضحاً أن هذا النظام أقرّ بالحق في التعليم بصفة عامة.

وأشار الدستور السوداني إلى الحق في التعليم لجميع أفراد الشعب السوداني، في المادة (13) منه حيث جاء فيها:

«1 - أ - ترقى الدولة التعليم على كافة مستوياته في جميع أنحاء السودان وتكفل مجانية التعليم وإلزاميته في مرحلة الأساس وبرامج محو الأمية.

ب - يحق لأي فرد أو جماعة إنشاء ورعاية المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية الأخرى في كل المستويات حسب الشروط والمعايير التي يحددها القانون.

2 - تعبئ الدولة الموارد والطاقت العامة والخاصة والشعبية من أجل التعليم وتطوير البحث العلمي وخاصة البحث من أجل التنمية....».

أما الدستور السوري، فقد نص على الحق في التعليم بصفة عامة في المادة (37) منه التي نصت على أن: «التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحل وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج».

فهذه المادة الدستورية، تُبَيِّن لنا أن الدولة تكفل حق التعليم، بصفة عامة، وأنها تهتم لتعزيز التخصص العلمي ودعمه، وتوجيهه نحو الوجهة التي يحتاجها المجتمع من أجل إنمائه، وتطويره.

وكذلك، نص الدستور الصومالي على الحق في التعليم، بصفة عامة، وفي حدود القانون، في المادة (35) منه، التي جاء فيها: «تشجع الدولة التعليم العام كمصلحة أساسية للمجتمع وتعمل على إنشاء مدارس حكومية مفتوحة للجميع».

- التعليم في مرحلته الأولى في مدارس الحكومة بالمجان.
- يكفل القانون حرية التعليم.
- للهيئات والأفراد حق إنشاء المدارس والمعاهد التعليمية وفقاً للقانون ودون مساعدة مالية من الدولة.
- للمدارس الخاصة وللمؤسسات التعليمية مركز متساو مع مدارس الدولة ومؤسساتها التعليمية بالشروط المبينة في القانون.
- تعليم الديانة الإسلامية إجباري للتلاميذ المسلمين في مدارس الدولة الابتدائية والثانوية وكذلك في المدارس التي لها نفس النظام. وتدرس القرآن الكريم مادة أساسية للمسلمين في مدارس الدولة الابتدائية والثانوية.
- المعاهد التعليمية، العليا لها تنظيمها المستقل الخاص بها في حدود القواعد المنصوص عليها في القانون».

وأقر الدستور العراقي بالحق في التعليم لكل العراقيين في المادة (34) منه التي جاء فيها:

«أولاً: التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي، في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله».

ونص النظام الأساسي لسلطنة عُمان على هذا الحق بصفة عامة في المادة (13) منه، حيث جاء فيها: «... توفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون...».

في حين نجد أن القانون الأساسي لدولة فلسطين، قد نص على الحق في التعليم، لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة 24 منه، التي نصت على أن: «التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة...».

وكذلك، نصت المادة (49) من الدستور القطري على أن: «التعليم حق لكل مواطن، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة».

ويؤخذ على هذه المادة أنها لم تحدّد مراحل التعليم العام الإلزامية والمجانية، كما أنها لم تنص على كفالة الدولة لمجانية وإلزامية هذا التعليم لكل المواطنين، بل اقتصر في نصها على السعي لتحقيق ذلك وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. وبالتالي، جاءت هذه المادة غامضة من هذه الناحية.

في حين نجد أن الدستور الكويتي، كان أكثر وضوحاً لجهة النص على مراحل التعليم الإلزامي والمجاني، للمواطنين، بصفة خاصة.

حيث جاء في المادة (40) منه: «التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب. والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون».

ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية...».

وقد أوضحت المذكرة التفسيرية لهذا الدستور، أن عبارة «التعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى» الواردة في هذه المادة تعني أن هذه الإلزامية والمجانبة في التعليم تستمر حتى نهاية التعليم المتوسط، ولا ينبغي أن يتجاوز الإلزام هذه المرحلة، لأن في هذا التجاوز مساساً بحرية الوالدين في توجيه أولادهم، فضلاً عن تعذر تقرير هذا الإلزام للبنات في تلك السن ومراعاة لواقع التقاليد الاجتماعية في هذا الخصوص. كما أنهن حيث يكون الإلزام، يجب أن تكون مجانيته، إذ لا يمكن تصور تحمّل ولي الأمر المصاريف الدراسية عند إلزامية التعليم.

ولذلك، جاء حكم المجانية مكماً للنص الخاص بالإلزام⁽¹⁾. أما الدستور اللبناني، فقد نص على الحق في التعليم، بصفة عامة، في المادة (10) التي نصت على أن «التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو بناهي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

في حين نجد أن الدستور الليبي، قد نص على الحق في التعليم، لكل مواطن، بصفة خاصة، حيث جاء في المادة (14) منه، أن «التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً. وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الإعدادية. وتكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية، ويكون التعليم فيها مجاناً، وتنظم بقانون الحالات التي يجوز فيها إنشاء مدارس خاصة...».

وأقرّ الدستور المصري بالحق في التعليم بصفة عامة، في المادة (18) منه، التي نصت على أن: «التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما

(1) المرجع السابق، الأستاذ عصام نعمة اسماعيل، دساتير الدول العربية، ص 511.

يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج».

في حين نجد أن الدستور المغربي، قد نص على هذا الحق، لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة 13 منه، التي جاء فيها: «التربية... حق للمواطنين على السواء».

ويبدو أن المقصود هنا، بكلمة «التربية» الواردة في هذه المادة، «التعليم»، الذي هو حق للمواطنين.

أما الدستور الموريتاني، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التعليم، ولكنه اكتفى بالنص في مقدمته على التزام الدولة بما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) والاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا.

مما يعني أن هذا الدستور أقرّ ضمناً بالحق في التعليم. في حين نجد أن الدستور اليمني، قد نص بشكل صريح وواضح على الحق في التعليم، للمواطنين بصفة خاصة، في المادة (54) منه، التي نصت على أن: «التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية...».

وهكذا يتبين لنا، من خلال ما تقدم، أن أغلبية الدساتير العربية، أقرّت بالحق في التعليم، بشكل صريح وواضح، باستثناء ثلاثة دساتير (وهي: دساتير تونس، ودجيبوتي وموريتانيا)، اكتفت بالإشارة الضمنية إلى هذا الحق.

وأنه يوجد تسعة دساتير، أقرّت بهذا الحق، بصفة عامة (وهي: دساتير الإمارات العربية المتحدة، جزر القمر، السعودية، سوريا، الصومال، سلطنة عُمان، لبنان، مصر، الجزائر). أما الدساتير المتبقية، وعددها عشرة دساتير، فقد نصت على هذا الحق لكل مواطن بصفة خاصة (وهي: دساتير الأردن، البحرين، السودان، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، المغرب،

اليمن). وبالمقارنة، بين الدساتير التي أقرت بالحق في التعليم، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، نجد أن هذه الدساتير تتشابه مع هذين الميثاقين الدوليين، من ناحية إقرارها بهذا الحق بشكل صريح وواضح، وإن اختلف بعضها، عن هذين الميثاقين لجهة النص على بعض التفاصيل في شأن هذا الحق.

وبما أن المادة (26) من هذا الإعلان، و(13) من هذه الاتفاقية، قد نصتا على هذا الحق في التعليم بصفة عامة، فإن الدساتير العربية التي أقرت بهذا الحق لكل شخص بصفة عامة، هي متشابهة مع هذين الميثاقين من هذه الناحية، في حين تختلف عنها في ذلك الدساتير التي أقرت بهذا الحق بصفة خاصة.

رابعاً: الحق في حرية التنقل والإقامة،

يُعتبر الحق في حرية التنقل والإقامة، حقاً أساسياً لكل شخص، ولا يجوز حرمانه منه، إلا في الأحوال والظروف التي تحددها القوانين المرعية الإجراء في كل دولة.

وقد نصت الدساتير العربية على هذا الحق، في حدود القانون كما أن البعض منها، نص على هذا الحق، لكل مواطن بصفة خاصة. فالدستور الأردني، تضمن في المادة (9) منه، ما يشير إلى الحق في حرية التنقل، حيث جاء: «لا يجوز أن يُوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون».

فهذه المادة الدستورية تحظر توقيف أي شخص أو حبسه إلا في الأحوال التي يحددها القانون، وهذا يعني، أن كل إنسان له الحق في حرية التنقل، ولا يجوز حرمانه من هذا الحق، عن طريق توقيفه أو سجنه إلا إذا توفرت الحالات القانونية التي تجيز ذلك.

وأقر هذا الدستور بالحق في الإقامة، لكل مواطن، بصفة خاصة، في المادة (9) منه، التي نصت على أنه:

« 1 - لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة.

2 - لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما ولا يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون».

وكذلك، كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الحق في حرية التنقل والإقامة، لكل مواطن بصفة خاصة، حيث نصت المادة (29) منه، على أن: «حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون».

ونصت المادة (37) منه، على عدم جواز إبعاد المواطنين أو نفيهم من الاتحاد.

في حين نجد أن دستور البحرين قد كفل الحق في حرية التنقل والإقامة لكل إنسان بصفة عامة، في المادة (19) منه، التي نصت على عدم جواز تقييد حرية الإنسان في التنقل والإقامة إلا وفق أحكام القانون وبرقابة القضاء.

ونص في المادة (17/ فقرة ب) على عدم جواز إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها.

أما الدستور التونسي، فقد نص على حرية التنقل والإقامة لكل مواطن، بصفة خاصة، في المادة (10) منه، التي جاء فيها: «لكل مواطن حرية التنقل داخل البلاد وإلى خارجها واختيار مقر إقامته في حدود القانون».

ونصت المادة (11) منه، على أنه: «يحظر تغريب المواطن عن تراب الوطن أو منعه من العودة إليه».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري، الذي نص في المادة (44) منه، على أنه: «يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن يتنقل عبر التراب الوطني. حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له».

فهذه المادة الدستورية، نصت على حرية التنقل والإقامة كحق خاص بكل مواطن جزائري غير محروم من حقوقه المدنية والسياسية، ومن أبرز الأسباب

التي تؤدي إلى حرمان الشخص من الحقوق المدنية والسياسية، الحكم عليه بعقوبة الحبس نتيجة ارتكابه جريمة أو جنحة شائنة التي تؤدي إلى حرمانه من هذه الحقوق فحيث أنه، وفقاً لقوانين العقوبات، يستتبع الحكم بالسجن، حرمان المحكوم عليه من حقوق معينة، كحقه مثلاً، في أن يكون ناخباً أو عضواً في المجالس النيابية والإدارية والبلدية، وأن يكون مالكاً أو ناشراً أو رئيساً لتحرير صحيفة، أو أن يتولى وظيفة عامة. وكذلك، تؤدي هذه العقوبة إلى حرمانه من إدارة أمواله أو التصرف فيها إلا بإذن المحكمة.

فوفقاً لهذه المادة الدستورية، يُشترط في المواطن الجزائري أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية (أي غير محروم من هذه الحقوق لأي سبب قانوني)، لكي يحق له ممارسة، حريته في التنقل وفي اختيار مكان إقامته.

أما دستور جمهورية جزر القمر، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح، ومفصّل على الحق في ممارسة حرية التنقل والإقامة، واقتصر في مقدمته على تأكيده الالتزام بالمبادئ والحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) (بما فيها الحق في حرية التنقل والإقامة)، مما يعني أنه، نص بشكل ضمني على هذا الحق. وكان الأفضل أن يتضمن هذا الدستور نصاً صريحاً وواضحاً على هذا الحق مع كامل التفاصيل المتعلقة به.

ويختلف عنه في ذلك، دستور جمهورية دجيبوتي الذي نص بصراحة ووضوح على الحق في حرية التنقل والإقامة لكل المواطنين بصفة خاصة.

حيث جاء في المادة (14) منه: «كل المواطنين في الجمهورية لهم الحق في التنقل والإقامة بحرية على امتداد الجمهورية. وهذا الحق لا يحده إلا القانون». «tous les citoyens de la république ont le droit de se déplacer et de se fixer librement sur toute l'étendue de la république. Ce droit ne peut être limité que par la loi...».

ولم يتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، في مواده ما ينص بشكل واضح على الحق في حرية التنقل والإقامة، واكتفى

بالنص في المادة (26) منه، على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية“. مما يعني، أن هذا النظام أقرّ ضمناً بهذا الحق، لأن الشريعة الإسلامية أعطت كل إنسان هذا الحق.

فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها﴾⁽¹⁾.

ويختلف عنه في ذلك الدستور السوداني، الذي نص بشكل صريح وواضح على هذا الحق لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة (42) منه، التي جاء فيها:

«1 - لكل مواطن الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته إلا لأسباب تقتضيها الصحة العامة أو السلامة وفقاً لما ينظمه القانون.

2 - لكل مواطن الحق في مغادرة البلاد وفقاً لما ينظمه القانون وله الحق في العودة».

وكذلك، نص الدستور السوري في المادة (33) منه، على الحق في التنقل، وتضمن في هذه المادة، ما يشير إلى الحق في الإقامة لكل مواطن بصفة خاصة، حيث نصت على أنه: «لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن.

لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة».

فهذه المادة الدستورية أشارت في نصها إلى الحق في الإقامة لكل مواطن، حيث نصت على عدم جواز إبعاد المواطن عن وطنه.

مما يعني أنه، لكل مواطن الحق في الإقامة في وطنه، ولا يجوز إبعاده عن أرض الوطن. ونصت أيضاً على الحق في التنقل لكل مواطن ضمن حدود القانون.

(1) القرآن الكريم، «سورة الملك» الآية 15.

ونص دستور جمهورية الصومال على الحق في حرية التنقل والإقامة، لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة (11) منه، التي جاء فيها: «لكل مواطن الحق في الإقامة والتنقل بحرية في جميع أنحاء الإقليم الوطني كما لا يجوز إبعاده».

للمواطن الحق في ترك الإقليم الوطني والعودة إليه».

وتضمن الدستور العراقي في المادة (42/ فقرة أولى) منه، ما ينص على الحق في حرية التنقل لكل «عراقي» بصفة خاصة، حيث جاء فيها: «للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه». وأشارت الفقرة الثانية من هذه المادة إلى الحق في الإقامة، حيث جاء فيها: «لا يجوز نفي العراقي أو إبعاده أو حرمانه من العودة إلى الوطن».

مما يعني أن لكل عراقي الحق في الإقامة، ولا يجوز نفيه من وطنه.

أما النظام الأساسي لسلطنة عُمان فقد نص على هذا الحق بشكل صريح وواضح، لكل إنسان بصفة عامة، حيث جاء في المادة (18) منه: «... ولا يجوز القبض على إنسان... أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون».

ونص في المادة (16) منه، على عدم جواز نفي المواطنين من وطنهم أو منعهم من العودة إليه.

ولم يختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي كفل حرية الإقامة والتنقل بصفة عامة، وفي حدود القانون، في المادة (20) منه، التي نصت على أن: «حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون».

وحظر هذا القانون إبعاد أي فلسطيني عن وطنه أو منعه من مغادرته أو العودة إليه في المادة (28) منه.

وكذلك، نص دستور دولة قطر على هذا الحق، لكل إنسان بصفة عامة، في المادة (36) منه، التي جاء فيها: «... ولا يجوز القبض على إنسان... أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون».

ونص أيضاً، على عدم جواز إبعاد أي مواطن عن بلاده أو منعه من العودة إليها، في المادة (38) منه.

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الكويتي، الذي نص على الحق في حرية التنقل والإقامة، لكل إنسان، بصفة عامة، في المادة (31) منه، التي نصت على أنه: «لا يجوز القبض على إنسان... أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلاّ وفق أحكام القانون...».

ونص هذا الدستور على عدم جواز إبعاد أي مواطن كويتي عن وطنه أو منعه من العودة إليه في المادة (28) منه، أما الدستور اللبناني، فلم ينص بشكل صريح وواضح، على الحق في حرية الإقامة، ولكنه أشار إلى الحق في حرية التنقل في المادة (8) منه، التي جاء فيها: «... ولا يمكن أن يُقبض على أحد أو يحبس أو يُوقَف إلاّ وفقاً لأحكام القانون...».

فهذه المادة الدستورية، تعني أن كل شخص يتمتع بالحق في حرية التنقل، ولا يجوز الحد من هذه الحرية، سواء بالقبض عليه أو توقيفه أو حبسه إلاّ في الحالات التي يحددها القانون. أما الحق في الإقامة، فلم ينص عليه هذا الدستور بشكل صريح، ولكنه، نص في مقدمته على التزام الدولة اللبنانية بمواثيق منظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي نص على الحق في حرية الإقامة. مما يعني أن هذا الدستور يقرّ بالحقوق الواردة في هذا الإعلان.

وبالتالي، يقر ضمناً بالحق في حرية الإقامة.

ولم يتضمن الدستور الليبي في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في حرية التنقل والإقامة.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور المصري، الذي نص على الحق في التنقل لكل شخص بصفة عامة. في المادة (41) منه، حيث جاء فيها: «... وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد... أو منعه من التنقل إلاّ بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من

القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون....».

وأقرّ بحرية الإقامة لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة (50) منه، التي نصت على أنه: «لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون».

ونص على عدم جواز إبعاد أي مواطن عن بلده أو منعه من العودة إليه، في المادة (51) منه.

وكفل الدستور المغربي الحق في حرية التنقل والإقامة، لكل مواطن بصفة خاصة، حيث جاء في المادة (9) منه: «يضمن الدستور لجميع المواطنين: حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة....».

والمقصود هنا، بكلمة «التجول» أي التنقل، و«بالاستقرار» أي الإقامة مما يعني أن هذه المادة الدستورية، قد نصت بصراحة ووضوح على هذا الحق. ولم يختلف عنه، في ذلك، الدستور الموريتاني، الذي كفل الحق في حرية الإقامة والتنقل، لكل مواطن، في المادة (10)، التي نصت على أنه: «تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص:

- حرية التنقل والإقامة في جميع أجزاء أو تراب الجمهورية.

- حرية دخول التراب الوطني وحرية الخروج منه....».

ونص الدستور اليمني على الحق في حرية التنقل، لكل مواطن في المادة (57) منه، التي جاء فيها: «حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، وحرية الدخول إلى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون، فلا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها».

فهذه المادة الدستورية، نصت على الحق في حرية التنقل، وأشارت إلى الحق في الإقامة، حين نصت على عدم جواز إبعاد أي مواطن عن وطنه أو منعه من العودة إليه، مما يعني أنه، لكل مواطن الحق في الإقامة في وطنه

ولا يجوز منعه من ممارسة هذا الحق. وأخيراً، يتضح لنا من خلال ما تقدم ذكره، أن أغلبية الدول العربية أقرّت في دساتيرها بالحق في حرية التنقل والإقامة، بشكل صريح وواضح، باستثناء ثلاث دول، لم تتضمن في دساتيرها نصاً صريحاً على هذا الحق، (وهي: جزر القمر، السعودية، ليبيا)، كما أن الدستور اللبناني، لم يتضمن في مواده ما ينص على الحق في الإقامة بشكل صحيح وواضح، ولكنه، أشار إلى الحق في التنقل بصفة عامة.

ويمكن القول أن كلاً من دستوري جزر القمر ولبنان، قد نص بشكل ضمني على هذا الحق، حين أقرّ بالتزامه بالحقوق الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، قد نص بشكل ضمني على هذا الحق حين أقرّ بحماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

كما أنه، يوجد إحدى عشر دولة أقرّت في دساتيرها بالحق في التنقل لكل مواطن بصفة خاصة (وهي: الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، دجيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، العراق، المغرب، موريتانيا، اليمن)، وثمانى دول أخرى، أقرّت بهذا الحق في دساتيرها لكل شخص بصفة عامة (وهي: الأردن، البحرين، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر). أما الحق في الإقامة، فقد أقرّت به ثلاث عشرة دولة في دساتيرها لكل مواطن بصفة خاصة (وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، دجيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)، وخمس دول أقرّت بهذا الحق في دساتيرها بصفة عامة، (وهي: البحرين، سلطنة عُمان، فلسطين، قطر، الكويت) وتتشابه الدساتير العربية التي أقرّت بالحق في التنقل والإقامة، مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية، الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، من ناحية إقرارها بهذا الحق وبما أن هذين الميثاقين الدوليين أقرّا بهذا الحق، لكل شخص بصفة عامة، فهما بذلك، يختلفان نسبياً عن الدساتير التي أقرّت بهذا الحق لكل مواطن بصفة خاصة.

وتتشابه الدساتير العربية مع الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، لجهة نصها على هذا الحق ضمن حدود القانون، ولكنها تختلف عنها نسبياً، من ناحية تحديد هذه الاتفاقية الدولية في المادة (12) منها للأهداف من القيود القانونية على ممارسة هذا الحق، وهي: حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين، وأن تكون متماشية مع الحقوق الأخرى المقررة في هذه الاتفاقية. في حين نجد أن أغلبية الدساتير العربية، اقتصرّت على إخضاع هذا الحق للقانون ودون أن تحدّد الأهداف من القيود القانونية، على ممارسته.

خامساً: الحق في حرية التعبير عن الرأي؛

إن حرية التعبير عن الرأي هي حق أساسي لكل إنسان، ولا يجوز حرمان أي شخص من ممارسة حقه في هذه الحرية.

والإنسان الحر في التعبير عن رأيه، هو مسؤول بذاته عما يعبر عنه، من آراء وأفكار وتوجهات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. ولذلك، يجب أن لا يسيء استخدام هذه الحرية، ولا يتجاوز عند ممارسته لها، حدود المحافظة على الآداب والأخلاق والصحة العامة، وأمن المجتمع والدولة، وحقوق وحريات الآخرين.

ونظراً، لأهمية ممارسة هذه الحرية، فقد أقرّت بها معظم الدساتير العربية، ضمن حدود القانون، ودون أن تحدّد الأهداف من التقييد القانوني لها، أما بعضها الآخر، فقد نص عليه كحق لكل إنسان بصفة عامة.

فالدستور الأردني، نص على هذه الحرية لكل الأردنيين، بصفة خاصة، حيث جاء في المادة (15) منه: «تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يُعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون...».

ويختلف عنه في ذلك، دستور دول الإمارات العربية المتحدة، الذي كفل حرية الرأي والتعبير لكل إنسان بصفة عامة، في المادة (30) منه، التي نصت

على أن: «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون».

ويتفق معه في ذلك، دستور مملكة البحرين، الذي نص في المادة (23) منه، على هذا الحق بصفة عامة، حيث جاء فيها: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون...».

وكذلك، نص الدستور التونسي على هذا الحق، بصفة عامة، حيث جاء في المادة (8) منه: «حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر... مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون...».

في حين نجد أن الدستور الجزائري، قد كفل هذا الحق لكل مواطن، بصفة خاصة، حيث نصت المادة (41) منه، على أن: «حريات التعبير... مضمونة للمواطن».

ويختلف عنه، في ذلك، دستور جمهورية جزر القمر الذي نص على حريات التعبير لكل إنسان بصفة عامة، حيث أعلنت ديباجة هذا الدستور عن «حريات التعبير... ضمن حدود احترام الآداب والنظام العام». ونص دستور جمهورية دجيبوتي على هذا الحق، بصفة عامة، في المادة (11) منه، التي أقرت بالحق في حرية الفكر والرأي لكل إنسان، ضمن حدود القانون.

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في حرية التعبير عن الرأي، ولكنه، نص في المادة (26) منه، على حماية الدولة لحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يكون قد نص على هذا الحق بشكل ضمني، لأن الشريعة الإسلامية تعطي لكل إنسان الحق في حرية التعبير ضمن حدود المحافظة على الأخلاق والآداب العامة فقد قال تعالى: ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾⁽¹⁾.

(1) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 125.

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾⁽¹⁾.

في حين نجد أن الدستور السوداني، قد كفل بشكل صريح وواضح الحق في حرية الرأي والتعبير، لكل مواطن، بصفة خاصة، حيث جاء في المادة (39) منه: «لكل مواطن حق لا يقيد في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات والمطبوعات والوصول إلى الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة، وذلك وفقاً لما يحدده القانون....».

وكذلك، نص الدستور السوري، على الحق في حرية الرأي والتعبير لكل مواطن بصفة خاصة، في المادة (38) منه التي نصت على أنه: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية علنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي. وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون».

أما دستور جمهورية الصومال، فقد نص على هذا الحق، لكل شخص، بصفة عامة، في المادة (28) منه، التي جاء فيها: «لكل شخص الحق في أن يعبر عن رأيه بكل طرق التعبير وذلك في الحدود التي ينص عليها القانون لحماية الآداب والأمن العام».

لا يخضع التعبير عن الرأي ونشره لترخيص أو لرقابة مانعة». وكفل الدستور العراقي الحق في حرية التعبير في المادة (36/ فقرة أولى) منه، التي جاء فيها: «تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل».

وكذلك أقر النظام الأساسي لسلطنة عُمان، بهذا الحق لكل إنسان، بصفة عامة، حيث جاء في المادة (29) منه: «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر التعبير مكفولة في حدود القانون».

(1) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 104.

ونص القانون الأساسي لدولة فلسطين على هذا الحق، لكل إنسان، بصفة عامة، أيضاً، حيث جاء في المادة (19) منه: «لا مساس بحرية الرأي، لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون».

ويتفق معه في ذلك، الدستور القطري الذي نص على هذا الحق بصفة عامة، في المادة (47) منه، التي جاء فيها: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الكويتي، الذي نص في المادة (36) منه على أن «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

وكذلك، نص الدستور اللبناني على الحق في حرية الرأي والتعبير، بصفة عامة في المادة (13) منه، التي جاء فيها: «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة... كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

أما الدستور الليبي، فقد نص في المادة (13) منه، على أن: «حرية الرأي مكفولة في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة».

ويمكن تفسير هذه المادة الدستورية، على أن الدولة تكفل حرية الرأي ضمن حدود المحافظة على مصلحة الشعب الليبي ومبادئ الثورة.

وبما أن الشعب الليبي هو الأكثر حرصاً على حماية مصالحه، واحترام مبادئ الثورة فالقصد من هذه المادة إذاً هو كفالة الحق في حرية التعبير عن الرأي للشعب الليبي بصفة خاصة.

في حين نجد أن الدستور المصري، قد نص على هذا الحق، لكل إنسان، بصفة عامة، حيث جاء في المادة (47) منه: «حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون...».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور المغربي الذي كفل هذا الحق، لكل مواطن، بصفة خاصة، في المادة (9) منه، التي نصت على أنه: «يضمن الدستور لجميع المواطنين... حرية الرأي، وحرية التعبير بجميع أشكاله... ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلاّ بمقتضى القانون».

ويتفق معه في ذلك، الدستور الموريتاني، الذي نص على هذا الحق، لكل مواطن، في المادة (10) منه، التي جاء فيها: «تضمن الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية» وعلى وجه الخصوص: «... حرية الرأي وحرية الفكر وحرية التعبير... لا تقيد الحرية إلاّ بالقانون».

ونص أيضاً الدستور اليمني، على حق كل مواطن في حرية التعبير عن رأيه في المادة (42) منه، التي جاء في نصها: «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون».

ويمكن تفسير هذه المادة، على أن الدولة تكفل حرية الفكر والإعراب عن الرأي في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكل مواطن، وسواء أكان ذلك، بالقول أو الكتابة أو التصوير، وضمن حدود القانون. وبالتالي، تكون هذه المادة، قد نصت على حرية الرأي والتعبير بصفة خاصة لكل مواطن، وأحالت أمر تنظيمها إلى المشرّع، الذي يعود له وضع القيود القانونية على هذه الحرية، وفقاً لما يراه مناسباً، ودون أن تضع له مياراً دستورياً معيناً، لكي يستند إليه، عند تنظيمه لهذه الحرية.

وأخيراً، يمكننا القول أن أغلبية الدول العربية أقرّت بالحق في حرية الرأي والتعبير في دساتيرها بشكل صريح وواضح، باستثناء دولة واحدة أقرّت بهذا الحق في نظامها الأساسي للحكم بشكل ضمني (وهي: السعودية).

والبعض من هذه الدساتير، أقرّ بهذا الحق لكل مواطن، بصفة خاصة (وهي دساتير دول الأردن، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن).

وهذه الدساتير تتشابه مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، من ناحية إقرارها بهذا الحق، ولكنها تختلف مع هذين الميثاقين، من ناحية أنهما أقرّا بهذا الحق لكل شخص بصفة عامة. وأنهما حدّدا الأهداف من القيود القانونية التي تخضع لها ممارسة هذه الحرية بصورة حصرية (وهي: احترام حقوق أو سمعة الآخرين، وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو المصلحة العامة والصحة العامة أو الأخلاق).

في حين أنّ أغلبية الدساتير أقرّت بالحق في حرية الرأي والتعبير، في حدود القانون دون أن تحدّد الأهداف من القيود القانونية التي تخضع لها ممارسة هذه الحرية.

أما الدساتير العربية التي أقرّت بهذا الحق لكل إنسان بصفة عامة، فعدها ثلاثة عشر دستوراً (وهي دساتير دول الإمارات العربية المتحدة البحرين، تونس، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، عُمان، فلسطين، العراق، قطر، الكويت، لبنان، مصر).

وهي تتشابه مع هذين الميثاقين الدوليين، من ناحية إقرارها بهذا الحق لكل إنسان بصفة عامة لكنها تختلف نسبياً مع هذين الميثاقين لجهة تحديدهما للأهداف من القيود القانونية على ممارسة هذه الحرية.

سادساً: الحق في حرية اجتماع وتأليف الجمعيات أو النقابات:

إن أغلبية الدساتير العربية، نصت على هذا الحق بشكل صريح وواضح، لكل المواطنين، بصفة خاصة، وأحالت أمر تنظيم ممارسته إلى القانون. فقد نص الدستور الأردني في المادة (16)، منه، على أنه:

« - للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

- للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها».

فهذه المادة الدستورية، أحالت إلى القانون تنظيم حق الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، ودون أن تضع معاييراً معينة ليتأسس عليها هذا التنظيم.

ونص هذا الدستور على الحق في تأسيس نقابات للعمال الأردنيين بصفة خاصة، في المادة (23/ فقرة و) التي أقرت بالحق لهؤلاء العمال في تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون.

ويختلف عنه في ذلك، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي كفل الحق في حرية الاجتماع وتأليف الجمعيات بصفة عامة، في المادة (33) منه، التي جاء فيها: «حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، مكفولة، في حدود القانون». ويُفهم من هذه المادة الدستورية أن هذه الحرية تكفلها الدولة وفقاً لما ينص عليه القانون المنظم لها. وتجدر الإشارة إلى أن حرية تأليف الجمعيات، يمكن أن تدخل في نطاقها حرية تأسيس النقابات، لأن النقابة، هي بمثابة جمعية، تضم جماعة من الأجراء أو أرباب العمل أو الحرف الحرة، الذين يعملون في مهنة واحدة أو متشابهة، وتجمعهم مصالح واحدة في الدفاع عن مهنتهم، وبناءً على ذلك، تكون هذه المادة، قد نصت ضمناً على الحق في تأسيس نقابات.

وكذلك، أقر دستور مملكة البحرين بالحق في الاجتماع بصفة عامة، في المادة (28) منه، التي نصت على أنه: «للأفراد حق الاجتماع الخاص دون حاجة إلى إذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن العام حضور اجتماعاتهم الخاصة».

- الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة».

فهذه المادة، أقرّت بالحق في الاجتماعات الخاصة أو العامة لكل الأفراد بصفة عامة، على أن تتم الاجتماعات العامة وفقاً لأحكام القانون، وأن تكون سلمية وضمن حدود الآداب العامة.

ونصت المادة (27)، على أن «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أية جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها».

وهذه المادة الدستورية تضمنت في نصها ما يشير إلى أن حرية تكوين الجمعيات هي حق خاص بالمواطنين، حيث وردت فيها عبارة تدل على هذه الخصوصية، وهي «حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية».

فهذه العبارة، تُشير إلى أن المعنيين في ممارسة هذه الحرية هم المواطنون، لأن تكوين الجمعيات على أسس وطنية، يعود أمره للمواطنين الذين يعنيهم بشكل خاص.

وتضمنت هذه المادة أيضاً نصاً صريحاً وواضحاً على الحق في حرية تأسيس النقابات على أسس وطنية وضمن الشروط القانونية.

وعلى أن لا يمس تأسيس الجمعية أو النقابة بأسس دينية أو بالنظام العام.

وأقرت هذه المادة بحرية الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو عدم الاستمرار فيها.

أما الدستور التونسي، فقد نص على الحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، بصفة عامة، حيث جاء في المادة (8) منه في فقرتها الأولى: «حرية... الاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون». فهذه المادة الدستورية، تقر بكفالة الدولة للحق في حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات بصفة عامة، ضمن حدود القانون.

وحددت الفقرة الثالثة وما يليها من هذه المادة المبادئ التي يجب الالتزام

بها عند إجراء تنظيم قانوني لحرية تأسيس الأحزاب ويبدو أنها نصت على هذه الحرية بصفة خاصة للمواطنين، حيث جاء فيها: «تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية. وتنظم على أسس ديموقراطية وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهورية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية. وتلتزم الأحزاب بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكل أوجه التمييز.

ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساساً في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة. وتحظر تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية. ويضبط القانون تكوين الأحزاب وتنظيمها».

وكفلت الفقرة الثانية من هذه المادة، الحق النقابي بصفة عامة؛ ودون أن تذكر أي تفاصيل في هذا الشأن.

مما يعني أنها تركت للقانون تنظيم شؤون تأسيس النقابات. في حين نجد أن الدستور الجزائري، قد كفل حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات لكل مواطن بصفة خاصة، وضمن حدود القانون، حيث نصت المادة (41) منه، على أن: «حريات... إنشاء الجمعيات والاجتماع، مضمونة للمواطن».

ونصت المادة (43)، على أن: «حق إنشاء الجمعيات مضمون. تشجع الدولة ازدهار الحركة الجموعية.

يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات».

وجاء في المادة 56 منه: «الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين».

ويختلف عنه في ذلك، دستور جمهورية جزر القمر، الذي نص على الحق في حريات الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات، بصفة عامة في ديباجته، التي أعلن فيها أن «... حريات الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات هي ضمن حدود احترام الآداب والنظام العام...».

ولم يتضمن دستور جمهورية دجيبوتي، في مواده ما ينص على الحق في حرية الاجتماع.

ولكنه، نص على الحق في حرية تأسيس الجمعيات والنقابات لكل المواطنين بصفة خاصة، في المادة (15) منه، التي جاء فيها: «... كل المواطنين لهم الحق في حرية تشكيل الجمعيات والنقابات بشرط أن يتقيدوا بالإجراءات المقررة بموجب القوانين...».

أمّا النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنقابات.

ويختلف عنه. في ذلك، الدستور السوداني الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في التجمع السلمي وحرية تأليف الجمعيات والنقابات حيث جاء في المادة (40) منه:

« - يُكفل الحق في التجمع السلمي، ولكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين، بما في ذلك الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصالحه.

- ينظم القانون تكوين وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية وفقاً لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي.

- لا يحق لأي تنظيم أن يعمل كحزب سياسي على المستوى القومي أو مستوى جنوب السودان أو المستوى الولائي ما لم يكن لديه:

أ - عضوية مفتوحة لأي سوداني بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو مكان الميلاد.

ب - برنامج لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور.

ج - قيادة ومؤسسات منتخبة ديموقراطياً.

د - مصادر تمويل شفافة ومعلنة».

ونص الدستور السوري، على الحق في حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات أو النقابات لكل المواطنين بصفة خاصة.

حيث جاء في المادة (39) منه: «للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق».

ونصت المادة (48) منه، على أنه: «للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الصومالي، الذي نص على الحق في حرية الاجتماع لكل المواطنين، في المادة (25) منه، التي جاء فيها:

«- لكل مواطن من المواطنين حق الاجتماع بطريقة سلمية ولأغراض سلمية.

- للقانون أن يشترط التقدم بإخطار سابق على عقد الاجتماع العام إلى السلطات المختصة، وليس لهذه السلطات أن تمنع مثل هذا الاجتماع إلا لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو الطمأنينة أو الآداب أو النظام أو الأمن العام».

وأقر بالحق في حرية تكوين الجمعيات للمواطنين بصفة خاصة، في المادة (26) منه، التي نصت على أنه: «للمواطنين حق تكوين الجمعيات دون ترخيص.

- لا يجوز إلزام شخص بالانضمام إلى إحدى الجمعيات من أي نوع كانت أو أن يستمر منتماً إليها.

- يحظر تكوين الجمعيات السرية أو تلك التي لها تنظيم له طبيعة عسكرية».

ونص في المادة (13) منه بشكل صريح ومفصل على الحق في تكوين النقابات، للمواطنين، التي جاء فيها: «للمواطنين الحق في تكوين النقابات أو

الانضمام إليها لحماية مصالحهم الاقتصادية.

- تتمتع النقابات المنظمة وفقاً للمبادئ الديمقراطية بالشخصية القانونية طبقاً للقانون.

- للنقابات المتمتعة بالشخصية القانونية الحق في التفاوض لإبرام عقود عمل مشتركة تسري على أعضائها.

في حين نجد أن الدستور العراقي، قد نص على الحق في الاجتماع، بصفة عامة، حيث جاء في المادة (36 فقرة 3) منه: «تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظيم القانون». ونصت المادة 37 منه على أن: «حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة وينظم ذلك بقانون».

ولا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها».

ويختلف عنه في ذلك، النظام الأساسي لسلطنة عمان الذي نص على الحق في حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات لكل مواطن بصفة خاصة، ولكنه لم ينص على الحق في حرية تأسيس النقابات بشكل صريح وواضح.

حيث نص في المادة (32) منه، على أن: «للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون».

وجاء في المادة (33) منه: «حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية».

ويمكن القول، إن هذه المادة أقرت ضمناً بالحق في حرية تأسيس النقابات لأن النقابة هي بمثابة جمعية تضم جماعة من العمال أو أرباب العمل الذين يعملون في مهنة واحدة.

وأقر، القانون الأساسي لدولة فلسطين بالحق في حرية الاجتماع وتكوين

النقابات للمواطنين بصفة خاصة، حيث نصت المادة (26) منه، في فقرتها الثانية، على حق الفلسطينيين في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

ونصت في فقرتها الخامسة، على حق الفلسطينيين في عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

أمّا الدستور القطري، فقد كفل الحق في حرية الاجتماع لكل المواطنين بصفة خاصة، والحق في حرية تكوين الجمعيات بصفة عامة، ولكنه، لم ينص بشكل صريح وواضح على الحق في تشكيل النقابات، ويمكن القول بأنه أقرّ ضمناً بالحق في تشكيل النقابات (والتي هي بمثابة تنظيمات جماعية) فقد جاء في المادة (44) منه: «حق المواطنين في التجمع مكفول وفقاً لأحكام القانون».

ونصت المادة (45) منه، على أن: «حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

وكفل الدستور الكويتي الحق في حرية تكوين الجمعيات والنقابات، للمواطنين، بصفة خاصة في المادة (43) منه التي جاء فيها: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

وأقرّ هذا الدستور بالحق في حرية الاجتماع بصفة عامة، في المادة (44) منه، التي نصت على أن: «للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة.

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب».

وكذلك، نص الدستور اللبناني على حرية الاجتماع وتأليف الجمعيات بصفة عامة في المادة (13) منه، حيث نصت على أن: «... حرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

ولم تنص هذه المادة بشكل صريح وواضح على الحق في تشكيل النقابات ويمكن القول، بأنها نصت على هذا الحق بشكل ضمني، لأن النقابات هي كالجمعيات، بمثابة تنظيمات جماعية.

أما الدستور الليبي، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات. ويختلف عنه في ذلك، الدستور المصري الذي نص بصراحة ووضوح على هذا الحق.

حيث جاء في المادة (54) منه: «للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة».

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون».

ونصت المادة (55) منه: «للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري».

وأقرّت المادة (56) بالحق في إنشاء النقابات، حيث جاء فيها: «إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديموقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية».

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها. وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها.

فهذه المادة الدستورية كفلت الحق في تأسيس النقابات، بصفة عامة،

وفي حدود القانون.

في حين نجد أن الدستور المغربي قد كفل هذا الحق بصفة خاصة، لكل مواطن، في المادة (9) منه التي أقرّت بالحق في حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية، وكفلتها لكل المواطنين، في حدود القانون.

وهي في ذلك تتشابه مع المادة (10) من الدستور الموريتاني، التي نصت على هذا الحق بصفة خاصة، لكل المواطنين، وفي حدود القانون.

أما الدستور اليمني، فقد أقرّ بالحق في تكوين الجمعيات والنقابات، لكل المواطنين بصفة خاصة. ولكنه لم يتضمن في مواده ما ينص على الحق في الاجتماع.

فقد نصت المادة (58) منه، على أنه: «للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية».

وهكذا يتضح لنا من خلال ما تقدم، أن أغلبية الدول العربية أقرّت في دساتيرها بالحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات بشكل صريح وواضح، باستثناء دولتين هما: (المملكة العربية السعودية وليبيا). وهناك، أربع دول أقرّت بالحق في تشكيل النقابات بشكل ضمني (وهي الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، قطر، لبنان)، واثنان من الدول لم تتضمن دساتيرها النص على الحق في الاجتماع (وهما: جيبوتي، اليمن). وأقرّت بعض الدساتير العربية الحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات، لكل المواطنين بصفة خاصة (وهي: دساتير دول الأردن، الجزائر، سوريا، الصومال، فلسطين، المغرب، موريتانيا).

أما البعض الآخر من هذه الدساتير، فقد أقرّ بالحق في حرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات والنقابات، أو اقتصر على الإقرار بحق واحد من هذه الحقوق أو اثنين منها، لكل إنسان بصفة عامة فحيث أنه، يوجد ثمانية دساتير أقرّت بالحق في حرية الاجتماع لكل إنسان بصفة عامة (وهي دساتير دول: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، جزر القمر، السودان، العراق، الكويت، لبنان)، وأقرّ كل من دستوري عُمان ومصر بالحق في تأسيس النقابات بصفة عامة.

ويوجد خمسة دساتير أقرّت بالحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والنقابات، بصفة عامة (وهي دساتير دول: الإمارات العربية المتحدة، تونس، جزر القمر، العراق، لبنان).

وإذا أردنا إجراء مقارنة بين الدساتير العربية التي أقرّت بهذا الحق بصفة خاصة، مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966)، نجد أنها تتشابه مع هذين الميثاقين الدوليين من ناحية إقرارها بهذا الحق، ولكنها تختلف عنهما، من ناحية إقرارهما بهذا الحق بصفة عامة، في حين أن هذه الدساتير أقرت به، بصفة خاصة.

ومن جهة أخرى، فقد أقرّت أغلبية الدساتير بهذا الحق في حدود القانون، ودون أن تحدّد المستلزمات أو المقتضيات أو الضرورات من وضع القيود القانونية على ممارسة هذا الحق. في حين أن كلا من هذين الميثاقين الدوليين، قد أجاز وضع القيود القانونية التي تستوجبها أو تقتضيها، مصلحة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرياتهم.

سابعاً: الحق في الضمان الاجتماعي؛

إن أغلبية الدساتير العربية، أقرّت بالحق في الضمان الاجتماعي، لكل مواطن بصفة خاصة، وضمن أحكام القانون.

فقد حدّدت المادة (23) من الدستور الأردني، المبادئ التي ينبغي أن يهتدي بها المشرّع عند تنظيمه لحرية العمل، ومن بينها «تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين، في أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل».

ولما كان الضمان الاجتماعي، يهدف إلى التخفيف من وطأة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان بسبب طوارئ العمل أو الشيخوخة أو وفاة الشخص المعيل لعائلته، عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال سحب جزء من المداخل على شكل ضرائب أو اشتراكات، ومن ثم إعادة توزيعها على المستفيدين. فتكون هذه المادة، قد نصت ضمناً على الحق في الضمان الاجتماعي للعمال. ولكن لم يتضمن هذا الدستور ما ينص بشكل صريح ومنفصل، على الحق في الضمان الاجتماعي.

وتضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (16) منه، ما يُشير إلى الحق في الضمان الاجتماعي، حيث نصت على أنه: «يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز، أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع. وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور».

فهذه المادة الدستورية، أقرت بالحق في الضمان الاجتماعي، للأطفال والأمهات القاصرين، ولكل إنسان يستحق الاستفادة من تقديمات هذا الضمان، ولا سيما الأشخاص العاجزين عن إعالة أنفسهم بسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو البطالة الإجبارية أو غيرها من الأسباب، التي يحددها قانون الضمان الاجتماعي.

في حين نجد أن المادة (5/فقرة ج) من دستور البحرين، قد نصت بشكل صريح على الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين بصفة خاصة، حيث جاء فيها: «تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترمّل، أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم

من براثن الجهل والخوف والفاقة».

أمّا الدستور التونسي، فقد اكتفى في المادة (34) منه، بالإشارة إلى قانون الضمان الاجتماعي.

مما يعني أن هذا الدستور، نص بشكل ضمني على الحق في الضمان الاجتماعي، وفقاً لأحكام القانون المنظم لهذا الضمان. ويختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري الذي أقر بهذا الحق في المادة (59) منه، التي جاء فيها: «ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائياً، مضمونة».

ويبدو واضحاً أن هذه المادة كفلت الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين بصفة خاصة، وضمن شروط معينة.

ولم يتضمن دستور جمهورية جزر القمر في مواده ما ينص بشكل صريح على هذا الحق.

ولم يختلف عنه في ذلك، دستور جمهورية دجيبوتي.

في حين نجد أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد نص بصراحة ووضوح على الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين بصفة خاصة في المادة (27) منه، التي جاء فيها: «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية».

ونص الدستور السوداني في المادة (12) على كفالة العدالة الاجتماعية بين السودانيين وتشجيع التكافل والعون الذاتي والتعاون والعمل الخيري.

وكفل الدستور السوري للمواطنين العاملين الحق في الضمان الاجتماعي، في المادة (36/ فقرة 3) منه، ولكنه، لم يتضمن أي تفاصيل في شأن هذا الضمان.

ونص الدستور الصومالي، على هذا الحق، بصفة عامة، في المادة (37/

فقرة 1)، التي جاء فيها: «ترعى الدولة الضمان الاجتماعي والمساعدات عن طريق التشريع».

وكفلت هذه المادة في فقرتها الثانية طبقاً للقانون، الحق في المساعدة، للموظفين المدنيين والعسكريين في الدولة، وذلك في حالات الحوادث والمرض أو العجز عن العمل.

أما الدستور العراقي فقد نص على الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين في المادة 30 منه، حيث جاء فيها:

«أولاً: تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، وتؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم.

ثانياً: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتيم أو البطالة....».

أما النظام الأساسي لسلطنة عمان، فقد، نص في المادة (12) منه، على هذا الحق لكل مواطن في حالات معينة، حيث جاء فيها: «تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة».

ونص القانون الأساسي لدولة فلسطين على هذا الحق في المادة (22)، التي أحالت إلى القانون تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة.

وتضمنت المادة (21) من الدستور القطري ما يُشير إلى الحق في الضمان الاجتماعي، وفقاً لأحكام القانون المنظم لهذا الضمان.

وأقرّ الدستور الكويتي بالحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين بصفة خاصة، في حالات معينة، في المادة (11) منه، التي نصت على أنه: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل.

كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور اللبناني، الذي لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح على الحق في الضمان الاجتماعي؛ ولكنه، نص في مقدمته على الإلتزام بمواثيق الأمم المتحدة بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي أقر بالحق في الضمان الاجتماعي لكل شخص، مما يعني، أن هذا الدستور اعترف ضمناً بهذا الحق.

وتضمن الدستور الليبي ما يشير إلى هذا الحق، في المادة (3) منه، التي جاء فيها: «التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية...»، ونص هذا الدستور على كفالة الدولة للحق في الرعاية الصحية وفقاً لأحكام القانون في المادة (15) منه.

وكفل الدستور المصري الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين وفقاً لأحكام القانون في المادة (17) منه، التي نصت على أنه: «تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون».

أما الدستور المغربي، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح ومفصل على الحق في الضمان الاجتماعي واكتفى بالإشارة في المادة (46) منه، إلى أن القانون يختص بتحديد الضمانات الأساسية للموظفين المدنيين والعسكريين.

وأشار الدستور الموريتاني إلى الحق في الضمان الاجتماعي في المادة (57) منه، التي أحالت إلى القانون، تنظيم كل ما يتعلق في شأن هذا الضمان، وبالتالي، لم يرد في هذا الدستور أي تفاصيل تتعلق بهذا الحق.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور اليمني، الذي كفل الحق في الضمان الاجتماعي للمواطنين في حالات معينة ووفقاً لأحكام القانون، حيث جاء في المادة (56) منه: «تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة

في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقاً للقانون».

وأخيراً، نستنتج من خلال ما تقدم ذكره، أن أغلبية الدول العربية أقرت في دساتيرها بالحق في الضمان الاجتماعي بشكل صريح وواضح، باستثناء أربعة دول أقرت بشكل ضمني بهذا الحق. (وهي: جزر القمر، ودجيبوتي، ولبنان، والمغرب). وأن بعض هذه الدساتير أقرت بهذا الحق لكل مواطن، بصفة خاصة، وفي حالات معينة وفقاً لأحكام القانون (وهي: دساتير دول الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، سوريا، عمان، الكويت، ليبيا، مصر، اليمن).

والبعض الآخر من هذه الدساتير أقرت بهذا الحق بصفة عامة (وهي دساتير دول: الإمارات العربية المتحدة، تونس، الصومال، موريتانيا).

وتتشابه أغلبية هذه الدساتير مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، (ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) من ناحية إقرارها بالحق في الضمان الاجتماعي. غير أن الدساتير التي أقرت بهذا الحق بصفة خاصة، تختلف من هذه الناحية عن المواثيق الدولية التي أقرت بهذا الحق بصفة عامة لكل إنسان في الحالات التي يحتاج فيها، إلى هذا الضمان.

ثامناً: الحق في تولي الوظائف العامة، وفي الترشيح والانتخاب؛

أعطت الدساتير العربية بمجملها الحق في تولي الوظائف العامة، وفي الترشيح والانتخاب للمواطنين بصفة خاصة، وضمن الشروط القانونية.

فقد نص الدستور الأردني، في المادة (22/ فقرة1) منه، على الحق في تولي المناصب العامة لكل أردني بالشروط المعينة في القوانين أو الأنظمة. وحددت هذه المادة في فقرتها الثانية معيار التعيين في الوظائف العامة، وهو المؤهلات والكفاءات.

حيث جاء فيها :

« 1 - لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة.

2 - التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحق بها والبلديات يكون على أساس الكفايات والمؤهلات».

ومن الملاحظ أن الفقرة الأولى من هذه المادة، لم تحدّد كيفية ممارسة الحق في تولي المناصب العامة، ممّا يعني أن ممارسة هذا الحق يمكن أن تتم عبر التعيين أو الترشح والانتخاب ووفقاً للشروط القانونية التي تخضع لها ممارسة هذا الحق، وبالتالي، تكون هذه الفقرة قد نصت بشكل ضمني على الحق في الترشح والانتخاب لكل أردني لتولي المناصب العامة.

وهذه الفقرة أحالت إلى القوانين المختصة بتنظيم ممارسة هذا الحق. أمّا الفقرة الثانية من هذه المادة الدستورية، فقد حدّدت أساس التعيين في الوظائف العامة، وهو الكفاءة والمؤهلات.

وهذا يعني أنه لا بد من مراعاة هذين المعيارين، لكي يتم التعيين في الوظائف العامة.

وكذلك، أقر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بالحق في تولي الوظائف العامة للمواطنين في المادة (35) منه، التي نصت على أنه: «باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقاً لأحكام القانون. والوظائف العامة خدمة وطنية تتاط بالقائمين بها. ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها».

ومن الملاحظ أن هذه المادة الدستورية اعتمدت معيار المساواة في الظروف بين المواطنين كأساس لتولي الوظائف العامة، ولم تحدّد مفهوم هذه الظروف، مما يعني أنها نصت عليها بمفهومها الشامل، الذي يمكن أن يشمل الظروف العلمية أو الاجتماعية، أو الاقتصادية أو السياسية أو الصحية أو غير ذلك. وأحالت إلى القانون أمر تحديدها.

كما أنها لم تحدّد كيفية تولي الوظائف العامة، وتركت للقانون مهمة تنظيم شؤون تولي هذه الوظائف.

ويمكن القول، إن هذه المادة، كانت بحاجة إلى توضيح وتفصيل، منعاً لأي غموض يحتمل تفسيرات واسعة.

ولم يتضمن هذا الدستور، في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح، على الحق في الترشيح والانتخاب، واكتفى في المادة (69) منه، بالنص على إعطاء كل إمارة الحق في تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي.

وهذا يعني أنه، يمكن أن تكون هذه الطريقة، عبر الانتخاب أو الترشيح أو التعيين، أو غير ذلك.

ويختلف عنه في ذلك، دستور مملكة البحرين، الذي يُعتبر أكثر وضوحاً وصراحة في النص على الحق في الانتخاب والترشيح للمواطنين، في المادة (1/ فقرة هـ) التي جاء فيها: «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلاّ وفقاً للقانون».

ونصت المادة (16) من هذا الدستور على حق المواطنين في تولي الوظائف العامة، حيث جاء فيها:

«- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يؤلّى الأجانب الوظائف العامة إلاّ في الأحوال التي يبينها القانون.

- المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقرها القانون».

أما الدستور التونسي، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في تولي الوظائف العامة، ولكنه، تضمن في المادة (20)

منه، ما يُشير إلى الحق في الانتخاب لكل مواطن يتمتع بالجنسية التونسية منذ خمسة أعوام على الأقل، وبلغ من العمر عشرين سنة كاملة وتتوفر فيه الشروط القانونية.

ونص في المادة (21) منه، على الحق في الترشيح، ضمن شروط دستورية معينة⁽¹⁾.

في حين نجد أن الدستور الجزائري، كان أكثر وضوحاً وصراحةً وشمولاً، في النص على الحق في تولي الوظائف العامة وفي الانتخاب والترشيح لجميع المواطنين ضمن الشروط القانونية.

حيث جاء في المادة (50) منه: «لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب ويُنتخب». وهذا يعني أنه، لكل مواطن الحق في أن يكون ناخباً أو مرشحاً للانتخابات (أي منتخباً).

وورد في المادة (51) منه: «يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون».

ويختلف عنه في ذلك، دستور جمهورية جزر القمر، الذي لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح على الحق في تولي الوظائف العامة، ولكنه أشار في المادة (20) منه إلى الحق في الانتخاب والترشح للانتخابات. وهو يتشابه في ذلك مع دستور جمهورية دجيبوتي، الذي لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في تولي الوظائف العامة، ولكنه أشار

(1) نصت المادة (21) على أن: «الترشح لعضوية مجلس النواب حق لكل ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية، وبلغ من العمر على الأقل ثلاثاً وعشرين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه. يجب على المترشح لعضوية مجلس المستشارين أن يكون مولوداً لأب تونسي أو لأم تونسية وأن يكون بالغاً من العمر على الأقل أربعين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه، وأن يكون ناخباً. وتنطبق هذه الشروط على جميع أعضاء مجلس المستشارين. كما يجب أن تتوفر في المترشح لعضوية مجلس المستشارين حسب الحالة صفة مهنية تؤهله للترشح عن قطاع الأعراف أو الفلاحين أو الأجراء».

في المادة (46) منه إلى الحق في الانتخاب والترشح للمواطنين ضمن شروط دستورية معينة.

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فلم يتضمن في مواده ما يشير إلى الحق في تولي الوظائف العامة أو الحق في الانتخاب والترشح.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور السوداني، الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في الاقتراع للمواطنين في المادة (41) منه، حيث جاء فيها :

« 1 - لكل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون.

2 - لكل مواطن بلغ السن التي يحددها هذا الدستور أو القانون الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية تكفل التعبير الحر عن ارادة الناخبين وتُجرى وفق اقتراع سري عام».

أما الحق في تولي الوظائف العامة، فلم يرد النص عليه بشكل صريح وواضح في هذا الدستور.

وتضمن الدستور السوري، ما يشير إلى الحق في الانتخاب والترشيح لكل مواطن في المادة (26) منه، التي نصت على أنه: «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية...».

وبما أن الحياة السياسية، تشمل عملية الانتخاب والترشيح، فتكون هذه المادة قد نصت بشكل ضمني على الحق في الانتخاب والترشيح للمواطنين ولم يتضمن هذا الدستور، في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في تولي الوظائف العامة، ولكنه، نص في الفقرة (4) من المادة (25) منه، على كفالة الدولة لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

في حين نجد أن الدستور الصومالي، كان أكثر وضوحاً وصراحةً في النص على الحق في تولي الوظائف العامة، والترشيح والانتخاب، حيث نص

بشكل واضح على الحق في مباشرة الحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت أو الانتخاب، وحق الترشيح في المادتين (8) و(51)، منه.

ونص في المادة (9) منه، على الحق في تولي الوظائف العامة، حيث جاء فيها: «كل مواطن تتوافر لديه الشروط التي يتطلبها القانون له الحق في تقلد الوظائف العامة».

أما الدستور العراقي، فقد نص على الحق في الانتخاب والترشيح في المادة (20) منه، التي جاء فيها: «للمواطنين (رجالاً ونساءً) حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح».

وأشار هذا الدستور إلى الحق في تولي الوظائف العامة في المادة 16 منه التي نصت على أن: «تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك».

وقد تضمن النظام الأساسي لسلطنة عُمان في المادة (9) منه، ما ينص على حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة. حيث جاء فيها: «... وللمواطنين - وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة».

وتبدو هذه المادة غامضة، لجهة عدم تحديدها بشكل واضح نوعية هذه المشاركة.

ونصت المادة (12) من هذا النظام، على الحق في تولي الوظائف العامة، للمواطنين بصفة خاصة، حيث جاء فيها: «... والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون».

أما القانون الأساسي لدولة فلسطين، فقد نص بشكل صريح وواضح، على الحق في التصويت (أو الانتخاب) والترشيح، وتولي الوظائف العامة، للمواطنين بصفة خاصة.

حيث نص في المادة (26) منه، على حق الفلسطينيين في التصويت

والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام (م 26/ فقرة 3).

ونص في الفقرة الرابعة من هذه المادة، على حق الفلسطينيين في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص (م 26/ فقرة 4).

وكذلك، نص الدستور القطري، على الحق في الانتخاب والترشيح، وتولي الوظائف العامة، للمواطنين بصفة خاصة.

حيث جاء في المادة (42) منه: «تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون».

ونص في المادة (54) على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية، ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها».

ولم يختلف الدستور الكويتي عنه لجهة النص على الحق في تولي الوظائف العامة، حيث نصت المادة (26) منه، على أن: «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة».

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون». وأشار إلى الحق في الانتخاب والترشيح في المادتين (80) و(82) منه اللتين نصتا بشكل ضمني على هذا الحق.

وكذلك، نص الدستور اللبناني، بشكل صريح وواضح على الحق في تولي الوظائف العامة، للمواطنين بصفة خاصة في المادة (12) منه، التي جاء فيها: «لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون».

ونصت المادة (7) منه، بشكل ضمني على الحق في الانتخاب والترشيح، للمواطنين، حيث جاء فيها: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية...».

وبما أن الحقوق السياسية تشتمل على الحق في الانتخاب والترشيح فتكون هذه المادة، قد نصت ضمناً على هذا الحق.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي، الذي لم يتضمن في مواده ما يُشير إلى الحق في الانتخاب والترشيح، ولكنه أشار في المادة (4) منه إلى الحق في تولي الوظائف العامة، للمواطنين بصفة خاصة.

أما الدستور المصري، فقد كان واضحاً لجهة النص على الحق في الانتخاب والترشيح، وفي تولي الوظائف العامة.

حيث جاء في المادة (14) منه: «الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون».

ونص في المادة (62) منه، على الحق في الانتخاب والترشيح، حيث جاء فيها: «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون...».

ولم يختلف عنه الدستور المغربي لجهة النص بوضوح على الحق في تولي الوظائف العامة، حيث جاء في المادة (12) منه: «يمكن جميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها».

وأشار إلى الحق في الانتخاب والترشيح للمواطنين، في المادة (37) منه .

وكذلك، نص الدستور الموريتاني، على الحق في تولي الوظائف العامة للمواطنين بصفة خاصة في المادة (12) منه، التي جاء فيها: «يحق لكافة المواطنين تقلد المهام والوظائف العمومية دون شروط أخرى سوى تلك التي يحددها القانون».

وأشار هذا الدستور إلى الحق في الانتخاب والترشيح للمواطنين ضمن

شروط دستورية معينة، في المادة (47) منه.

وتضمن الدستور اليمني في المادة (28) منه، ما ينص على الحق في تولي الوظائف العامة للمواطنين بصفة خاصة، وضمن الشروط القانونية.

ونص بشكل صريح وواضح على الحق في الانتخاب والترشيح، في المادة (43) منه، التي جاء فيها: «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق».

تاسعاً: الحق في مخاطبة السلطات العامة؛

إن بعض الدساتير العربية، نصت على هذا الحق بصفة خاصة أو عامة، أما بعضها الآخر، فلم يتضمن النص على هذا الحق.

فقد نص الدستور الأردني في المادة (17) منه، على هذا الحق، للمواطنين بصفة خاصة، حيث جاء فيها: «للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون».

ويختلف عنه في ذلك، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي نص على هذا الحق، لكل إنسان بصفة عامة، في المادة (41) منه، التي جاء فيها: «لكل إنسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من امتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب».

وكذلك، نص دستور مملكة البحرين على هذا الحق، لكل فرد بصفة عامة، في المادة (29) منه، التي جاء فيها: «لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية».

أما الدستور التونسي فلم يتضمن في مواده ما ينص على هذا الحق. وكذلك، هو الحال بالنسبة للدستور الجزائري.

ولم يختلف عنهما في ذلك، كل من دستور جمهورية جزر القمر، وجيبوتي.

في حين أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، قد نص على هذا الحق في المادة (43) منه، التي جاء فيها: «مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون».

ونص الدستور السوداني على هذا الحق بصفة عامة، في المادة (48) منه، حيث جاء فيها: «مع مراعاة المادة (211) من هذا الدستور لا يجوز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة وتصور المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة الأخرى هذه الوثيقة وتحميها وتطبقها، وتراقب مفوضية حقوق الإنسان تطبيقها في الدولة وفقاً للمادة 142 من هذا الدستور».

أما الدستور السوري، فلم ينص على هذا الحق.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الصومالي الذي نص على هذا الحق، بصفة خاصة للمواطنين في المادة (10) منه، التي جاء فيها: «لكل مواطن حق تقديم شكاوى مكتوبة إلى رئيس الجمهورية والمجلس الوطني والحكومة. تكون كل شكوى جدية محل نظر».

في حين أن الدستور العراقي، لم يتضمن في مواده ما ينص على هذا الحق.

ويختلف عنه في ذلك، النظام الأساسي لسلطنة عُمان، الذي نص في المادة (34) منه، على أنه: «للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينبوهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون».

ولم يتضمن القانون الأساسي لدولة فلسطين، في مواده ما ينص على هذا الحق. ويختلف عنه في ذلك، الدستور القطري، الذي نص على هذا الحق بصفة عامة، حيث جاء في المادة (46) منه: «لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة».

وكذلك، نص الدستور الكويتي على هذا الحق، بصفة عامة، في المادة (45) منه.

أما الدستور اللبناني، فلم يتضمن في مواده ما ينص على هذا الحق. وكذلك، هو الحال، بالنسبة للدستور الليبي.

ويختلف عنهما في ذلك، الدستور المصري، الذي نص على هذا الحق، في المادة (63) منه، التي جاء فيها: «لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلاّ للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية».

أما الدستور المغربي فلم يتضمن في مواده ما ينص على هذا الحق. وكذلك هو الحال، بالنسبة للدستور الموريتاني.

ويختلف عنهما في ذلك، الدستور اليمني، الذي نص في المادة (51) منه، على هذا الحق، بصفة خاصة للمواطنين، حيث جاء فيها: «يحق للمواطن تقديم الشكاوى والانتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة».

الفقرة الثانية

حقوق الإنسان بصفة عامة

(سواء أكان مواطناً أو غير مواطن)

بعد أن تحدثنا عن الحقوق الخاصة بالمواطن المنصوص عليها في الدساتير العربية، لا بد لنا الآن من الحديث عن حقوق الإنسان، بصفة عامة، المنصوص عليها في هذه الدساتير، والتي سنتناول فيها الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان سواء أكان مواطناً يحمل جنسية البلد الذي يقيم فيه أم شخصاً مقيماً فيه، ولا يحمل جنسيته.

أولاً، الحق في الحياة والحرية الشخصية وفي الحماية من التعذيب،

إن الدساتير العربية التي تضمنت النص على الحق في الحياة، أقرّت به، بصفة عامة، لكل إنسان، لأن هذا الحق هو من حقوق الإنسان الطبيعية. أما الحق في الحرية الشخصية، فبعض هذه الدساتير نصت عليه بصفة خاصة، والأخرى نصت عليه، بصفة عامة.

ونصت هذه الدساتير على الحق في الحماية من التعذيب بصفة عامة.

فالدستور الأردني، اقتصر في النص في المادة (7) منه، على كفالة الحرية الشخصية بصفة عامة. ولم يتضمن أحكاماً تفصيلية في هذا الشأن.

ونصت المادة (26) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على عدم جواز تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة. وكفلت هذه المادة الحرية الشخصية لجميع المواطنين بصفة خاصة.

وكذلك، نصت المادة (19/ فقرة د) من دستور البحرين، على أنه: «لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك...».

وكفلت هذه المادة في فقرتها الأولى الحرية الشخصية لكل إنسان، وفقاً لأحكام القانون.

وكفل الدستور التونسي حرمة الفرد بمفهومها الشامل في المادة (5) منه، مما يعني أنه كفل حرمة حياة الفرد، وحرية الشخصية، وحمايته من التعذيب. ونصت المادة (34) من الدستور الجزائري على أنه: «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان. ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة».

ونصت المادة (35) منه، على أنه: «يعاقب القانون على المخالفات

المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل من يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية».

وتضمنت ديباجة دستور جزر القمر ما ينص على الحق في الحرية لكل شخص بشرط أن لا يسيء إلى الآخرين، والحق للأولاد والشباب في حماية السلطات العامة لهم من التشرد والاستغلال والعنف.

ونصت المادة (10) من دستور دجيوتي، على حق كل شخص بالحياة والحرية والأمن، وعلى حقه في حماية الدولة لحياته واحترامها. وجاء في المادة (16) منه: «لا يخضع أحد للتعذيب، ولا لسوء المعاملة، أو المعاملات غير الإنسانية، والوحشية والعاطة بالكرامة أو المذلة...».

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فقد تناول هذا الحق ضمن مفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، حيث نصت المادة (26) منه، على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية.

وهذه الشريعة الكريمة، تبين لنا أن حياة الإنسان هي هبة من الخالق، والروح هي أمانة أودعها الله عز وجل في جسد الإنسان، إلى أن يحين الوقت لاسترجاعها بإرادة خالقها.

وهذا يعني، أن الحق في الحياة هو حق طبيعي، لا يجوز المساس به. وبالتالي، لا يجوز لأحد أن يتخلص من حياته، ولا يجوز لأحد أن يقتل أي إنسان بغير وجه حق. فقد قال تعالى في كتابه الكريم ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾⁽¹⁾.

﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون﴾⁽²⁾.

وبما أن المادة (26)، نصت على حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، فتكون، قد نصت ضمناً على حماية الحق في الحياة لكل إنسان،

(1) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 32.

(2) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 151.

وعلى حمايته من التعذيب.

وكفلت المادة (36) بشكل صريح، الأمن الشخصي لجميع الناس المتواجدين على إقليم الدولة.

ونص الدستور السوداني بشكل صريح وواضح على الحق في الحياة لكل إنسان، في المادة (28) منه، التي جاء فيها: «لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفاً».

وجاء في المادة (36/فقرة 1) منه: «لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا قصاصاً أو حداً أو جزاءً على الجرائم بالغة الخطورة بموجب القانون».

ونصت المادة 29 على الحرية الشخصية حيث جاء فيها: «لكل شخص الحق في الحرية والأمان، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الحبس ولا يجوز حرمانه من حريته أو تقييدها إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات يحددها القانون».

ونصت المادة (33) على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو معاملته على نحو قاس أو لاإنساني أو مهين».

أمّا الدستور السوري، فقد نص في المادة (25/فقرة 1) على كفالة الدولة الحرية الشخصية للمواطنين والمحافظه على كرامتهم. ونصت المادة (28/فقرة 3) منه على حماية الإنسان من التعذيب، حيث جاء فيها: «لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك».

ونص الدستور الصومالي بشكل صريح وواضح على الحق في الحياة والحرية الشخصية، والحماية من التعذيب لكل إنسان، بصفة عامة.

حيث جاء في المادة (16) منه: «لكل شخص الحق في الحياة وفي سلامته الشخصية».

- لا يجوز فرض قيود تعسفية على تلك الحقوق.
- للقانون أن يفرض عقوبة الإعدام فقط في الجرائم البالغة الخطر ضد حياة الفرد وسلامة الدولة».

وكفلت المادة (17) منه، الحرية الشخصية، حيث جاء في الفقرة الأولى منها: «الحرية الشخصية مكفولة» وجاء في الفقرة الثانية منها «يُعتبر إخضاع شخص لأي شكل من أشكال العبودية أو الاسترقاق جريمة تستوجب العقاب». ونصت الفقرة الثالثة منها على أنه: «لا يجوز أن يتعرض الشخص لأي شكل من أشكال الحبس، أو لأي قيد آخر على حريته الشخصية إلا في حالة التلبس أو بمقتضى أمر من السلطة القضائية المختصة وذلك في الحالات وطبقاً للإجراءات المبينة في القانون».

ونص الدستور العراقي في المادة (15) منه، على أنه: «لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون وبناء على قرار صادر عن جهة قضائية مختصة».

ونصت المادة (35/ فقرة أولى) منه، على أن: «حرية الإنسان وكرامته مصونة».

- لا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي.
- يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية ولا عبدة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون».

أما النظام الأساسي لسلطنة عُمان، فقد كفل الحرية الشخصية لكل إنسان في المادة (18) منه، التي جاء فيها: «الحرية الشخصية مكفولة، وفقاً للقانون ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه... إلا وفق أحكام القانون».

ونص في المادة (20) منه، على أنه: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب

المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة. ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك....».

ولم يختلف عنه في ذلك. القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي نص في المادة (11) منه، على أن: «الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مكفولة لا تمس...».

ونص في المادة (13) على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب...».

وكذلك هو الحال، بالنسبة للدستور القطري الذي كفل الحرية الشخصية لكل إنسان، ومنع تعذيبه في المادة (36) منه.

وكفل الدستور الكويتي أيضاً الحرية الشخصية لكل إنسان في المادة (30)، ونص على عدم جواز تعريضه لأي تعذيب في المادة (31) منه ونص الدستور اللبناني في المادة (8) منه، على أن: «الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون...».

أما الدستور الليبي، فلم يتضمن النص على هذا الحق، غير أن القانون رقم 30 لسنة 1991 (بشأن تعزيز الحرية) تضمن النص على الحق في الحياة (م 4) وعلى الحرية الشخصية (م 14) وعلى الحماية من التعذيب (م 17).

ويختلف عنه في ذلك الدستور المصري، الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في الحرية الشخصية، بصفة عامة، في المادة (41) منه، التي جاء فيها: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس...».

ونص في المادة (42) منه، على عدم جواز معاملة المواطن المقبوض عليه معاملة تحط من كرامته.

ونصت المادة (43) منه، على عدم جواز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضائه الحر.

وتضمن الدستور المغربي ما ينص على الحق في الحرية الشخصية في المادة (10) منه.

وكذلك، نص الدستور الموريتاني، بشكل ضمني على الحق في الحرية الشخصية، بصفة عامة في المادة (13) منه، وعلى الحماية من التعذيب في المادة ذاتها.

أما الدستور اليمني، فقد كفل الحرية الشخصية للمواطنين، بصفة خاصة، في المادة (48/ فقرة أ) منه، والحماية من التعذيب لكل إنسان، بصفة عامة (المادة 48/ فقرة ب).

ثانياً: الحق في حرية المعتقد؛

إن أغلبية الدساتير العربية أقرّت بالحق في حرية المعتقد لكل إنسان، بصفة عامة.

فالدستور الأردني أقرّ بحرية المعتقد، في المادة (14) منه، التي جاء فيها: «تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للأداب».

ولم يختلف عنه في ذلك، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أقرّ بالحق في هذه الحرية في المادة (32) منه.

وكذلك، نص دستور البحرين على حرية المعتقد في المادة (22) منه، التي جاء فيه: «حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرية دُور العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد».

وكفل الدستور التونسي، هذه الحرية في المادة (5) منه.

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري، الذي كفل أيضاً، هذه الحرية في المادة (36) منه، التي نصت على أنه: «لا مساس بحرمة المعتقد...».

وأشار دستور جزر القمر إلى حرية المعتقد في ديباجته، حين نص على المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم من حيث المعتقد أو الدين، مما يعني أنه، أقرّ ضمناً بحرية المعتقد.

أما دستور جيبوتي، فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في حرية المعتقد والدين، ضمن احترام الأنظمة القانونية (م 11).

وتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ما يشير إلى الحق في حرية العقيدة، حين نص في المادة (26) منه، على أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

فالدين الإسلامي أعلن عن حرية المعتقد، وأرسى مبدأ حرية الفكر والدين. فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾⁽¹⁾.

﴿فذکر إنما أنت مذكر. لست عليهم بمسيطر﴾⁽²⁾.

﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾⁽³⁾.

أما الدستور السوداني، فقد نص على الحق في حرية المعتقد بشكل واضح وصريح، في المادة (6) منه، التي جاء فيها: «تحتزم الدولة الحقوق الدينية التالية:

(أ) العبادة والتجمع وفقاً لشعائر أي دين أو معتقد وإنشاء أماكن لتلك الأغراض والمحافظة عليها.

(ب) إنشاء وصون المؤسسات الخيرية والإنسانية المناسبة.

(ج) تملك وحياسة الأموال الثابتة والمنقولة وصنع وحياسة واستعمال الأدوات والمواد اللازمة المتعلقة بطقوس أو عادات أي دين أو معتقد.

(1) القرآن الكريم، «سورة يونس» الآية 99.

(2) القرآن الكريم، «سورة الفاشية» الآيتان 21 و22.

(3) القرآن الكريم، «سورة البقرة» الآية 256.

(د) كتابة وإصدار وتوزيع المطبوعات الدينية.

(هـ) تدريس الدين أو المعتقد في الأماكن المناسبة لهذه الأغراض.

(و) استقطاب واستلام المساهمات المالية الطوعية أو أي مساهمات أخرى من الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو العامة.

(ز) تدريب أو تعيين أو انتخاب أو استخلاف الزعماء الدينيين المناسبين حسبما تتطلبه مقتضيات ومعايير أي دين أو معتقد.

(ح) مراعاة العطلات والأعياد والمناسبات وفقاً للعقائد الدينية.

(ط) الإتصال بالأفراد والجماعات فيما يتعلق بأمور الدين والعقيدة على المستويين المحلي والعالمي.

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور السوري، الذي نص على هذا الحق في المادة (35) منه.

وكذلك هو الحال بالنسبة للدستور الصومالي، الذي نص أيضاً، على الحق في حرية المعتقد في المادة (29) منه.

أما الدستور العراقي، فقد نص على حرية المعتقد، في المادة (41)، التي جاء فيها:

أولاً: أتباع كل دين أو مذهب أحرار في:

أ - ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

ب - إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.

ونص النظام الأساسي لسلطنة عُمان. على هذا الحق في المادة (28) منه التي جاء فيها: «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب».

ولم يختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي نص على هذا الحق في المادة (18) منه.

وكذلك، هو الحال بالنسبة للدستور القطري، الذي كفل بموجب المادة (50) منه حرية المعتقد للجميع وفقاً للقانون، ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة.

ونص الدستور الكويتي على حرية المعتقد في المادة (35) منه، التي جاء فيها: «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب».

وكذلك، نص الدستور اللبناني، على حرية المعتقد في المادة (9) منه، التي جاء فيها: «حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

ونص الدستور الليبي أيضاً، على حرية المعتقد في المادة (2) منه. ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور المصري الذي كفل هذه الحرية في المادة (46) منه.

وكذلك هو الحال، بالنسبة للدستور المغربي، الذي كفل هذه الحرية في المادة (6) منه.

أمّا الدستور الموريتاني، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على حرية المعتقد، ولكنه أعلن في ديباجته عن التزامه بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، والاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا.

وبما أن كلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، والاتفاقية الدولية بشأن

الحقوق المدنية والسياسية (1966)، قد نص على حرية المعتقد، فيكون هذا الدستور قد أقرّ بشكل ضمني بهذه الحرية.

ولم يختلف عنه في ذلك الدستور اليمني، الذي أقر ضمناً بهذه الحرية في المادة (52 منه) ..

ثالثاً: الحق في حرية المسكن والمراسلة والملكية؛

أقرّت معظم الدساتير العربية بالحق في حرية المسكن والمراسلة، والحق في الملكية، لكل إنسان بصفة عامة، ووفقاً لأحكام القانون.

فالدستور الأردني أقر بالحق في حرية المسكن في المادة (10) منه، التي جاء فيها: «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلاّ في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

ونص في المادة (18) منه، على أنه: «تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف إلاّ في الأحوال المعينة في القانون».

ونص في المادة (11) منه، على الحق في الملكية، حيث جاء فيها: «لا يستملك ملك أحد إلاّ للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون».

ولم يختلف عنه في ذلك، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي نص على حرية المسكن وفقاً لأحكام القانون في المادة (36) منه، وحرية المراسلات في المادة (31) منه، والحق في الملكية في المادة (21) منه.

وكذلك هو الحال بالنسبة لدستور البحرين، الذي كفل حرية المسكن وفق أحكام القانون في المادة (25) منه، وحرية المراسلات في المادة (26) منه، والحق في التملك، في المادة (9/ فقرة ج).

ونص الدستور التونسي على حرية المسكن والمراسلة في المادة (9) منه التي جاء فيها: «حرية المسكن وسرية المراسلات وحماية المعطيات الشخصية

مضمونة إلا في الحالات الاستثنائية التي يضبطها القانون».

وكفل الحق في الملكية في المادة (14) منه، التي جاء فيها: «حق الملكية مضمون ويمارس في حدود القانون».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري، الذي نص على حرية المراسلات في المادة (39) منه، وكفل حرية المسكن في المادة (40) التي جاء فيها: «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه. ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة».

وكفل الحق في الملكية في المادة (52) منه.

أما دستور جمهورية جزر القمر، فقد أعلن في ديباجته عن الحق في حرية المسكن والملكية الخاصة وفقاً لأحكام القانون.

ونص دستور جمهورية دجيبوتي بشكل صريح وواضح على الحق في الملكية الخاصة، وحرية المسكن في المادة (12) منه، وعلى الحق في حرية المراسلات في المادة (13) منه، وذلك وفقاً لأحكام القانون. وكذلك، كفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية،

حرية الملكية الخاصة في المادة (18) منه، التي جاء فيها: «تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً».

ونص على حرية المسكن في المادة (37) منه، التي جاء فيها: «للمساكن حرمتها. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام».

وكفل حرية المراسلات في المادة (40) منه، حيث نصت على أن «المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام». أما الدستور السوداني، فقد نص على حق

التملك في المادة (43) منه التي جاء فيها:

« 1 - لكل مواطن الحق في الحياة أو التملك وفقاً للقانون.

2 - لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا بموجب قانون وللصلحة العامة، وفي مقابل تعويض عادل وفوري. ولا تصدر الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي».

وكفل في المادة (37) منه، حرية الاتصال والمراسلة وحرية المسكن وفقاً لأحكام القانون.

وكذلك، نص الدستور السوري على الحق في الملكية الخاصة، في المادة (15) منه، وعلى حرية المسكن وفقاً لأحكام القانون في المادة (31) منه، وحرية المراسلات ضمن الأحكام المبينة في القانون في المادة (32) منه.

ولم يختلف عنه في ذلك الدستور الصومالي، الذي نص على حرية المسكن في المادة (21) منه، وحرية المراسلات وسريتها في المادة (22) منه، وذلك وفقاً لأحكام القانون.

وكفل في المادة (24) منه الحق في الملكية الخاصة، ضمن حدود القانون. أمّا الدستور العراقي فقد نص على حرية المسكن وحرمة في المادة (17) منه، ونص على حرية المراسلات في المادة (38) ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (23) التي جاء فيها:

«أولاً: الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الإنتفاع بها واستغلالها والتصرف بها، في حدود القانون.

ثانياً: لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة، مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً: (أ) للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق. ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول إلا ما استثني بقانون.

(ب) يحظر التملك لأغراض التغير السكاني».

ونص النظام الأساسي لسلطنة عمان، على حرية المسكن في المادة (27) منه التي جاء فيها: «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

وكفل حرية المراسلات في المادة (30) منه، التي جاء فيها: «حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه».

ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (11) منه التي جاء فيها: «... الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً...».

أمّا القانون الأساسي لدولة فلسطين، فقد نص على حرية المسكن، في المادة 17 منه التي جاء فيها: «للمساكن حرمة، فلا تجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون...».

ولكنه، لم يتضمن في مواده ما ينص على حرية المراسلات.

ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (21/ فقرة 3) التي جاء فيها: «الملكية الخاصة مصونة، ولا تنتزع الملكية ولا يتم الاستيلاء على العقارات أو المنقولات إلا للمنفعة العامة وفقاً للقانون في مقابل تعويض عادل أو بموجب حكم قضائي».

وأشار الدستور القطري إلى حرية المسكن والمراسلات في المادة (37) منه التي جاء فيها: لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية تدخلات تمس شرفه أو سمعته، إلا وفقاً لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص

عليها فيه». ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (27) التي جاء فيها: «الملكية الخاصة مصونة، فلا يحرم أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي يبينها القانون وبالكيفية التي ينص عليها وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً».

وكذلك نص الدستور الكويتي، على حرية المسكن في المادة (38) منه، التي جاء فيها: «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

ونص على حرية المراسلات في المادة (39) منه، التي جاء فيها:

«حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة الرسائل أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه».

وكفل الحق في الملكية الخاصة في المادة (18) منه التي جاء فيها: «الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة، في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً...».

ونص الدستور اللبناني على حرية المسكن في المادة (14) منه التي جاء فيها: «للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون».

ولكنه، لم يتضمن في مواده ما ينص على حرية المراسلات.

ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (15) منه التي جاء فيها: «الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي، الذي كفل الحق في الملكية

الخاصة في المادة (8)، التي جاء فيها: «... والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة، ولا تتزع إلا وفقاً للقانون...».

ونص على حرية المسكن في المادة (12) منه التي جاء فيها: «للمنازل حرمة. ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

أما الدستور المصري، فقد كفل الحق في الملكية الخاصة في المادة (34) منه التي جاء فيها: «الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي، ولا تتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون...».

ونص على حرية المسكن في المادة (44) منه التي جاء فيها: «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون».

ونص على حرية المراسلات في المادة (45) منه التي جاء فيها: «... وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصالات حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولدة محددة وفقاً لأحكام القانون».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور المغربي الذي نص على حرية المسكن في المادة (10) منه، التي جاء فيها: «... المنزل لا تنتهك حرمة ولا تفتيش ولا تحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون».

ونص على حرية المراسلات في المادة (11) منه التي جاء فيها: «لا تنتهك سرية المراسلات».

ونص على الحق في الملكية الخاصة في المادة (15) منه التي جاء فيها: «حق الملكية وحرية المبادرة الخاصة مضمونان للقانون أن يحد من مدهما وممارستهما إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن نزع الملكية إلا في الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون».

أمّا الدستور الموريتاني فقد نص على حرية المسكن والمراسلات بصفة خاصة للمواطن حيث جاء في المادة (13) منه: «... تضمن الدولة شرف المواطن وحياته الخاصة وحرمة شخصه ومسكنه ومراسلاته...». وكفل الحق في الملكية الخاصة في المادة (15) منه التي جاء فيها: «حق الملكية مضمون... للقانون أن يحد مدى وممارسة الملكية الخاصة إذا اقتضت متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك. لا تنزع الملكية إلا إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة وبعد تعويض عادل مسبق. يحدد القانون نظام نزع الملكية».

وكفل الدستور اليمني الحق في الملكية الخاصة في المادة (7/ فقرة ج) التي نصت على حماية واحترام هذه الملكية، وعدم المساس بها إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

ونص على حرية المسكن في المادة (52) منه التي جاء فيها: «للمساكن... حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون».

ونص على حرية المراسلات في المادة (53) منه التي جاء فيها: «حرية وسرية الاتصالات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سرّيتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي».

رابعاً، الحق في التقاضي وفي محاكمة قانونية عادلة؛

إن الدساتير العربية بمجملها نصت على الحق في التقاضي لكل إنسان، يسعى إلى الحصول على حقوق معينة له عبر القضاء. كما أن أغلبية هذه الدساتير نصت على الحق في محاكمة عادلة لكل متهم ماثل أمام المحاكم.

فقد تضمن الدستور الأردني في المادة (101) منه ما يشير إلى الحق في التقاضي للجميع، حيث جاء فيها: «المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها».

ولكنه لم ينص بشكل صريح وواضح على الحق في محاكمة عادلة لكل متهم.

ويختلف عنه في ذلك، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في محاكمة عادلة لكل متهم في المادة (28) منه، التي جاء فيها: «العقوبة شخصية، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل كل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة....».

وصحيح أن هذا الدستور لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح على الحق في التقاضي للجميع، إلا أنه يمكن أن يُفهم من نص هذه المادة، أن لكل إنسان الحق في إقامة دعوى أمام المحاكم للمطالبة بحقوق معينة مما يعني أن المحاكم مفتوحة أمام الجميع.

أما دستور البحرين، فقد كان أكثر وضوحاً وصراحةً، في النص على الحق في التقاضي وفي محاكمة قانونية وعلمية، حيث جاء في المادة (20) /فقرة و): «حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون».

ونصت الفقرة (ج) من هذه المادة على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون».

ونص الدستور التونسي في المادة (12) منه، على أن: «كل متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته في محاكمة تكفل له «فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه». فهذه المادة نصت على الحق في محاكمة قانونية وعادلة لكل متهم.

ولكنها، لم تنص على الحق في التقاضي بشكل صريح وواضح، وبما أنها نصت على الحق في محاكمة قانونية وعادلة لكل متهم، فيمكن أن يُفهم منها أنها نصت بشكل ضمني على الحق في التقاضي لكل إنسان، يدعي ضد آخر، لتحصيل حقوقه منه عبر المحاكم.

ويختلف عنه في ذلك الدستور الجزائري، الذي يُعتبر أكثر وضوحاً في النص على الحق في التقاضي في المادة (140) التي جاء فيها: «الكل سواسية

أمام القضاء، وهو في متناول الجميع ويجسده احترام القانون».

ونصت المادة (45) منه على أن «كل شخص يعتبر بريئاً حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته، مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون».

ونصت المادة (46) منه على أن «لا إدانة إلاً بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرّم».

وأشار دستور جمهورية جزر القمر إلى الحق في التقاضي للجميع وفي محاكمة قانونية وعادلة لكل متهم، في ديباجته التي أعلن فيها عن المساواة بين الجميع أمام القضاء، والحق في الدفاع لكل متهم أمام المحاكم.

ونص دستور دجيبوتي على الحق في الدفاع لكل متهم بواسطة محام يختاره، وفي مختلف مراحل المحاكمة، في المادة (10) منه.

ويمكن أن يفهم من هذه المادة أنها نصت بشكل ضمني على الحق في التقاضي، للجميع، والحق في محاكمة عادلة يؤمن فيها حق الدفاع لكل متهم أمام المحاكم على اختلاف درجاتها.

وكفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بشكل صريح وواضح الحق في التقاضي للجميع في المادة (47) منه: التي جاء فيها: «حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك».

وأشار إلى الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (38) منه، التي جاء فيها: «العقوبة الشخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلاً بناءً على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلاً على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي».

فهذه المادة، تنص على أن المحاكمة تجري وفقاً لنص شرعي أو نص نظامي، ومن المعلوم أن النص الشرعي هو عادل، وبالتالي فهذه المحاكمة التي تجري على أساس هذا النص هي عادلة.

أمّا الدستور السوداني، فيعتبر أكثر وضوحاً وصراحةً، في النص على

الحق في التقاضي للجميع، والحق في محاكمة عادلة.

فقد نص في المادة (35) منه على أنه: «يكفل للكافة الحق في التقاضي، ولا يجوز منع أحد من حقه في اللجوء إلى العدالة». ونصت المادة (34) منه على أن:

«(1) المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقاً للقانون.

(2) يُخطر أي شخص عند القبض عليه بأسباب القبض ويُبلغ دون تأخير بالتهمة الموجهة ضده.

(3) يكون لأي شخص تتخذ ضده إجراءات مدنية أو جنائية، الحق في سماع عادل وعلني أمام محكمة عادية مختصة وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون.

(4) لا يجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو امتناع عن فعل ما لم يشكل ذلك الفعل أو الامتناع جريمة عند وقوعه.

(5) يكون لكل شخص الحق في أن يُحاكم حضورياً بدون إبطاء غير مبرر في أي تهمة جنائية، وينظم القانون المحاكمة الغيابية.

(6) يكون للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره وله الحق في أن توفر له الدولة المساعدة القانونية عندما يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه في الجرائم بالغة الخطورة».

وكذلك، نص الدستور السوري على الحق في التقاضي في المادة (28)/فقرة (4) منه، التي جاء فيها: «حق التقاضي وسلوك سبيل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون».

وتتضمن هذه المادة ما يشير إلى الحق في محاكمة عادلة، حيث أنها نصت على حق الدفاع والطعن بالحكم. واعتبرت الفقرة الأولى منها أن «كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم».

كما أن هناك مواد نصت على قانونية المحاكمة، وهي:

المادة (29)، التي جاء فيها: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني».

والمادة (30)، التي جاء فيها: «لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي ويجوز في غير الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك».

ونص الدستور الصومالي بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي في المادة (38) منه، التي جاء فيها: «لكل شخص الحق في إقامة الدعاوى القضائية القانونية في مساواة مطلقة مع غيره أمام قاضٍ قانوني مختص».

وكفل في المادة (41) منه حق الدفاع في كل درجات التقاضي واعتبر في المادة (43) أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ونص في المادة (42) منه على عدم جواز إدانة شخص عن فعل لم يكن معاقباً عليه قانوناً وقت ارتكابه مما يشير إلى إقرار ضمني بالحق في محاكمة قانونية وعادلة لكل متهم.

أما الدستور العراقي فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي في المادة (19/فقرة 3) منه، وعلى الحق في محاكمة عادلة وقانونية في المادة (19/فقرة 5) حيث جاء فيها: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة ولا يحاكم المتهم بالتهمة ذاتها مرة أخرى بعد الإفراج عنه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة...».

وكذلك نص النظام الأساسي لسلطنة عُمان بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي للجميع في المادة (25) منه، التي جاء فيها: «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة، قدر المستطاع، تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا».

ونص أيضاً على الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (22) منه، التي جاء فيها: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون...».

ونص في المادة (23) منه على أنه «للمتهم الحق في أن يوكل كل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة...».

ولم يختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي للجميع وفقاً لأحكام القانون في المادة (30) منه.

ونص في المادة (14) منه على الحق في محاكمة قانونية وعادلة حيث جاء فيها: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه».

وكذلك، نص الدستور القطري، على الحق في التقاضي بشكل صريح وواضح في المادة (135) منه التي جاء فيها: «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق».

ونص في المادة (39) منه على الحق في محاكمة قانونية وعادلة، حيث جاء فيها: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع».

ولم يختلف عنه في ذلك الدستور الكويتي، الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي للجميع في المادة (166) منه، ونص على الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (34) منه.

أما الدستور اللبناني، فقد اقتصر في النص في المادة (8) منه على قانونية المحاكمة، حيث نصت هذه المادة على أنه «... لا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون».

ولم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي، وإنما اقتصر في النص بشكل ضمني على هذا الحق، وعلى الحق في محاكمة عادلة في المادة (20) منه.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي، الذي نص بشكل واضح وصريح

على الحق في التقاضي لكل شخص، في المادة (30) منه، التي جاء فيها: «لكل شخص الحق في الالتجاء إلى المحاكم وفقاً للقانون».

ونص بشكل صريح وواضح على الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (31) منه التي جاء فيها: «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون العقوبة شخصية. المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وتؤمن له كافة الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع...».

وكذلك نص الدستور المصري بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي في المادة (68) منه التي جاء فيه: «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة...».

ونص على الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (67) منه التي جاء فيها: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه».

ويختلف عنه في ذلك الدستور المغربي الذي لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي، واكتفى بالإشارة إلى قانونية المحاكمة في المادة (10) منه. ولكنه، نص في ديباجته على التزامه بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) نصّا على الحق في التقاضي وفي محاكمة عادلة فيكون هذا الدستور قد أقر بالحقوق الواردة في هذين الميثاقين.

ولم يتضمن الدستور الموريتاني، في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي، واكتفى في المادة (13) منه بالإشارة إلى الحق في محاكمة قانونية وعادلة حيث جاء فيها: «يعتبر كل شخص بريئاً حتى تثبت إدانته من قبل هيئة قضائية شرعية، لا يتابع أو يوقف أو يعتقل أو يعاقب إلاّ

في الحالات وطبق الإجراءات التي ينص عليها القانون».

ولكنه، نص في ديباجته على التزامه بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية نصاً على الحق في التقاضي والحق في محاكمة عادلة، فيكون هذا الدستور قد أقر بالحقوق الواردة في هذه المواثيق.

أما الدستور اليمني فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في التقاضي بصفة خاصة في المادة (51) منه التي جاء فيها: «يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة...».

وأشار إلى الحق في محاكمة قانونية وعادلة في المادة (47) منه التي جاء فيها: «المسؤولية الجنائية، شخصية ولا جرمية ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني، وكل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات، ولا يجوز سن قانون يعاقب على أي أفعال بأثر رجعي لصدوره».

ونص في ديباجته على التزامه بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على الحق في التقاضي للجميع والحق في محاكمة قانونية وعادلة، فيكون هذا الدستور قد أقر بالحقوق الواردة في هذه المواثيق.

خامساً: الحق في الجنسية؛

لكل إنسان الحق في الجنسية وفقاً لأحكام القانون الذي يحدد طرق اكتسابها وحالات فقدانها في كل دولة.

فالبعض يحصل على الجنسية منذ ولادته تبعاً لجنسية والده أو والدته والبعض الآخر، يحصل على الجنسية بحكم ولادته في بلد معين، أو بحكم إقامته فيه لسنوات عدة وذلك وفقاً لأحكام القانون الذي يحدد كيفية الحصول على الجنسية، أو شروط التجنس.

وقد نصت معظم الدساتير العربية على الحق في الجنسية وفقاً لأحكام القانون.

فالدستور الأردني نص في المادة (5) منه على الحق في الجنسية، حيث جاء فيها: «الجنسية الأردنية تحدد بقانون».

وهذا يعني أن الدستور الأردني ترك أمر تنظيم كيفية الحصول على الجنسية للمشروع الذي يضع قوانين الجنسية. وبالتالي، فإن الحق في الحصول على الجنسية يخضع للشروط القانونية اللازمة.

أمّا دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نص على الحق في الجنسية للمواطن، بصفة خاصة، في المادة (8) منه التي جاء فيها: «يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة، يحددها القانون... ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي نص عليها القانون».

ونص الدستور البحريني على الحق في الجنسية في المادة (17) منه التي جاء فيها: «الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها ممن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون».

ولم يتضمن الدستور التونسي في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في الجنسية، ولكنه أشار بشكل ضمني إلى هذا الحق في بعض المواد المتعلقة بشروط الانتخاب والترشيح.

ويختلف عنه في ذلك الدستور الجزائري الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في الجنسية في المادة (30) منه التي جاء فيها: «الجنسية الجزائرية، معرفة بالقانون. شروط اكتساب الجنسية الجزائرية والاحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها محددة بالقانون».

وكذلك، نص دستور جمهورية جزر القمر على الحق في الجنسية في المادة (5) منه التي جاء فيها: «الجنسية القمرية تكتسب، وتحفظ وتفقد، وفقاً لأحكام القانون. وكل واحد قمري في الولادة لا يمكن حرمانه من جنسيته».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الدجيبوتي التي لم يتحدث في مواده

عن الحق في الجنسية، بشكل صريح وواضح، ولكنه أشار بشكل ضمني إلى هذا الحق في بعض المواد المتعلقة بشروط الانتخاب والترشح.

أمّا النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في الجنسية في المادة (35) منه، التي جاء فيها: «يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية».

ويعتبر الدستور السوداني أكثر صراحة ووضوحاً في النص على الحق في الجنسية في المادة (7) التي نصت في فقرتها الثانية على أنه: لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا ينتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية» ونصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه: «ينظم القانون المواطنة والتجنس، ولا يجوز نزع الجنسية عمن اكتسبها بالتجنس إلا بقانون».

ونصت الفقرة الرابعة من هذه المادة على أنه: «يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون».

من الملاحظ أن هذا الدستور ساوى بين المرأة والرجل، في الحق في منح الجنسية لمولودهما، فلم يقتصر على إعطاء هذا الحق للأب بل شمل أيضاً الأم التي تحمل جنسية وطنها. وفي ذلك إقرار واضح باحترام حقوق المرأة من هذه الناحية. وأجاز للمواطن أن يحصل على جنسية بلد آخر وفقاً لما ينظمه القانون، ولكنه لم يضع معايير محددة في شأن شروط التجنس، وترك تحديد هذا الأمر وتنظيمه للقانون.

ونص الدستور السوري على الحق في الجنسية في المادة (43) منه، التي جاء فيها: «ينظم القانون الجنسية العربية السورية ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم ولمواطني أقطار الوطن العربي».

وكذلك، نص الدستور الصومالي على الحق في الجنسية في المادة (2) منه، التي جاء في فقرتها الثانية: «يحدد القانون طرق اكتساب الجنسية وأسباب فقدها». وجاء في فقرتها الثالثة: «لا تسقط الجنسية عن شخص أو تسحب منه لأسباب سياسية».

وقد تحدث الدستور العراقي بشكل مفصل عن الحق في الجنسية في المادة (18) منه، التي جاء فيها:

أولاً: العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية.

ثانياً: الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته.

ثالثاً: أ - يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سبب من الأسباب، ويحق لمن أسقطت عنه طلب استعادتها وينظم ذلك بقانون.

ب - تسحب الجنسية العراقية من المتجنس بها في الحالات التي ينص عليها القانون.

رابعاً: يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سياسياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن أي جنسية أخرى مكتسبة وينظم ذلك بقانون.

خامساً: لا تمنح الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق.

سادساً: تنظم أحكام الجنسية بقانون، وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة.

وكذلك، نص النظام الأساسي لسلطنة عُمان على الحق في الجنسية في المادة (15) منه التي جاء فيها: «الجنسية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون».

ولم يختلف عنه في ذلك القانون الأساسي لدولة فلسطين الذي نص في المادة (7) منه على الحق في الجنسية، حيث جاء فيها: «الجنسية الفلسطينية تنظم بالقانون».

وكذلك، نص الدستور القطري على الحق في الجنسية في المادة (41)

منه التي جاء فيها: «الجنسية القطرية وأحكامها يحددها القانون. وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية».

ونص الدستور الكويتي على الحق في الجنسية في المادة (27) منه، التي جاء فيها: «الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون».

وكذلك، نص الدستور اللبناني على الحق في الجنسية في المادة (6) منه التي جاء فيها: «إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدّد بمقتضى القانون».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي الذي لم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في الجنسية.

أمّا الدستور المصري، فقد نص على الحق في الجنسية في المادة (6) منه، التي جاء فيها: «الجنسية المصرية ينظمها القانون».

ويختلف عنه في ذلك، الدستور المغربي، الذي لم يتضمن في مواده ما ينص على الحق في الجنسية. ولكنه نص في مقدمته على الالتزام بمواثيق المنظمات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبما أن هذه المواثيق الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (1966) تتضمن في مواده ما ينص على الحق في الجنسية، فإن هذا الدستور، يكون قد أقرّ ضمناً بهذا الحق.

أمّا الدستور الموريتاني، فقد أشار إلى الحق في الجنسية في المادة (57) منه، التي اقتصر فيها على إحالة أمر تنظيمها إلى المشرّع.

ويعتبر الدستور اليمني أكثر وضوحاً وصراحة في النص على الحق في الجنسية، في المادة (44) منه، التي جاء فيها: «ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً لأحكام القانون».

سادساً: الحق في اللجوء السياسي؛

إن أغلبية الدساتير العربية نصت على الحق في اللجوء السياسي وفقاً لأحكام القانون.

فقد نص الدستور الأردني على الحق في اللجوء السياسي في المادة (21/فقرة 1) منه، التي جاء فيها: «لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية».

وكذلك، نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على هذا الحق في المادة (38) منه، التي جاء فيها: «تسليم المواطنين، واللاجئين السياسيين، محظور».

ولم يختلف عنه في ذلك، دستور البحرين، حيث نص في المادة 21 منه، على أن «تسليم اللاجئين السياسيين محظور».

وكذلك نص الدستور التونسي على هذا الحق في المادة (17) منه التي جاء فيها: «يحظر تسليم اللاجئين السياسيين».

ولم يختلف عنه في ذلك، الدستور الجزائري الذي نص في المادة (69) منه، على أنه: «لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع قانوناً بحق اللجوء».

أما دستور جمهورية جزر القمر، فلم يتضمن في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي، ولكنه نص في ديباجته على الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الذي نص على الحق في اللجوء السياسي، وبالتالي، يكون هذا الدستور قد نص ضمناً على هذا الحق.

وكذلك، لم يتضمن دستور جيبوتي ما ينص على الحق في اللجوء السياسي بشكل صريح وواضح، واقتصر في النص في المادة (18) منه على أن: «كل أجنبي يوجد بصورة شرعية على الإقليم الوطني، يتمتع بحماية القانون بالنسبة لشخصه وأمواله».

ونص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، على الحق في اللجوء السياسي في المادة (42) منه، التي جاء فيها: «تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك...».

ولم يتضمن الدستور السوداني ما ينص على الحق في اللجوء السياسي.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور السوري، الذي نص بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي في المادة (34) منه، التي جاء فيها: «لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية».

وكذلك، نص الدستور الصومالي بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي في المادة (19) منه، التي جاء فيها:

«يسمح بتسليم اللاجئين في الحالات وبالكيفية المبينة في القانون وطبقاً للعرف الدولي».

- يحظر تسليم الأشخاص بسبب الجرائم السياسية.

- للأجنبي الذي يتعرض في وطنه للمحاكمة بسبب ارتكابه جريمة سياسية الحق في اللجوء السياسي إلى إقليم الدولة في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في القانون».

كما أن الدستور العراقي نص بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي في المادة (21) منه، التي جاء في الفقرة الثانية منها: «ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانون، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسي إلى جهة أجنبية أو إعادته قسراً إلى البلد الذي فر منه».

وكذلك، نص النظام الأساسي لسلطنة عُمان على الحق في اللجوء السياسي في المادة (36) منه التي جاء فيها: «تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين».

ويختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي لم

يتضمن في مواده ما ينص على الحق في اللجوء السياسي.

أمّا دستور دولة قطر فقد نص بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي في المادة (58) منه التي جاء فيها: «تسليم اللاجئين السياسيين محظور. ويحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي».

ولم يختلف عنه في ذلك الدستور الكويتي الذي نص في المادة (46) منه، على أن: «تسليم اللاجئين السياسيين محظور».

أمّا الدستور اللبناني، فلم يتضمن في مواده ما ينص على الحق في اللجوء السياسي ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي الذي نص بشكل واضح على الحق في اللجوء السياسي في المادة (11) منه التي جاء فيها: «تسليم اللاجئين السياسيين محظور».

ونص الدستور المصري بشكل واضح وصريح على الحق في اللجوء السياسي، في المادة (53) منه التي جاء فيها: «تمنح الدولة حق الالتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور».

ولم يتضمن الدستور المغربي في مواده ما ينص بشكل صريح وواضح على الحق في اللجوء السياسي، لكنه أعلن في ديباجته على الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي نص على الحق في اللجوء السياسي، مما يعني أن هذا الدستور أقر ضمناً بهذا الحق.

أما الدستور الموريتاني فقد اكتفى بالنص في المادة 22 منه، على أنه: «لا يسلم أحد خارج التراب الوطني إلا طبقاً للقوانين أو معاهدات التسليم».

ونص الدستور اليمني بشكل صريح وواضح، على الحق في اللجوء السياسي في المادة (46) منه، التي جاء فيها: «تسليم اللاجئين السياسيين محظور».

يبدو لنا واضحاً من خلال دراستنا لحقوق الإنسان والمواطن في الدساتير

العربية، أن بعض هذه الدساتير، لم ينص بشكل صريح وواضح على حقوق معينة، بل نص عليها بشكل ضمني. وهناك حقوق أخرى، لم يرد النص عنها في بعض الدساتير غير أنه، بالإجمال، يمكن القول، إن الدساتير العربية، تضمنت النص على أغلبية الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولكنها، اختلفت عنها، لجهة، اعتبارها البعض من هذه الحقوق خاصة بالمواطن وليس بالإنسان بشكل عام.

ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية الاعتراف الدستوري بحقوق الإنسان أو المواطن، فحيث أن تكريس هذه الحقوق في وثيقة دستورية مكتوبة، يُكسبها قوة مانعة لأي اختراق لها.

إلا أنه، من الملاحظ، أن هذه الدساتير، أحالت أمر تنظيم نسبة كبيرة من هذه الحقوق إلى المشرّع، وأن أغليبتها لم تضع له معايير معينة، لكي يهتدي بها، ولا يخرج عن حدودها.

مما يفسح المجال أمام إعطائه سلطة استتسائية في تحديد القيود المفروضة على ممارسة بعض هذه الحقوق.

ولذلك، كان الأفضل أن تكون الدساتير العربية أكثر تفصيلاً ووضوحاً في نصها على بعض الحقوق.

كما أنه، كان ينبغي أن تتضمن المعايير الدقيقة التي يتوجب على المشرّع التقيد بها عند تنظيمه لهذه الحقوق أو الحريات. وإذا كان الإقرار الدستوري الصريح والواضح بحقوق الإنسان أو المواطن، يشكل ضماناً أساسية لاحترام هذه الحقوق، فيما بين الأفراد، أو بينهم وبين السلطات العامة، إلا أن الالتزام بها، وعدم انتهاكها، يحتاج إلى ضمانات دستورية أخرى، تساهم في عدم المس بها، سواء عند تنظيمها أو تطبيقها.

وهذا ما سوف نبحث فيه، في الجزء الثاني من موضوع دراستنا.

الجزء الثاني

الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان

إن أغلبية الدساتير في الدول الديمقراطية، تشكّل ضمانات أساسية لحقوق الإنسان، لأن هذه الدساتير، تحتل أعلى مرتبة في القواعد القانونية في كل دولة، وهي تبين في موادها الدستورية، نظام الحكم، وحقوق الأفراد وواجباتهم، والقواعد التنظيمية للسلطات العامة، من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقة فيما بينها، والمبادئ الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان أو المواطن ولا سيما، مبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة على دستورية القوانين، والرقابة القضائية على أعمال الإدارة.

ولذلك، رأينا تقسيم هذا الجزء إلى فصلين، حيث نبحث في الفصل الأول، في مبدأ الفصل بين السلطات، كضمانة دستورية أولى لحقوق الإنسان.

وفي الفصل الثاني، سنبحث في مبدأ الرقابة على دستورية القوانين كضمانة دستورية ثانية والرقابة القضائية على أعمال الإدارة كضمانة دستورية ثالثة لهذه الحقوق.

الفصل الأول

الفصل بين السلطات

إن قاعدة تعدد السلطات وانفصالها عن بعضها، تعني تقسيم وظائف الدولة وتوزيعها بين هيئات متعددة. تتمتع بسلطات مستقلة، وتتمثل بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي ترجع في جذورها التاريخية إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث استمدت مضمونها من الفلسفة السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وخاصة، مما كتبه الفيلسوف الإنكليزي «جون لوك» في كتابه «الحكومة المدنية» عام 1690⁽¹⁾، الذي رأى فيه، ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية⁽²⁾، ومما كتبه الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في كتابه «روح القوانين» الصادر عام 1748، الذي أوضح فيه أهمية تعدد السلطات وتقسيمها إلى ثلاث (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، وفصلها عن بعضها، لكي تستطيع، كل سلطة أن تراقب الأخرى، لتمنعها من تجاوز حدود سلطتها. فحيث أنه، اعتبر أن السلطة تقيّد أو تحدّ السلطة le pouvoir arrête le pouvoir، في معرض دفاعه المستمر عن حقوق الأفراد وحيرياتهم.

(1) د. معن أبو نوار، في الديمقراطية الحديثة، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1992، ص 100.

(2) د. عبد العزيز محمد سالمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995، ص 12.

واعتبر أيضاً، أن مبدأ الفصل بين السلطات، يحول دون التسلط الاستبدادي لهيئة أو فرد، بشكل يهدّد حرية المواطن، وينشر الاستبداد والطغيان. ولكنه، لم يقصد الفصل التام، بين السلطات، وإنما دعا إلى إقامة توازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، دون أن يكون باستطاعة إحداها شلّ أعمال الأخرى، عندما تمارس عملاً له علاقة بأعمال السلطة الأخرى.

وقد تبنت بعض الأنظمة السياسية، ولا سيما النظام البرلماني، مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه المرن الذي يحقق التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أمّا النظام الرئاسي، فقد تبنت مبدأ الفصل الشديد بين السلطات الذي يكاد أن يكون تاماً. -وغير مثال للدول التي تبنت هذا النظام هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تبنته في دستورها الصادر عام 1787.

ويتفرع كل من النظامين «البرلماني» و«الرئاسي» عن النظام النيابي الذي ينتخب في ظله الشعب نواباً عنه، يكوّنون برلماناً، بمجلس أو مجلسين، يتولى السلطة التشريعية، ويوافق على الضرائب والرسوم والميزانية، ويراقب السلطة التنفيذية.

ويُعتبر النظام البرلماني، أقرب نظام لممارسة الشعب سيادته، بواسطة نواب ينتخبهم، وتتبع عن هيئة هؤلاء النواب، هيئة أصغر، هي مجلس الوزراء، الذي يتولى السلطة التنفيذية تحت إشراف ورقابة النواب، وتكون الوزارة مسؤولة أمامهم، مسؤولية سياسية، تمارس سلطاتها ما دامت حائزة على ثقة الأكثرية من النواب، فإذا ما حُجبت الثقة عن الحكومة أو عن وزير، تعيّن استقالة من حُجبت عنه الثقة.

ورئيس الدولة في هذا النظام، ملكاً أو أميراً أو رئيس جمهورية أو أية تسمية أعطيت له، يملك ولا يحكم، أي أنه لا يمارس بنفسه سلطة ما بمعزل عن الوزراء إنما يستعمل سلطته الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء أو الوزير أو الوزراء المسؤولين، وبموافقة رئيس الوزراء.

أما النظام الرئاسي، فإن من سماته الرئيسة، انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً. وانحصار السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية الذي يختار مساعديه، ومنهم الوزراء من غير أعضاء الكونغرس ويقيلمهم، وهم أشبه بسكرتارين له، وهو لا يتقيد بآراء وزرائه. وهم مسؤولون أمامه وليس أمام مجلس النواب. ولا وجود لمجلس وزراء أو رئيس له في ظل هذا النظام.

والسلطة التشريعية يتولاها برلمان منتخب من الشعب، ولا يملك رئيس الدولة صلاحية حل البرلمان أو تعطيل أدوات انعقاده، غير أنه، يملك حق الاعتراض على قانون أقره البرلمان، وفي هذه الحالة، لا ينفذ القانون إلا إذا أقره البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل.

ولمجلس النواب حق اتهام رئيس الجمهورية والوزراء أمام مجلس الشيوخ، لأسباب تتعلق بالخيانة والرشوة وغيرهما من الجنايات أو الجنح. والإدانة من مجلس الشيوخ تتطلب أغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، والحكم يتمثل بالعزل من الوظيفة. فإذا ما تم تقرير ذلك، أمكن إحالته على المحاكم العادية لمحاكمته عما يعد جريمة بموجب قانون العقوبات.

وبعد توضيحنا لأبرز سمات النظامين البرلماني والرئاسي، لا بد لنا الآن من البحث في مفهوم أنظمة الحكم وفقاً للدراسات العربية، وما تبنته في شأن مبدأ الفصل بين السلطات.

الفقرة الأولى

أنظمة الحكم وتعدد السلطات الدستورية

تبنت بعض الدول العربية نظام الحكم الملكي الوراثي الديمقراطي النيابي، وأقرته في دساتيرها، وبعضها الآخر، أقر بنظام الحكم الأميري الديمقراطي، وهناك عدد كبير من هذه الدول، أخذ بنظام الحكم الجمهوري

الديموقراطي البرلماني، كما أن معظم الدساتير العربية تضمنت أحكاماً تقضي بتوزيع السلطات بين هيئات متعددة، وبالتالي، لم تحصر السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة، بل إنها أقرّت بمبدأ ديموقراطية الحكم.

فالدستور الأردني، أقرّ بالنظام النيابي الملكي الوراثي (م 1) وصرّح بأن الأمة هي مصدر السلطات (م 24/ فقرة 1).

وأناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة (الذي يتألف من مجلسي الأعيان والنواب) والملك (م 25).

وأناط السطة التنفيذية بالملك الذي يتولاها بواسطة وزرائه (م 26) وأولى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها السلطة القضائية (م 27). أمّا دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أقر في مقدمته بنظام الحكم الديموقراطي النيابي.

ووزّع السلطات الاتحادية، بين المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيسه ونائبه، ومجلس وزراء الاتحاد، والمجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي (م 45).

وأقرّ دستور مملكة البحرين بنظام الحكم الملكي الدستوري الوراثي، والديموقراطي.

وأناط السلطة التشريعية بالملك والمجلس الوطني (الذي يتألف من مجلسين هما: مجلس الشورى ومجلس النواب).

وبموجب هذا الدستور يتولى الملك مع مجلس الوزراء، والوزراء السلطة التنفيذية (م 32/ فقرة ب).

وأناط السلطة القضائية بالمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (م 105).

أمّا الدستور التونسي، فقد أقر بنظام الحكم الجمهوري الديموقراطي، وأناط السلطة التشريعية بمجلسي النواب والمستشارين، والسلطة التنفيذية

أناطها برئيس الجمهورية وبمساعدة حكومة يرأسها وزير أول. وأولى المحاكم السلطة القضائية.

ولم يختلف عنه الدستور الجزائري لجهة إقراره بالنظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي، ولجهة توزيع السلطات بين ثلاث هيئات.

فحيث أنه، يتولى بموجبه رئيس الجمهورية والحكومة السلطة التنفيذية. ويتولى السلطة التشريعية المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وتتولى السلطة القضائية المحاكم المستقلة.

وأقر دستور جمهورية جزر القمر بنظام الحكم الجمهوري الديمقراطي النيابي ووَزَع السلطات إلى ثلاث:

- السلطة التنفيذية: يتولاها رئيس جمهورية اتحاد جزر القمر، والحكومة الاتحادية.

- السلطة التشريعية: يتولاها المجلس الاتحادي.

- السلطة القضائية: تمارسها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى.

كما أن دستور جمهورية دجيبوتي، تبنّى أيضاً نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي النيابي، ووَزَع السلطات في الدولة بين ثلاث هيئات هي:

- السلطة التنفيذية: يتولاها رئيس الجمهورية بمعاونة الحكومة.

- السلطة التشريعية: تتولاها الجمعية الوطنية.

- السلطة القضائية: تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى.

أمّا النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية، فقد أقرّ بنظام الحكم الملكي (م 5).

وقسّم السلطات في الدولة إلى ثلاث:

- السلطة القضائية: تتولاها المحاكم.

- السلطة التنفيذية: يتولاها الملك، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء.
- السلطة التنظيمية التي تختص في وضع الأنظمة واللوائح.
- وتبنى دستور جمهورية السودان، نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي اللامركزي وقسم السلطات إلى ثلاث:
- السلطة التنفيذية القومية: وتتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء القومي (م 49).
- الهيئة التشريعية القومية: وتتكون من المجلسين التاليين:
- (أ) المجلس الوطني.
- (ب) مجلس الولايات (م 83).
- السلطة القضائية: تُسند ولاية القضاء القومي في جمهورية السودان للسلطة القضائية القومية (م 123 فقرة 1).
- أما الدستور السوري، فقد أقرّ بنظام الحكم الجمهوري الديمقراطي الشعبي والاشتراكي وقسمت السلطات بموجبه، إلى ثلاث:
- السلطة التشريعية: يتولاها مجلس الشعب.
- السلطة التنفيذية: يتولاها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
- السلطة القضائية: تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.
- وأقرّ الدستور الصومالي، بنظام الحكم الجمهوري الديمقراطي النيابي وقسّم السلطات في الدولة إلى ثلاث هيئات:
- السلطة التشريعية: يتولاها المجلس الوطني (م 49).
- السلطة التنفيذية: تتولاها الحكومة (م 77).
- السلطة القضائية: يتولاها القضاء (م 92).

وتعتبر المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في الجمهورية (م 94).

أما الدستور العراقي فقد تبنى نظام الحكم الجمهوري النيابي (البرلماني) الديموقراطي الاتحادي (م 1)، وتتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس اختصاصاتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات (م 45).

وتتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد (م 46).

وتتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وتمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون (م 63).

أما السلطة القضائية، فتتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها (م 84).

ويختلف عنه النظام الأساسي لسلطنة عُمان، لجهة نظام الحكم، الذي يقوم على أساس الحكم السلطاني الوراثي ويتولى السلطان بمعاونة مجلس الوزراء ومجالس متخصصة السلطة التنفيذية في الدولة، واكتفى بالنص في المادة (58) منه على أن مجلس عُمان يتكون من مجلسي الشورى والدولة، ودون أن يحدد اختصاص كل منهما بل أحال ذلك إلى القانون، وبالتالي لم يتضمن هذا النظام أي أحكام تفصيلية وواضحة في شأن السلطة التشريعية.

أما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (م 60).

وفيما يتعلق بالقانون الأساسي لدولة فلسطين، فقد أقر بنظام الحكم الديموقراطي النيابي الذي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني (م 5).

وتتقسم السلطات بموجب هذا القانون إلى ثلاث:

- السلطة التشريعية: ويتولاها المجلس التشريعي الفلسطيني.
- السلطة التنفيذية: يتولى مجلس الوزراء الصلاحيات التنفيذية فيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي (م 63).
- السلطة القضائية: تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

أمّا الدستور القطري، فقد تبنى نظام الحكم الأميري الوراثي (م 8)، ويتولى بموجبه السلطة التشريعية مجلس الشورى (م 61)، والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير بمعاونة مجلس الوزراء (م 62)، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (م 63).

ولم يختلف عنه الدستور الكويتي من ناحية إقراره بنظام الحكم الأميري الوراثي الديمقراطي (م 4)، إلا أن هذا الدستور أولى الأمير ومجلس الأمة السلطة التشريعية (م 51).

وأناط السلطة التنفيذية بالأمير ومجلس الوزراء والوزراء، والسلطة القضائية أناطها بالمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

وأقر الدستور اللبناني، نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي البرلماني، الذي يتولى بموجبه السلطة التشريعية، مجلس النواب، ويتولى مجلس الوزراء السلطة الإجرائية.

وتتولى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، السلطة القضائية.

أما الدستور الليبي، فقد أقرّ بنظام الحكم الجمهوري الديمقراطي، وأولى مجلس قيادة الثورة الذي هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية صلاحية مباشرة أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب (م 18)، وتعيين مجلس للوزراء الذي يتكون من رئيس الوزراء، ووزراء وتعيين نواب لرئيس الوزراء، ووزراء بدون وزارة. ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة

الثورة (م 19). وتتولى المحاكم السلطة القضائية (م 28).

ومن الملاحظ هنا أن هذا الدستور، أناط أمر التشريع بمجلس قيادة الثورة.

ويختلف عنه في ذلك الدستور المصري، الذي أقرّ بنظام الحكم الجمهوري الديموقراطي الذي يقوم على أساس المواطنة (م 1) وأناط السلطة التشريعية بمجلس الشعب وأناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية والحكومة.

وتتولى بموجبه السلطة القضائية المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

أما الدستور المغربي، فقد أقرّ بنظام الحكم الملكي الوراثي الديموقراطي.

وأناط السلطة التنفيذية بالملك بمعاونة مجلس الوزراء.

وأناط السلطة التشريعية بالبرلمان الذي يتكون من مجلسين (مجلس النواب ومجلس المستشارين).

وأعطى الحق في ممارسة السلطة التشريعية للوزير الأول، ولأعضاء البرلمان على السواء، حيث منحهم حق التقدم باقتراح القوانين (م 52). وأولى الوزير الأول حق ممارسة السلطة التنظيمية (م 63).

وأولى السلطة القضائية للمحاكم (م 82).

وأقرّ، الدستور الموريتاني، نظام الحكم الجمهوري الديموقراطي، الذي يتولى بموجبه رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويترأس مجلس الوزراء.

ويمارس البرلمان (الذي يتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ)، السلطة التشريعية، وتتولى المحاكم السلطة القضائية.

وكذلك، أقرّ الدستور اليمني بنظام الحكم الجمهوري الديموقراطي النيابي وأناط السلطة التشريعية بمجلس النواب.

والسلطة التنفيذية أناطها برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .

وأولى السلطة القضائية للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

وهكذا يتضح لنا، من خلال دراستنا لأنظمة الحكم في الدساتير العربية، أن أغلبية هذه الدساتير، سواء أكان نظام الحكم المعتمد بموجبها ملكياً أو أميرياً، أو جمهورياً، اعتمدت مبدأ تعددية السلطات وتوزيعها إلى ثلاث: تشريعية وتنفيذية وقضائية .

ومن الملاحظ، أن كلاً من النظامين الأساسيين للحكم في المملكة العربية السعودية، ولسلطنة عُمان، لم يتضمن نصاً صريحاً على الأحكام الخاصة بالسلطة التشريعية .

كما أن الدستور الليبي، لم يتضمن النص على الأحكام الخاصة بالسلطة التشريعية، بل إنه أناط سلطة التشريع بمجلس قيادة الثورة .

وإذا كانت معظم الدساتير العربية، نصت على ديموقراطية الحكم، وعلى استقلالية السلطات في الدولة، إلا أنها أجازت التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

الفقرة الثانية

مدى استقلالية السلطات الدستورية والتوازن والتعاون بينها

إن استقلالية السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، تحول دون تجمع هذه السلطات في هيئة حاكمة واحدة، أو في يد شخص حاكم واحد، مما يؤدي إلى الاستبداد في الحكم دون حسيب أو رقيب . ومن جهة أخرى، فإن التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يؤمن عدم تجاوز حدود كل من هاتين السلطتين سواء، عن طريق إجراء الرقابة على أعمال الحكومة، ومنحها الثقة أو حجبها عنها من قبل البرلمان، أو حل

البرلمان من قبل السلطة التنفيذية، وذلك وفقاً لأحكام الدستور، أو عن طريق إصدار القوانين أو غير ذلك. فهذا التعاون والتوازن لا يمس بمبدأ الفصل بين السلطات أو استقلاليتهما، بل يشكل ضماناً أساسياً لاحترام حقوق الإنسان.

وقد أقرّت أغلبية الدساتير العربية بالمفهوم المرن لمبدأ الفصل بين السلطات، وأجازت هذا التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أولاً: التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الرقابة المتبادلة بينهما؛

يتحقق هذا التعاون والتوازن من خلال الرقابة المتبادلة بين هاتين السلطتين، وفقاً لأحكام الأنظمة الدستورية العربية.

1 - في الأنظمة الدستورية الملكية أو الأميرية أو السلطانية؛

إن هذا النوع من الأنظمة يعطي الملك أو الأمير أو السلطان صلاحيات عديدة، وأساسية، ولذلك، فإن التعاون والتوازن بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)، يبقى نسبياً، وتختلف نسبته بين نظام وآخر.

فالدستور الأردني الذي أناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة الذي يتكون من مجلسي الأعيان والنواب (م 62)، أعطى الملك صلاحية تعيين أعضاء مجلس الأعيان، وتعيين رئيسهم من بينهم وقبول استقالتهم (م 36)، وصلاحيات تعيين رئيس الوزراء وإقالته وتعيين الوزراء وقبول استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء (م 35)، وأيضاً صلاحية حل مجلس النواب (م 34/فقرة 3)، وحل مجلس الأعيان أو إعفاء أحد أعضائه من العضوية (م 34/فقرة 4).

كما أنه ينص على مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب بصورة مشتركة، عن السياسة العامة للدولة، بالإضافة إلى مسؤولية كل وزير أمام المجلس النيابي عن أعمال وزارته (م 51).

وتطرح الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب (م 53/فقرة

1) وإذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه وجب عليها أن تستقيل (م 53/ فقرة 2).

وإذا كان قرار عدم الثقة خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه (م 53/ فقرة 3). أما دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (المشار إليها بالاتحاد)، الذي يعطي رئيس الاتحاد صلاحية تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد، وقبول استقالته، وإعفائه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى، وتعيين نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد، والوزراء، وقبول استقالاتهم وإعفائهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد (م 54/ فقرة 5). يعطيه أيضاً، صلاحية حل المجلس الوطني الاتحادي بمرسوم يصدره بموافقة المجلس الأعلى للاتحاد، على أن يتضمن هذا المرسوم دعوة المجلس الجديد للانعقاد في أجل لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ مرسوم الحل، ولا يجوز حل المجلس مرة أخرى لنفس الأسباب (م 88).

ولم ينص هذا الدستور على مسؤولية مجلس الوزراء الاتحادي أمام المجلس الوطني الاتحادي بل نص على مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء سياسياً وبالتضامن أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد، عن تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج، ومسؤولية كل واحد منهم أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى عن أعمال وزارته أو منصبه (م 64). ونص أيضاً، على صلاحية أي عضو من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في توجيه الأسئلة إلى رئيس الوزراء أو نائبه الوزير المختص للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم (م 93).

في حين نجد أن دستور البحرين الذي نص على تأليف المجلس الوطني (الذي يتولى السلطة التشريعية) من مجلسي النواب والشورى، وأعطى الملك حق تعيين أعضاء مجلس الشورى (م 52)، وصلاحية حل مجلس النواب بمرسوم يبين فيه أسباب الحل (م 42/ فقرة ج)، أعطى بالمقابل مجلس النواب، صلاحية حجب الثقة عن الوزراء، حيث نص على مسؤولية كل وزير أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته، وعدم جواز طرح موضوع الثقة بالوزير

إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء من مجلس النواب إثر مناقشة استجواب موجه إليه، على أنه، لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه، وإذا قرر مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً من تاريخ قرار عدم الثقة، ويقدم استقالته فوراً (م 66).

ولا يطرح في مجلس النواب موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء. وإذا رأى ثلثا أعضاء مجلس النواب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، أحيل الأمر إلى المجلس الوطني للنظر في ذلك. وإذا أقرّ المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى الملك للبت فيه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء، وتعيين وزارة جديدة أو بحل مجلس النواب (م 67).

وبالتالي، فإن إعفاء رئيس مجلس الوزراء من مهامه في هذه الحالة يبقى متوقفاً على إرادة الملك.

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فإنه يعطي الملك، صلاحيات واسعة، حيث أنه يتولى بموجبه رئاسة مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها... (م 56).

ويعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء لمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي. ويعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة.

وللملك صلاحية حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه (م 57).

وله أيضاً صلاحية حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه (م 68).

ويبدو واضحاً أن هذا النظام أعطى الملك صلاحيات واسعة في شأن الحكم في المملكة.

كما أن النظام الأساسي لسلطنة عُمان، أعطى أيضاً السلطان، صلاحيات واسعة، ومن بينها رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، ورئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاساتها وتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم (م 42)، وأخضع أعضاء مجلس الوزراء للمسؤولية السياسية التضامنية أمام السلطان، عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، بالإضافة إلى مسؤولية كل منهم فردياً، أمام السلطان، عن طريقة أداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته (م 52). ومن الملاحظ أن هذا النظام، لم يرد فيه أي أحكام في شأن التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور القطري، الذي نص بشكل صريح وواضح على السلطة التشريعية، وعلى تعاونها وتوازنها مع السلطة التنفيذية وفقاً لأحكامه.

وقد أعطى هذا الدستور الأمير حق تعيين خمسة عشر عضواً (من بين الوزراء أو غيرهم) من أعضاء مجلس الشورى الذي يتولى سلطة التشريع ويتألف من خمسة وأربعين عضواً، ثلاثين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام السري المباشر (م 77)، وصلاحيات تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بأمر أميري.

وتشمل استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إعفائه من منصبه، جميع الوزراء (م 72). ويعين الأمير الوزراء بأمر أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويقبل استقالتهم ويعفيهم من مناصبهم بذات الأداة (م 73).

كما أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير، عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام

الأمير عن أداء واجباته وممارسة صلاحيته (م 123).

وللأمير صلاحية حل مجلس الشورى (الذي يتولى السلطة التشريعية ويتألف من 45 عضواً، ثلاثين منهم منتخبين، وخمسة عشر معينين من قبل الأمير)، بمرسوم يبين فيه أسباب الحل⁽¹⁾.

وبالمقابل، لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى أحد الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم (م 109). ولكل عضو منهم، الحق أيضاً، في توجيه الاستجواب إلى الوزراء في الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا يجوز توجيه الاستجواب إلا بموافقة ثلث أعضاء المجلس، ولا تجري مناقشة الاستجواب إلا بعد عشرة أيام على الأقل من توجيهه إلا في حالة الاستعجال وبشرط موافقة الوزير على تقصير المدة (م 110).

وكل وزير مسؤول أمام مجلس الشورى عن أعمال وزارته، ولا يجوز طرح الثقة عن الوزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه، ويكون طرح الثقة بناء على رغبته أو طلب موقع عليه من خمسة عشر عضواً، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الشأن قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب أو إبداء الرغبة، ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس (م 111).

وكذلك، ضمن الدستور الكويتي الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكامه (م 50). ونص على أن يتألف مجلس الأمة من خمسين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً لأحكام قانون الانتخاب. ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم

(1) تنص المادة 104 من الدستور القطري على أنه: «للامير أن يحل مجلس الشورى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أن لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. وإلى أن يجري انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع».

وظائفهم (م 80).

وأعطى الأمير صلاحية تعيين رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، وإعفائه من منصبه، وتعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم بناء على ترشيح مجلس الوزراء (م 56).

ويُعتبر رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، ويُسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته (م 58). ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم (م 99)، ولهم أيضاً، أن يوجهوا إليهم استجابات عن هذه الأمور. ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير. ويجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة على المجلس (م 100).

وكل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة، عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة، ويقدم استقالته فوراً. ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه. ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء. ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة (م 101).

ولا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به. ومع ذلك، إذا رأى مجلس الأمة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حال الحل، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معزلاً منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة (م 102).

وللأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تُبيّن فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فإذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد (م 107).

كما أن الدستور المغربي، أعطى الملك حق حل مجلسي البرلمان⁽¹⁾، أو أحدهما بظهير شريف (م 27).

وأعطاه أيضاً، حق تعيين الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، وإعفائهم من مهامهم. وإعفاء الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتهم (م 24).

وتكون الحكومة مسؤولة أمام الملك والبرلمان. (م 60).

وبإمكان الوزير الأول أن يطلب لدى مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يفضي به الوزير الأول في موضوع السياسة العامة أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

ولا يمكن سحب الثقة من الحكومة أو رفض النص إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على اليوم الذي طرحت فيه مسألة الثقة. ويؤدي سحب الثقة إلى استقالة جماعية (م 75).

ويمكن لمجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، وذلك بالموافقة على ملتمس الرقابة، ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقع على الأقل ربع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

(1) نصت المادة 36 من الدستور المغربي على أنه: «يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب، ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه».

لا تصح الموافقة على ملتمس الرقابة من لدن مجلس النواب إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس.

تؤدي الموافقة على ملتمس الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية إذا وقعت موافقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي ملتمس رقابة أمامه طيلة سنة (م 76). ولمجلس المستشارين الحق في التصويت على ملتمس توجيه تنبيه إلى الحكومة أو على ملتمس رقابة ضدها.

ولا يكون ملتمس توجيه التنبيه للحكومة مقبولاً إلا إذا وقع على الأقل ثلث أعضاء مجلس المستشارين، ولا تتم الموافقة عليه إلا بأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس، ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس.

ويبحث رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص التنبيه إلى الوزير الأول، وتتاح لهذا الأخير مهلة ستة أيام ليعرض أمام مجلس المستشارين موقف الحكومة من الأسباب التي أدت إلى توجيه التنبيه إليها.

ولا يكون ملتمس الرقابة مقبولاً أمام مجلس المستشارين إلا إذا وقع على الأقل ثلث أعضائه، ولا تتم الموافقة عليه إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الذي يتألف منهم، ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس.

وتؤدي الموافقة على ملتمس الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، وإذا وافق مجلس المستشارين على ملتمس رقابة فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي رقابة أمامه طيلة سنة (م 77).

وهكذا يتضح لنا، أن التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هو نسبي لجهة الرقابة المتبادلة بينها، في الأنظمة الديمقراطية الملكية أو الأميرية. ولا بد لنا الآن من البحث في مدى التوازن بين هاتين السلطتين في ظل الأنظمة الديمقراطية الجمهورية.

2 -- في الأنظمة الدستورية الجمهورية:

إن أغلبية الأنظمة الدستورية الجمهورية أقرّت بالتوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في عملية الرقابة المتبادلة بينهما. وتختلف نسبة هذا التوازن بين نظام دستوري وآخر. والبعض من هذه الأنظمة الدستورية، لم يتضمن أي أحكام في شأن حل البرلمان، ولا سيما دستور، جيبوتي ولسودان، والقانون الأساسي لدولة فلسطين.

وسنبحث، الآن في أحكام هذه الدساتير ومن ثم نكمل البحث في أحكام الدساتير الأخرى في شأن الرقابة المتبادلة بين هاتين السلطتين.

أ - أحكام الدساتير التي لم تتضمن ما ينص على حل البرلمان:

لقد نص دستور دجيبوتي على صلاحية رئيس الجمهورية في تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة بناء على اقتراحه، وإنهاء مهامهم ومسؤوليتهم أمام رئيس الجمهورية (م 33)، وبالإضافة إلى ذلك، نص على وجوب تقديم الحكومة حساباً دورياً عن عملها وأدائها إلى الجمعية الوطنية التي تتولى استجواب الحكومة، أو الوزير أو عدة وزراء.

ولا يمكن أن يجري هذا الاستجواب، إلاّ بناء على اقتراح عشرة نواب على الأقل، ويتم في جلسة خاصة وبتاريخ يحدّده مكتب الجمعية. ويمكن أن يستتبع النقاش تصويت الجمعية على الحل المقترح من قِبَل واضعي الاستجواب.

ومع افتتاح كل دورة، يقدم رئيس الوزراء تقريراً إلى الجمعية الوطنية عن حالة المناطق، وإنجازات الحكومة واتجاهاتها السياسية الكبيرة، ويستتبع ذلك نقاشاً (م 61).

ولم يرد في هذا الدستور، أي أحكام في شأن حل الجمعية الوطنية. وكذلك هو الأمر، بالنسبة للدستور السوداني، الذي لم يرد فيه أي أحكام في شأن حل المجلس الوطني.

وفيما عدا ذلك، فقد نص هذا الدستور بشكل صريح وواضح في المادة (74) منه على أن:

«(1) الوزير القومي مسؤول أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء القومي والمجلس الوطني.

(2) الوزراء القوميون مسؤولون مسؤولية تضامنية وفردية أمام المجلس الوطني عن أداء مجلس الوزراء القومي.

(3) الوزير القومي ملزم بقرارات مجلس الوزراء القومي.

(4) الاقرار بالذمة المالية وحظر الأعمال الخاصة».

ومن بين المهام التي يمارسها المجلس الوطني، مراقبة أداء السلطة التنفيذية القومية، واستدعاء الوزراء القوميين لتقديم تقارير عن الأداء التنفيذي للحكومة بصورة عامة، أو لوزارات بعينها أو لنشاط معين. ويجوز له استجواب الوزراء القوميين عن أدائهم أو أداء وزاراتهم، وأن يوصي لرئيس الجمهورية في جلسة لاحقة بعزل الوزير القومي إذا اعتبر فاقداً لثقة المجلس الوطني (م 91/ الفقرات هـ، ز، ح). ويجوز لأعضاء الهيئة التشريعية القومية في أي من المجلسين (المجلس الوطني ومجلس الولايات)، وفي إطار صلاحيات المجلس المعني ووفق لائحته توجيه أسئلة للوزير القومي حول أي موضوع يتعلق بالمهام المسندة إليه، وعلى الوزير أن يوافي المجلس المعني بالاجابة على وجه السرعة (م 103) ومع مراعاة لائحة المجلس المعني يجوز لأي من مجلسي الهيئة التشريعية القومية أو أي من لجانها أن يطلب من أي وزير قومي أن يدلي شخصياً ببيان حول أي موضوع ذي شأن (م 104). ويجوز للمجلس الوطني أو لأي لجنة من لجانه استدعاء أي موظف عام أو أي شخص آخر باستثناء رئيس الجمهورية ونائبيه، للإدلاء بشهادة أو إبداء رأي للمجلس أو لأي لجنة من لجانه.

ولا يجوز التحقيق في أية مسألة تقع ضمن المسؤولية المباشرة للسلطة التنفيذية القومية إلا بعد إخطار رئيس الجمهورية (م 105).

وكذلك، لم يتضمن القانون الأساس المعدّل للسلطة الوطنية الفلسطينية، أي أحكام في شأن حل المجلس التشريعي ولم يجز أيضاً حله أو تعطيله في حالة الطوارئ (م 113).

ولكنه، توسع في احكامه في شأن رقابة المجلس التشريعي على أعمال مجلس الوزراء. فقد نص في المادة (66) على أنه: «فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاه من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب.

- يتم التصويت على الثقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين ما لم تقرر الأغلبية المطلقة خلاف ذلك.

- تمنح الثقة بالحكومة إذا صوتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي».

ونصت المادة (74) على أن: «رئيس الوزراء مسؤول أمام رئيس السلطة الوطنية عن أعماله وعن أعال حكومته.

- الوزراء مسؤولون أمام رئيس الوزراء كل في حدود اختصاصه وعن أعمال وزارته.

- رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي».

ونصت المادة 77 على أنه: «يجوز لعشرة أعضاء من المجلس التشريعي التقدم بطلب إلى رئيس المجلس لعقد جلسة خاصة لطرح الثقة بالحكومة أو بأحد الوزراء بعد استجوابه.

- يتم تحديد موعد أول جلسة بعد مضي ثلاثة أيام على تقديم الطلب ولا يجوز أن يتجاوز موعدها أسبوعين من ذلك التاريخ».

ونصت المادة 78 على أنه: «يتم حجب الثقة عن رئيس الوزراء وحكومته بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي».

- يترتب على حجب الثقة عن رئيس الوزراء وحكومته انتهاء ولايتهم.

- عند انتهاء ولاية رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يمارسون أعمالهم مؤقتاً باعتبارهم حكومة تسيير أعمال ولا يجوز لهم أن يتخذوا من القرارات إلا ما هو لازم وضروري لتسيير الأعمال التنفيذية لحين تشكيل الحكومة الجديدة».

ونصت الفقرة (3) من المادة (56) على الحق لكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي بتوجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم ولا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجواب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية (م 56 فقرة 3).

ويجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس. ويترتب على سحب الثقة انتهاء ولاية من سحبته منه (م 57).

أما دستور جمهورية جزر القمر، فلم يرد فيه ما ينص بشكل صريح وواضح على الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك، لم يرد في الدستور الليبي أي أحكام خاصة في شأن السلطة التشريعية وصلاحياتها في الرقابة على أعمال الحكومة. واقتصر في النص على إعطاء مجلس قيادة الثورة (وهو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية) صلاحية مباشرة أعمال السيادة العليا والتشريع (م 18)، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء الذين يتكون منهم مجلس الوزراء وإقالتهم وقبول استقالاتهم من

مناصبهم، على أن استقالة رئيس مجلس الوزراء يترتب عليها استقالة مجلس الوزراء، الذي يعتبر مسؤولاً عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة، ودون إخلال بالمسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء، يُعتبر كل وزير مسؤولاً عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء (م 19).

ب - أحكام الدساتير الأخرى في شأن التعاون والتوازن بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)؛

تختلف نسبة التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في شأن الرقابة المتبادلة بينهما، بين دستور وآخر.

فالدستور التونسي الذي ينص على تولي مجلسي النواب والمستشارين السلطة التشريعية، يعطي رئيس الجمهورية صلاحية تعيين بعض أعضاء مجلس المستشارين (م 19/ فقرة أخيرة)، وحق تعيين الوزير الأول وبقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول (م 50).

وحق إنهاء مهام الحكومة أو عضو منها تلقائياً أو باقتراح من الوزير الأول (م 51). ويُخضع الحكومة للمساءلة عن تصرفها لدى رئيس الجمهورية (م 59).

ويعطي هذا الدستور لكل عضو بمجلس النواب الحق في أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة كتابية أو شفاهية. وتخصص جلسة دورية للأسئلة الشفاهية لأعضاء مجلس النواب وأجوبة الحكومة. ويمكن أن تخصص الجلسة الدورية لحوار بين مجلس النواب والحكومة حول السياسات القطاعية، كما يمكن تخصيص حصة من الجلسة العامة للإجابة عن الأسئلة الشفاهية بشأن مواضيع الساعة (م 61).

ويمكن لمجلس النواب أن يعارض الحكومة في مواصلة تحمل مسؤولياتها، إذا تبين له أنها تخالف السياسة العامة للدولة، ويكون ذلك بالاقتراع على لائحة لوم. ولا يمكن تقديم هذه اللائحة إلا إذا كانت معللة وممضاة من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يقع الاقتراع عليها إلا بعد مضي

ثمان وأربعين ساعة على تقديمها. ويقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة التي يقدمها الوزير الأول إذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب (م 62). ويمكن لرئيس الجمهورية إذا صادق مجلس النواب على لائحة لوم ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أثناء نفس المدة النيابية إما أن يقبل استقالة الحكومة أو أن يحل مجلس النواب. ويتحتم أن ينص الأمر المتخذ لحل مجلس النواب على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً (م 63).

وكذلك، فإن الدستور الجزائري الذي ينص على تكوين البرلمان من غرفتين: مجلس الشعب الوطني ومجلس الأمة (م 98)، يعطي رئيس الجمهورية صلاحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة (م 101)، وتعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه (م 77/فقرة 5)، وتعيين أعضاء الحكومة (م 79)، وتعيين رئيس حكومة جديد، في حالة استقالة الحكومة، عند عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على البرنامج المعروض عليه (م 81).

وإذا لم تحصل من جديد موافقة المجلس الشعبي الوطني ينحل وجوباً، وتستمر الحكومة القائمة في تسيير الشؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني وذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر (م 82).

ويمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، ورئيس الحكومة. وتجري هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة أشهر (م 129).

ويراقب البرلمان عمل الحكومة، من خلال تقديم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه.

ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه على ضوء مناقشته العامة في المجلس، ويقدم رئيس الحكومة عرضاً حول برنامجه لمجلس الأمة (م 80).

وتقدم الحكومة سنوياً إلى المجلس الشعبي الوطني بياناً عن السياسة العامة. وتعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة. ويمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة.

كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني (م 84)، الذي يحق له، لدى مناقشة بيان السياسة العامة، أن يصوت على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة.

ولا يقبل هذا الملمس إلا إذا وقع (7/1) عدد النواب على الأقل (م 135) وتتم الموافقة على ملتمس الرقابة بتصويت أغلبية ثلثي النواب.

ولا يتم التصويت إلا بعد ثلاثة أيام من تاريخ إيداع ملتمس الرقابة (م 136). إذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة، يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية (م 137).

أما الدستور السوري، فقد تضمن في مواده، ما ينص على صلاحية رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه، على أن تجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل، وعلى عدم جواز حل هذا المجلس أكثر من مرة لسبب واحد (م 107).

وبالمقابل يتمتع مجلس الشعب بصلاحية حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء (م 71/ فقرة 8)، على أنه لا يجوز حجب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الوزارة أو أحد الوزراء، ويكون طلب حجب الثقة بناء على اقتراح يقدم من خمسة أعضاء من مجلس الشعب على الأقل، ويتم حجب هذه الثقة بأغلبية أعضاء المجلس، وفي حال حجبها عن الوزارة يجب أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية كما يجب على الوزير الذي حُجبت الثقة عنه تقديم استقالته (م 72).

وبالإضافة إلى ذلك، يخضع رئيس مجلس الوزراء والوزراء الذين يسميهم رئيس الجمهورية ويقبل استقالتهم ويتولى إعفاءهم من مناصبهم (م 95)، للمساءلة أمامه عن أعمالهم (م 117). وتتقدم الوزارة عند تشكيلها

ببيان عن سياستها العامة وبرامج عملها إلى مجلس الشعب.

وتتقدم إليه أيضاً، ببيان في كل سنة، عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الإنتاج (م 118).

ويستطيع مجلس الشعب من خلال هذه البيانات المقدمة إليه من الحكومة ممارسة الرقابة على أعمالها.

أمّا الدستور الصومالي، فقد اقتصر في النص على أن تتقدم الحكومة إلى المجلس الوطني وتعرض مسألة الثقة بها في خلال ثلاثين يوماً من تشكيلها، وللحكومة بعد ذلك أن تتقدم بمثل هذا الطلب في أي وقت تراه.

ويعلن هذا المجلس عن ثقته أو عدم ثقته بناء على طلب مسبب يوافق عليه بالأغلبية العادية في اقتراح علني.

ويعرض طلب سحب الثقة في أي وقت بناء على طلب مسبب مقدم من عشرة أعضاء على الأقل ولا تجري المناقشة فيه قبل انقضاء خمسة أيام على الأقل من تقديمه ويوافق عليه بالأغلبية المطلقة في اقتراح علني.

ويستلزم اقتراح المجلس بعدم الثقة الاستقالة الجماعية للحكومة.

وتبقى الحكومة المستقلة في مركزها للإشراف على الأعمال التنظيمية الضرورية للإدارة إلى أن تتولى الحكومة الجديدة الحكم (م 82).

وبالمقابل، لرئيس الجمهورية حق حل المجلس الوطني قبل نهاية مدته وذلك بعد سماع وجهة نظر رئيس المجلس كلما وجد أن المجلس غير قادر على أداء وظائفه أو كان يؤديها بطريقة تسيء إلى السير العادي للنشاط التشريعي.

ويعلن رئيس الجمهورية في قرار الحل الدعوة إلى الانتخابات الجديدة التي يجب أن تجري خلال ستين يوماً من تاريخ الحل.

ولا يجوز حل المجلس خلال السنة الأولى من مدته أو خلال السنة الأخيرة لرئاسة رئيس الجمهورية.

وفي جميع الأحوال يظل المجلس المنحل قائماً بجميع سلطاته حتى تاريخ إعلان نتائج انتخابات المجلس الجديد (م 53) أما الدستور العراقي، فقد نص في المادة (58) في الفقرة الثانية منها، على صلاحية مجلس النواب في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

ونصت الفقرة السابعة من هذه المادة (58) على أنه: «لعضو مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ولكل منهم الإجابة عن أسئلة الأعضاء وللسائل وحده حق التعقيب على الإجابة.

- يجوز لخمسة وعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات، ويقدم إلى رئيس مجلس النواب، ويحدد رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء موعداً للحضور أمام مجلس النواب لمناقشته.

- لعضو مجلس النواب وبموافقة خمسة وعشرين عضواً توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ولا تجري المناقشة في الإجابة إلا بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه».

ونصت الفقرة الثامنة من هذه المادة (58) على أنه: «لمجلس النواب سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية المطلقة ويعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من خمسين عضواً، إثر مناقشة استجواب موجه إليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب إلا بعد سبعة أيام في الأقل من تاريخ تقديمه.

- لرئيس الجمهورية تقديم طلب لمجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

- لمجلس النواب بناء على طلب خمس (5/1) أعضائه سحب الثقة

من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء، وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب.

- يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

- تعد الوزارة مستقيلة في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

- في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الأمور اليومية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، إلى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد....».

ونصت المادة (61) من هذا الدستور على أنه: «أولاً: يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناء على طلب من ثلث أعضائه أو بطلب من رئيس مجلس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقياً ويواصل تصريف الأمور اليومية».

أما الدستور اللبناني، فقد نص في المادة (65/ فقرة 4) على منح رئيس الجمهورية، الحق في الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة، في حال امتناع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متوالين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى (م 65/ فقرة 4).

وفي حال إبداء المجلس النيابي (بناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل)، اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم قانوناً، بإعادة النظر في الدستور وطلب رئيس المجلس من الحكومة وضع مشروع قانون في شأن هذا الاقتراح، وموافقة الحكومة بأكثرية الثلثين، وجب عليها وضع مشروع التعديل وطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر، وإذا لم توافق، فعليها إعادة القرار إلى المجلس لدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذي يتألف منهم قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذٍ إمّا إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر (م 77) وإذا قرر مجلس الوزراء بناء على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحالة تجتمع الهيئات الانتخابية، وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور⁽¹⁾، ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

وتستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد .

وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن، ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور (م 55).

ومن جهة أخرى، يتوجب على الحكومة (التي يتم تشكيلها بناء على استشارات نيابية يجريها رئيس مجلس الوزراء الذي يوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها)، أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة

(1) تنص المادة 25 من الدستور اللبناني على أنه: «إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة، وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة 24 وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر».

صلاحياتها قبل نيلها الثقة، ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال (م 64/فقرة 2) وتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس مجلس الوزراء يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة⁽¹⁾، ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة، حيث ينفرد رئيس الجمهورية بالتوقيع عليها (م 64/ فقرة 4).

وحق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزراء المقصودين بذلك (م 37). وعند نزع الثقة من الحكومة من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة، تعتبر الحكومة مستقيلة (م 69/ فقرة و).

وكذلك نص الدستور المصري، بصراحة ووضوح على السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس الشعب، وعلى ممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (م 86).

وأوجب على رئيس مجلس الوزراء أن يقدم برنامج الوزارة خلال ستين يوماً من تاريخ تأليفها إلى مجلس الشعب أو في أول اجتماع له إذا كان غائباً. وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية، أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة... (م 133).

ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم. وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء (م 124). وكذلك لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه

(1) تنص المادة (53/ فقرة 2) على أنه: «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها».

استجابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم. وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة (م 125). والوزراء هم مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته.

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس.

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس (م 126) ولمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب.

وفي حالة تقرير المسؤولية، يُعدّ المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه. ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلى إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. وإذا رفض اقتراح بمسؤولية رئيس مجلس الوزراء، فلا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في ذات دور الانعقاد (م 127).

وإذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه.

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا تقررَت مسؤوليته أمام مجلس الشعب (م 128).

ولا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة، وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر.

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يتجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب (م 136). أمّا الدستور الموريتاني فقد أعطى رئيس الجمهورية صلاحية حل الجمعية الوطنية، بعد استشارة الوزير الأول ورؤساء الغرفتين (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ). وبعد، ثلاثين يوماً على الأقل وستين يوماً على الأكثر من حل هذه الجمعية، تجري الانتخابات العامة الجديدة للجمعية الوطنية، التي يجب أن تجتمع خلال الأيام الخمسة عشر التالية لانتخابها.

ولا يجوز اللجوء إلى حل الجمعية الوطنية من جديد طيلة الاثني عشر شهراً التي تلي هذه الانتخابات (م 31). ومن جهة أخرى، يقدم الوزير الأول سنوياً، في دورة نوفمبر، تقريراً للجمعية الوطنية حول نشاط الحكومة للسنة المنصرمة ويعرض الخطوط العامة لبرنامجها للسنة المقبلة (م 73).

ويعتبر الوزير الأول بالتضامن مع الوزراء مسؤولاً أمام الجمعية الوطنية وينتج تعريض المسؤولية السياسية للحكومة عن مسألة الثقة وملتزم الرقابة. ويستخدم هذا الوزير بعد مداولات مجلس الوزراء مسؤولية الحكومة عند الاقتضاء أمام الجمعية الوطنية حول برنامج أو بيان سياسي عام.

وللجمعية الوطنية أن تطعن في مسؤولية الحكومة بالتصويت على ملتزم رقابة، ويشترط في ملتزم رقابة مقدم من طرف أحد النواب أن يحمل بالتصريح هذا العنوان وتوقيع صاحبه.

ولا يقبل الملتزم إلا إذا كان يحمل توقيع ثلث أعضاء الجمعية الوطنية على الأقل. ولا يقع التصويت إلا بعد ثمان وأربعين ساعة من إيداع مسألة الثقة أو ملتزم الرقابة (م 74).

ويؤدي التصويت المناوئ أو المصادقة على ملتزم الرقابة إلى الاستقالة

الفورية للحكومة ولا يحصلان إلا بأغلبية نواب الجمعية الوطنية، وتحسب فقط الأصوات المناوئة أو الأصوات المؤيدة للمتمس رقابة.

وتظل الحكومة المستقلة تسير الأعمال الجارية إلى أن يعين رئيس الجمهورية وزيراً أولاً وحكومة جديدين.

وإذا رفض متمس رقابة، ليس لموقعه أن يتقدموا بملتمس جديد في الدورة نفسها عدا الحالة المبينة في الفقرة التالية:

للووزير الأول بعد مداولة مجلس الوزراء أن يستخدم مسؤولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية للتصويت على نص.

وفي هذه الحالة يعتبر النص مصادقاً عليه ما لم يتم التصويت على متمس رقابة مقدّم في الأربع والعشرين ساعة اللاحقة، طبقاً في الشروط الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة. وللوزير الأول أن يطلب من مجلس الشيوخ المصادقة على بيان سياسي عام (م 75). وإذا حدث تغييرات للحكومة في أقل من ستة وثلاثين شهراً إثر تصويت مناوئ أو متمس رقابة، لرئيس الجمهورية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية أن يحل هذه الأخيرة. وفي هذه الحالة تنظم انتخابات جديدة في فترة لا تتجاوز أربعين يوماً. وتجتمع الجمعية الوطنية وجوباً خلال ثلاثة أسابيع بعد انتخابها (م 77).

وتجدر الإشارة إلى أن الوزير الأول الذي يعينه رئيس الجمهورية وينهي وظائفه، والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير الأول وينهي وظائفهم بناء على استشارته، هم مسؤولون أيضاً أمام رئيس الجمهورية (م 30).

وكذلك، نص الدستور اليمني على أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة (م 133) وأن رئيس الوزراء يختار أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ويطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب (م 132).

فحيث أنه، يقدم رئيس مجلس الوزراء خلال خمسة وعشرين يوماً على الأكثر من تاريخ تشكيل الحكومة برنامجها العام إلى مجلس النواب للحصول على الثقة بالأغلبية لعدد أعضاء المجلس، وإذا كان المجلس في غير انعقاده العادي دعي إلى دورة انعقاد غير عادية، ولأعضاء المجلس وللمجلس ككل التعقيب على برنامج الحكومة، ويعتبر عدم حصول الحكومة على الأغلبية المذكورة بمثابة حجب الثقة (م 86).

ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً مسؤولية جماعية وفردية، ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أن يجيب عليه، ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة (م 96).

ولكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو وزرائه لمحاسبتهم عن الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة (م 97).

ولمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة، ولا يجوز طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب يوجه إلى رئيس الوزراء أو من ينوب عنه، ويجب أن يكون الطلب موقفاً من ثلث أعضاء المجلس، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره بالطلب قبل سبعة أيام على الأقل من تقديمه، ويكون سحب الثقة من الحكومة بأغلبية أعضاء المجلس (م 98).

ومن جهة أخرى، لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبعد استفتاء الشعب، ويجب أن يشتمل قرار الحل على الأسباب التي بني عليها، وعلى دعوة الناخبين لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل (م 101/ فقرة أ). ولرئيس الجمهورية حق الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة دون حاجة إلى استفتاء، في الأحوال الآتية:

1 - «إذا لم تفز الانتخابات إلى أغلبية تمكن رئيس الجمهورية من

تكليف من يشكّل الحكومة وتعذر تشكيل حكومة ائتلاف».

2 - إذا حجب مجلس النواب الثقة عن الحكومة أكثر من مرتين متتاليتين ما لم يكن الحجب بسبب التعارض مع احكام البند - 1 - من الفقرة - ب - من هذه المادة.

3 - إذا سحب المجلس الثقة من الحكومة أكثر من مرتين خلال سنتين متتاليتين، وفي كل الأحوال إذا لم يتضمن قرار الحل أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة دعوة الناخبين خلال الستين يوماً التالية لصدور قرار الحل أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو لم تجر الانتخابات في الموعد المحدد اعتبر القرار باطلاً، ويجتمع المجلس بقوة الدستور، فإذا أجريت الانتخابات يجتمع المجلس الجديد خلال العشرة أيام التالية لإتمام الانتخابات. فإذا لم يدع للانعقاد، اجتمع بحكم الدستور في نهاية الأيام العشرة المشار إليها، وإذا حل المجلس فلا يجوز حله مرة أخرى للسبب نفسه، كما لا يجوز حل المجلس في دورة انعقاده الأولى (م 101/ فقرة ب (1)، (2) (3)).

وأخيراً، تجدر الإشارة، إلى أن بعض الدساتير العربية، نصت بشكل صريح وواضح على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية عن الأعمال التي يقوم بها أثناء تأديته لوظائفه فيما عدا جرائم الخيانة العظمى أو التآمر على النظام الدستوري، أو خرق الدستور، ويكون قرار الاتهام بناء على اقتراح مقدم من عدد معين من أعضاء مجلس النواب أو الشعب أو المجلس الوطني، ولا يصدر قرار الاتهام إلاّ بأغلبية معينة من أعضاء المجلس (كأغلبية ثلثي الأعضاء)، وذلك وفقاً لما هو محدد في كل دستور.

ثانياً: مدى التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إصدار القوانين؛

إن أغلبية الدساتير العربية، تعطي الحكومة والبرلمان، حق اقتراح القوانين، ولا يمكن أن يصدر القانون إلاّ بعد إقراره في البرلمان والتصديق

عليه من قبل رئيس الجمهورية أو الملك أو السلطان أو الأمير، وفقاً لنظام الحكم المنصوص عليه في هذه الدساتير.

1 - في الأنظمة الديمقراطية الملكية أو الأميرية:

تختلف نسبة التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في شأن إصدار القوانين بين نظام دستوري وآخر.

فالدستور الأردني، يعطي رئيس الوزراء حق عرض مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له الحق في قبوله أو تعديله أو رفضه، وفي جميع الحالات، يرفع هذا المشروع إلى مجلس الأعيان، ولا يمكن أن يصدر القانون إلا بعد إقراره من قبل المجلسين (مجلس النواب والأعيان)، وتصديق الملك عليه (م 91). وإذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين، وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها (م 92). وكل مشروع قانون أقره مجلسا الأعيان والنواب يرفع إلى الملك للتصديق عليه. وإذا لم يصدّق الملك على القانون، فله في غضون ستة أشهر من تاريخ رفعه إليه، أن يرده إلى المجلس مشفوعاً ببيان أسباب عدم التصديق. وإذا أقره مجلسا الأعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ إصداره.

وإذا لم تحصل أكثرية الثلثين فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال تلك الدورة على أنه يمكن لمجلس الأمة أن يعيد النظر في المشروع المذكور في الدورة العادية التالية (م 93).

ويعطي هذا الدستور، أيضاً، الحق لمجلس الأعيان والنواب، في اقتراح القوانين حيث أنه، يجيز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من هذين المجلسين اقتراح القوانين، على أن يحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في

صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها. وفي حال رفضه من قبل المجلس، فلا يجوز تقديمه في الدورة نفسها (م 95).

ويبدو، من خلال ما تقدم، أن التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في شأن إصدار القوانين هو نسبي، وأن هذا الإصدار يتوقف على موافقة السلطة التنفيذية، وخاصة، أن أعضاء مجلس الأعيان يتم تعيينهم من قبل المالك، وبالتالي، فإن إبداء رأيهم في شأن إقرار القوانين يأتي متوافقاً مع إرادة الملك.

وكذلك إن التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، في شأن إصدار القوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نسبي أيضاً، ويظهر ذلك من خلال إعطاء الدستور لمجلس الوزراء صلاحية إعداد مشروع القانون وعرضه على المجلس الوطني الاتحادي وعرضه أيضاً على رئيس الاتحاد للموافقة عليه، وعلى المجلس الأعلى للتصديق عليه. ويوقع رئيس الاتحاد القانون بعد تصديقه من المجلس الأعلى ويصدره. وإذا أدخل المجلس الوطني الاتحادي تعديلاً على مشروع القانون، ولم يكن هذا التعديل مقبولاً لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى، أو إذا رفض المجلس الوطني الاتحادي المشروع، فإن لرئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أن يعيده إلى المجلس الوطني الاتحادي. فإذا أجرى المجلس الوطني الاتحادي في ذلك أي تعديل لم يكن مقبولاً لدى رئيس الاتحاد، أو رأى المجلس الأعلى أو المجلس الوطني الاتحادي رفض المشروع، كان لرئيس الاتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه (م 110). وهذا يعني، أن إصدار القانون يتوقف على موافقة رئيس الاتحاد وتصديق المجلس الأعلى عليه.

ولم يعطِ هذا الدستور للمجلس الوطني الاتحادي حق اقتراح القوانين.

كما أن دستور البحرين، يعطي الملك، حق اقتراح القوانين والتصديق عليها، وإصدارها. ويعتبر القانون بموجبه، مصدقاً عليه، ويصدره، الملك إذا

مضت ستة أشهر من تاريخ رفعه إليه من مجلسي الشورى والنواب دون أن يردّه إلى المجلسين لإعادة النظر فيه. ومع مراعاة الأحكام الخاصة بتعديل الدستور، إذا رد الملك، خلال هذه الفترة مشروع القانون إلى مجلسي الشورى والنواب بمرسوم مسبب، لإعادة النظر فيه، حدد ما إذا كانت هذه الإعادة تتم في ذات دور الانعقاد أو في الدور التالي له.

وإذا أعاد كل من مجلس الشورى، ومجلس النواب أو المجلس الوطني إقرار المشروع بأغلبية ثلثي أعضائه، صدق عليه الملك، وأصدره في خلال شهر من إقراره للمرة الثانية (م 35).

وهكذا يكون التعاون في شأن إصدار القوانين بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، متوازناً نسبياً، فحيث أن الموافقة على الإصدار تتوقف على إرادة الملك، خاصة أن أعضاء مجلس الشورى (الذي يشارك مجلس النواب في عملية إقرار القوانين)، يتم تعيينهم من قبل الملك.

أما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فإنه اقتصر في النص على أن السلطة التنظيمية تختص بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى (م 67). وللملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك، وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور (م 69). وتصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية (م 70).

وبالتالي، فإن المرجع الأخير في إصدار الأنظمة هو الملك.

وكذلك، فإن النظام الأساسي لسلطنة عُمان، اقتصر في نصه، على إعطاء السلطان صلاحية إصدار القوانين والتصديق عليها (م 42)، ودون أن يتضمن أي تفاصيل في هذا الشأن.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور القطري، الذي جاء أكثر تفصيلاً

ووضوحاً في شأن إصدار القوانين، حيث أعطى كل عضو من أعضاء مجلس الشورى حق اقتراح القوانين، على أن يحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه، وعرضه على المجلس بعد ذلك، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه في صيغة مشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادة للمجلس في دور الانعقاد ذاته أو الذي يليه.

وكل اقتراح قانون رفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته (م 105).

وكل مشروع قانون أقره مجلس الشورى يرفع إلى الأمير للتصديق عليه. وإذا لم يرَ الأمير التصديق على مشروع القانون، رده إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفعه إليه مشفوعاً بأسباب عدم التصديق. وإذا رُدَّ مشروع القانون خلال هذه المدة، وأقره مجلس الشورى مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره (م 106). ولمجلس الوزراء حق اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، على أن تعرض على مجلس الشورى لمناقشتها، وفي حال الموافقة عليها تُرفع للأمير،. للتصديق عليها وإصدارها، وفقاً لأحكام هذا الدستور (م 121/ فقرة 1).

أمّا الدستور الكويتي، فقد أعطى الأمير حق اقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها، ويكون الإصدار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه من مجلس الأمة. وتخفض هذه المدة إلى سبعة أيام في حالة الاستعجال، ويكون تقرير صفة الاستعجال بقرار من مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم. ويعتبر القانون مصدقاً عليه ويصدر إذا مضت المدة المقررة للإصدار دون أن يطلب رئيس الدولة إعادة نظره (م 65).

ويكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم مسبب، فإذا أقره مجلس الأمة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه إليه. فإن لم تحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه. فإذا عاد مجلس الأمة

في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه إليه (م 66).

وأعطى هذا الدستور أيضاً، لعضو مجلس الأمة حق اقتراح القوانين. وكل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة، لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته (م 109).

أما الدستور المغربي، فقد أعطى، الوزير الأول وأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين (م 52).

ويتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو اقتراح قانون بغية التوصل إلى اتفاقهما على نص واحد، ويتداول المجلس المعروض عليه الأمر أولاً في نص مشروع القانون المقدم من الحكومة أو نص اقتراح القانون المسجل في جدول أعماله، ويتداول المجلس المحال إليه نص سبق أن صوت عليه المجلس الآخر في النص المحال إليه.

وإذا لم يتأت إقرار مشروع أو اقتراح قانون بعد مناقشته مرتين في كلا المجلسين، أو مرة واحدة في كل منهما إذا أعلنت الحكومة الاستعجال، يجوز للحكومة أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة من أعضاء المجلسين يناط بها اقتراح نص بشأن الأحكام التي ما زالت محل خلاف، ويمكن الحكومة أن تعرض النص الذي تقترحه اللجنة الثنائية المختلطة على المجلسين لإقراره، ولا يجوز في هذه الحالة قبول أي تعديل إلاّ بموافقة الحكومة.

وإذا لم تتمكن اللجنة الثنائية المختلطة من اقتراح نص مشترك أو إذا لم يقر المجلسان النص الذي اقترحه يجوز للحكومة أن تعرض على مجلس النواب مشروع أو اقتراح القانون بعد أن تدخل عليه عند الاقتضاء ما تتبناه من التعديلات المقترحة خلال المناقشة البرلمانية، وفي هذه الحالة لا يمكن لمجلس النواب أن يقر نهائياً النص المعروض عليه إلاّ بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم (م 58).

ويصدر القانون عن البرلمان بالتصويت (م 45).

ويبدو من خلال ما تقدم، أن التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في عملية إصدار القوانين، هو نسبي في الأنظمة الديمقراطية الملكية أو الأميرية، وتختلف نسبته بين نظام وآخر، وهو يتطلب مشاركة السلطتين في شأن إصدار القوانين، مع احتفاظ كل سلطة باختصاصها في هذا الشأن وفقاً لأحكام الدستور، ودون الإخلال باستقلاليتها.

ومن الملاحظ أن بعض الأنظمة لم تأتِ على ذكر السلطة التشريعية في هذا الشأن، ولا سيما النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، والنظام الأساسي لسلطنة عُمان.

ولا بد لنا الآن من البحث في مدى التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في شأن إصدار القوانين في الأنظمة الديمقراطية الجمهورية.

2 - في الأنظمة الديمقراطية الجمهورية؛

أقرّت أغلبية الدساتير العربية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في شأن إصدار القوانين بدرجات متفاوتة، ودون الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات.

فالدستور التونسي أعطى أعضاء مجلس النواب ورئيس الجمهورية على السواء حق عرض مشاريع القوانين. ولا تكون هذه المشاريع المقدمة من قبل أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد العامة أو إلى إضافة أعباء أو مصاريف جديدة. ولمجلس النواب والمستشارين أن يفوضا لمدة محدودة ولغرض معين إلى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النواب أو المجلسين، وذلك عند انقضاء المدة المذكورة. ويصادق مجلسا النواب والمستشارين على القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة للأعضاء وعلى القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس المعني (م 28).

وتعرض مشاريع القوانين التي يبادر بها رئيس الجمهورية حسب الحالة على مجلس النواب أو على المجلسين. ويعلم رئيس مجلس النواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس المستشارين بمصادقة مجلس النواب على مشروع قانون، ويكون الإعلام مرفقاً بالنص المصادق عليه.

ينهي مجلس المستشارين النظر في المشروع المصادق عليه من قبل مجلس النواب في أجل أقصاه خمسة عشر يوماً. وإذا صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون دون تعديل، يحيله رئيس هذا المجلس إلى رئيس الجمهورية لختمه. ويعلم بذلك رئيس مجلس النواب ويكون الإعلام مرفقاً بالنص.

وإذا لم يصادق مجلس المستشارين في هذا الأجل، على هذا المشروع، يحيل رئيس مجلس النواب هذا المشروع الذي صادق عليه مجلس النواب إلى رئيس الجمهورية لختمه (م 33).

أما الدستور الجزائري، فقد أعطى كلاً من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة في اقتراح القوانين، وتكون هذه الاقتراحات قابلة للمناقشة، إذا قدمها (20) نائباً، وتعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني (م 119).

ويجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حق تتم المصادقة عليه.

وتتصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص المعروض عليه.

ويناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، تجتمع بطلب من رئيس الحكومة، لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف.

وتعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه، ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة.

وفي حال استمرار الخلاف يسحب النص.

ويصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوماً من تاريخ إيداعه.

وفي حالة عدم المصادقة عليه في هذه المدة، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر (م 120).

أما دستور جمهورية جزر القمر، فقد أعطى رئيس الاتحاد والنواب على السواء، حق اقتراح القوانين.

ويتم التشاور في مشاريع القوانين في مجلس الوزراء، وتوضع على مكتب الجمعية الاتحادية. ويحق للنواب والحكومة إجراء التعديلات على مشاريع القوانين (م 25).

ولا تخضع هذه المشاريع للتشاور أو التصويت في الجمعية الاتحادية إلا بعد انقضاء خمسة عشر يوماً على الإيداع.

ويتم تبني القوانين بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين تتألف منهم الجمعية الاتحادية، ويتم تلاوة القانون مرة ثانية وبناء على طلب مجموعة نواب الجزيرة.

ويتم إصدار القوانين بعد إعلان المحكمة الدستورية، تطابقها مع الدستور (م 26). كما أن دستور جمهورية دجيبوتي، أعطى رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية صلاحية اقتراح القوانين، وتعديلها (م 59).

ويتضمن جدول أعمال الجمعية الوطنية، بالأولوية، مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين التي قبلتها الحكومة (م 68).

ويقتضي التصويت على مشروع قانون النقد في أول تلاوة له، في مهلة أقصاها خمسة وثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع. وفي حالة الرد أو التعديل،

يمكن طلب تلاوة ثانية لهذا المشروع (م 70).

أما الدستور السوداني فقد جاء أكثر تفصيلاً في هذا الشأن، حيث أجاز لرئيس الجمهورية أو رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء القومي أو الوزير القومي أو أي من لجان الهيئة التشريعية القومية تقديم مشروع قانون لأي من مجلسي الهيئة التشريعية القومية مع مراعاة اختصاصاتهما. وأجاز لأي عضو من أعضاء الهيئة التشريعية القومية تقديم مشروع قانون بمبادرة خاصة للمجلس الذي يليه في أي موضوع يقع في نطاق صلاحية ذلك المجلس.

وإذا كان مشروع القانون بمبادرة خاصة من عضو، فلا يجوز عرضه على المجلس المعني إلا بعد إحالته للجنة المختصة لتقرر فيما إذا كان ينطوي على مصلحة عامة هامة (م 106).

ويُعرض مشروع القانون المقدم لأي من مجلسي الهيئة التشريعية القومية للقراءة الأولى بإيراد اسم المشروع ويُعتبر بذلك أنه قُدم للمجلس المعني، يُقدم المشروع للقراءة الثانية للتداول بوجه عام والإجازة من حيث المبدأ، فإذا أُجيز المشروع في القراءة الثانية تكون هناك قراءة ثالثة للتداول فيه على وجه التفصيل لإدخال أي تعديل عليه ومن ثم الفصل فيه، وبعدها يُقدم المشروع في شكله النهائي للقراءة الختامية، وفي هذه المرحلة لا يكون المشروع عُرضة للمناقشة وتتم إجازته مادة مادة ثم يُجاز كاملاً، ويحيل رئيس المجلس المعني مشروع القانون، بعد القراءة الأولى، إلى اللجنة المعنية كي تعد تقريراً يتضمن تقويماً عاماً للمشروع تمهيداً للقراءة الثانية، كما تقدم اللجنة تقريراً حول التعديلات التي أجازتها أو لم تجزها عند القراءة الثالثة. ويجوز لرئيس المجلس أن يحيل المشروع مرة أخرى للجنة المعنية لإعداد تقرير حول الصياغة النهائية له تمهيداً للقراءة الختامية. ويجوز لرئيس المجلس أو اللجنة المعنية طلب رأي خبير حول مشروعية وحكمة مشروع القانون، كما يجوز دعوة من له مصلحة في المشروع لإبداء رأيه في أثر المشروع ومقبوليته.

ويجوز للمجلس، بقرار خاص، أن يبت في أي مشروع قانون كلجنة عامة

أو بإجراءات إيجازية (م 107).

ولا يصبح أي مشروع قانون تجيزه الهيئة التشريعية القومية قانوناً إلا بعد مصادقة رئيس الجمهورية وتوقيعه عليه، فإذا امتنع رئيس الجمهورية عن التوقيع دون إبداء أسباب لمدة ثلاثين يوماً يُعتبر القانون مصادقاً عليه.

وإذا امتنع رئيس الجمهورية عن التوقيع على مشروع القانون وأبدى أسباب امتناعه، يُعاد المشروع إلى الهيئة التشريعية القومية للتداول حول ملاحظات رئيس الجمهورية في خلال مدة الثلاثين يوماً المحددة في البند 1.

ويصبح المشروع قانوناً مبرماً إذا أجازته الهيئة التشريعية القومية مرة أخرى بأغلبية ثلثي جميع الأعضاء والممثلين في المجلسين وفي هذه الحالة لا تكون موافقة رئيس الجمهورية لازمة لنفاذ القانون (م 108).

وكذلك، أعطى الدستور السوري، لرئيس الجمهورية الحق في إعداد مشاريع القوانين وإحالتها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها (م 110)، والحق لأعضاء مجلس الشعب في اقتراح القوانين (م 70) وإقرارها (م 71).

أما الدستور الصومالي، فقد جاء أكثر تفصيلاً في هذا الشأن، حيث أعطى لكل عضو وللحكومة ولكل 10 آلاف ناخب على الأقل الحق في تقديم مشروعات القوانين إلى المجلس الوطني. وينظم القانون حق الاقتراح الشعبي ولا تجوز ممارسته في شؤون الضرائب ويفحص كل مشروع قانون بواسطة إحدى اللجان البرلمانية التي تقدم عنه تقريراً أو أكثر قبل مناقشته في المجلس. ويناقش المجلس مشروعات القوانين طبقاً لقواعد الإجراءات ويوافق عليها مادة، ثم يقترح على المشروع نهائياً ككل (م 60).

ويصدر رئيس الجمهورية كل قانون وافق عليه المجلس خلال ستين يوماً من تاريخ الموافقة عليه.

وتصدر القوانين التي يقرر المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه أن هناك ضرورة عاجلة لإصدارها في خلال الفترة التي يحددها المجلس على ألا تقل الفترة المذكورة عن خمسة أيام.

ولرئيس الجمهورية أن يبعث إلى المجلس في خلال الفترة المحددة

لإصدار القانون برسالة مسببة يطلب فيها إجراء مداولة ثانية في القانون. وإذا وافق المجلس على ذلك القانون من جديد بأغلبية ثلثي الأعضاء أصدره رئيس الجمهورية خلال ثلاثين يوماً من الموافقة عليه. والقانون الذي يوافق عليه المجلس ويصدره رئيس الدولة ينشر في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً في اليوم الخامس عشر من نشره إلا إذا نص القانون نفسه على خلاف ذلك (م 61).

أما الدستور العراقي فقد نص في المادة (58) منه على صلاحية مجلس النواب في تشريع القوانين الاتحادية، وعلى صلاحيته في النظر في مقترحات القوانين المقدمة من عشرة أعضاء للمجلس أو من قبل إحدى لجانه المختصة.

وفي النظر أيضاً في مشروعات القوانين المقترحة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

ونص في المادة (70/ فقرة 3) على صلاحية رئيس الجمهورية في المصادقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب وإصدارها، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

كما أن القانون الأساسي لدولة فلسطين أعطى مجلس الوزراء الحق في التقدم بمشروعات القوانين إلى المجلس التشريعي وإصدار اللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين (م 70).

ويختص كل وزير في إطار وزارته بإعداد مشروعات القوانين الخاصة بوزارته وتقديمها لمجلس الوزراء (م 71/ فقرة 4).

ولكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي، اقتراح القوانين، وكل اقتراح تم رفضه لا يجوز إعادة تقديمه في نفس دور الانعقاد السنوي (م 56/ فقرة 2). ويصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرة وتنتشر فوراً، في الجريدة الرسمية. وإذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط السابقة الذكر تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي

أعضائه اعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية (م 41).

وكذلك نص الدستور اللبناني، على أن كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس، لا يمكن طرحه ثانية للبحث في العقد نفسه (م 38)، ونص أيضاً على حق مجلسي النواب والوزراء في اقتراح القوانين. وعدم جواز نشر قانون ما لم يقره مجلس النواب (م 18).

وأعطى هذا الدستور، رئيس الجمهورية صلاحية إحالة مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب (م 53/ فقرة 6).

ويصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت الموافقة عليها بصورة نهائية، خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أمّا القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها (م 56).

ولرئيس الجمهورية، بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس هذا الحق يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره (م 57).

وكل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة، إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون البت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء (م 58).

ويختلف عنه في ذلك الدستور الليبي، الذي منح في المادة (18) منه، مجلس قيادة الثورة صلاحية التشريع، وأعطى بموجب المادة (20) منه، مجلس الوزراء صلاحية دارسته وإعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التي

يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها وإصدارها.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور المصري، الذي أعطى مجلس الشعب سلطة التشريع، أو إقرار القوانين.

وأعطى لرئيس الجمهورية وكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين (م 109) ولمجلس الوزراء حق إعداد مشروعات القوانين (م 156/ فقرة د) ويحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه، على أنه بالنسبة إلى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال إلى تلك اللجنة إلاّ بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك (م 110). وكل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس، لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد (م 111).

ولرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها (م 112). وإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر. وإذا رد في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر (م 113).

أمّا الدستور الموريتاني، فقد أعطى صلاحية مبادرة القوانين للحكومة وأعضاء البرلمان، ويتم تداول مشاريع القوانين في مجلس الوزراء وتحال إلى إحدى الغرفتين (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ)، وتحال مشاريع القوانين المالية إلى الجمعية الوطنية أولاً (م 61).

وللحكومة وأعضاء البرلمان حق التعديل، ولا تقبل مقترحات وتعديلات البرلمانين حينما يحتمل أن يتمخض عن المصادقة عليها نقص في الموارد العمومية أو إحداث نفقات عمومية أو تضخمها إلاّ إذا كانت مصحوبة بمقترح يتضمن ما يعادلها من زيادة في الواردات أو المدخر. كما يمكن أن ترفض حينما تتعلق بموضوع من اختصاص السلطة التنظيمية، أو تنافي تفويضاً

بمقتضى المادة (60)⁽¹⁾ من هذا الدستور. وإذا ما خالف البرلمان الرفض الذي تثيره الحكومة، أصبح لرئيس الجمهورية آنذاك أن يلجأ إلى المجلس الدستوري الذي يبت في الأمر في ظرف ثمانية أيام (م 62).

وتقدم مشاريع واقتراحات القوانين بطلب من الحكومة أو الغرفة التي أحيلت إليها، إلى لجان تعيين خصيصاً لهذا الغرض.

والمشاريع والاقتراحات التي لم يقدم بشأنها هذا الطلب تحال إلى إحدى اللجان الدائمة في كلتا الغرفتين وعددها خمس لجان (م 64).

وللحكومة بعد افتتاح المداولات أن تعترض على النظر في كل تعديل لم يحل من قبل اللجنة. وبطلب من الحكومة تصادق الغرفة التي أحيل إليها التعديل بتصويت واحد على كل أو جزء من النص المعروض للمداولة وتحتفظ فقط بالتعديلات المقترحة أو المقبولة من طرفها (م 65).

وتنظر الغرفتان في كل مشروع أو اقتراح قانون بغية المصادقة على نص متطابق. وفي حالة خلاف وحينما تعلن الحكومة الاستعجال فإن المشروع يمكن أن يحال بعد قراءة واحدة من طرف كلتا الغرفتين إلى لجنة مشتركة مكلفة باقتراح نص متعلق بالأحكام موضوع المداولة.

ويمكن أن يحال هذا النص بالطريقة نفسها إلى الغرفتين للمصادقة عليه. وفي هذه الحال لا يقبل أي تعديل. وإذا لم تتوصل اللجنة المشتركة إلى اقتراح نص مشترك أو إذا لم تصادق الغرفتان عليه، للحكومة آنذاك بعد قراءة جديدة من طرف الغرفتين أن تطلب من الجمعية الوطنية البت نهائياً في الأمر (م 66).

وإذا كان إقرار القانون هو من اختصاص البرلمان (م 56)، فإن إصدار

(1) تنص المادة (60) من الدستور الموريتاني على أنه: «للحكومة بعد موافقة رئيس الجمهورية ومن أجل تنفيذ برنامجها أن تستأنن البرلمان في إصدار أمر قانون خلال أجل مسمى يقضي باتخاذ إجراءات في العادة أن تكون في مجال القانون. يتخذ هذه الأوامر القانونية مجلس الوزراء وتتطلب موافقة رئيس الجمهورية الذي يوقعها...».

القوانين هو من اختصاص رئيس الجمهورية، الذي يصدرها بعد ثمانية أيام على الأقل وثلاثين يوماً على الأكثر، من يوم إحالتها إليه من طرف البرلمان. ولرئيس الجمهورية في هذه المدة أن يعيد مشروع أو اقتراح القانون لقراءة ثانية. فإذا صادقت الجمعية الوطنية بأغلبية أعضائها فإن القانون يصدر وينشر في المدة المذكورة (م 70).

وكذلك، أعطى الدستور اليمني الحكومة وعضو مجلس النواب حق اقتراح القوانين واقتراح تعديلاتها، وكل مقترحات القوانين المقدمة من عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النواب لا تحال إلى إحدى لجان المجلس إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها، فإذا قرر المجلس نظر أي منها يحال إلى اللجنة المختصة لفحصه وتقديم تقرير عنه، وأي مشروع قانون قدم من غير الحكومة ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد (م 85).

ولمجلس الوزراء الحق في إعداد مشاريع القوانين والقرارات وتقديمها إلى مجلس النواب أو رئيس الجمهورية وفق اختصاص كل منهما (م 137/ فقرة ج).

ولرئيس الجمهورية حق طلب إعادة النظر في أي مشروع قانون أقره مجلس النواب، ويجب عليه حينئذ أن يعيده إلى مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليه بقرار مسبب، فإذا لم يردده إلى المجلس خلال هذه المدة أو رد إليه، وأقره المجلس ثانية بأغلبية مجموع أعضائه اعتبر قانوناً، وعلى رئيس الجمهورية إصداره خلال أسبوعين، فإذا لم يصدره اعتبر صادراً بقوة الدستور دون حاجة إلى إصدار، وينشر في الجريدة الرسمية فوراً، ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ النشر (م 102).

3 - التفويض التشريعي في الأنظمة الدستورية العربية؛

إن أغلبية الدساتير العربية، نصت على عدم جواز تنازل أي من السلطات الثلاث لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذه الدساتير، ولكنها أجازت التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة

وبموضوع أو موضوعات بالذات، على أن يمارس وفقاً لقانون التفويض وشروطه، أو في حالات وأمور معينة تقتضي الاستعجال في اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير.

فالدستور الأردني مثلاً، أجاز في المادة (94) منه، لمجلس الوزراء، وبموافقة الملك، في الحالة التي يكون فيها مجلس الأمة غير منعقد أو منحللاً، أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، ويكون لهذه القوانين المؤقتة، التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور، قوة القانون على أن تبرز على المجلس في أول اجتماع يعقده، ويعود له إقرارها أو تعديلها، أو رفضها، وفي حالة الرفض، يتوجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك إعلان بطلانها فوراً.

في حين نجد أن دستور الاتحاد (الإمارات العربية المتحدة)، أعطى رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين، حق إصدار ما يلزم من القوانين الاتحادية التي لا تحتمل التأخير، إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد المجلس الأعلى ما يوجب الإسراع في إصدار مثل هذه القوانين، وذلك في شكل مراسيم لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور.

ويجب أن تعرض هذه المراسيم بقوانين على المجلس الأعلى خلال أسبوع على الأكثر للنظر في إقرارها أو إلغائها، فإذا أقرها تأيد ما كان لها من قوة القانون، ويخطر المجلس الوطني الاتحادي بها في أول اجتماع له أما إذا لم يقرها المجلس الأعلى فيزول ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه آخر (م 113).

ومن الملاحظ هنا، أن المراسيم بقوانين التي يصدرها رئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين، يتم إخطار المجلس الوطني الاتحادي بها بعد إقرارها من المجلس الأعلى للاتحاد، دون أن يكون للمجلس الوطني أي دور في إقرارها أو تعديلها أو رفضها.

أما دستور البحرين فقد نص على التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة أو موضوعات معينة (م 32/فقرة أ).

حيث أجاز، للملك إصدار مراسيم لها قوة القانون، على ألا تكون مخالفة للدستور، إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد كل من مجلسي الشورى والنواب أو في فترة حل مجلس النواب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير.

وأوجب عرض هذه المراسيم على كل من مجلسي الشورى والنواب خلال شهر من تاريخ صدورها إذا كان المجلسان قائمين أو خلال شهر من أول اجتماع لكل من المجلسين الجديدين في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال ما كان لها من قوة القانون بغير حاجته إلى إصدار قرار بذلك. وإذا عرضت ولم يقرها المجلسان زال أيضاً ما كان لها من قوة القانون (م 38).

وكذلك، أعطى الدستور التونسي، لمجلس النواب والمستشارين الحق في أن يفوضا إلى رئيس الجمهورية، لمدة محدودة، ولغرض معين اتخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النواب أو المجلسين وذلك عند انقضاء المدة المذكورة (م 28/ الفقرة الرابعة).

أما الدستور الجزائري، فقد أعطى رئيس الجمهورية الحق في أن يشرّع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها.

وتعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان.

ويمكن أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية، إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استغلالها أو سلامة ترابها.

وتتخذ الأوامر في مجلس الوزراء (م 124).

في حين أن دستور جمهورية جزر القمر، اقتصر في النص في المادة (27) منه، على اعتبار نصوص مشاريع قوانين النقود مرعية الإجراء بأمر، في حال لم يتم التصويت عليها من قبل الجمعية الاتحادية خلال مهلة ستين يوماً.

ويختلف عنه في ذلك، دستور دجيبوتي، الذي أعطى رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ الإجراءات أو التدابير ذات الطبيعة التشريعية الآيلة إلى إصلاح العمل المنتظم للسلطات العامة، عندما تكون مؤسسات الجمهورية، واستقلال الوطن وكرامة إقليمه، مهددة بشكل خطير ومباشر، والعمل المنتظم للسلطات العامة مقطوعاً، وفي هذه الحالة، يجتمع المجلس الوطني بحكم القانون، وهو ملزم بالتصديق في خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ اتخاذ هذه الإجراءات ذات الطبيعة التشريعية، وهذه الإجراءات القانونية تصبح باطلة إذا لم توضع على مكتب الجمعية الوطنية خلال هذه المهلة. وإذا رفضت هذه الجمعية التصديق عليها، فلا يكون لهذا الرفض أثراً رجعيّاً (م 40). أمّا النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فلم يتضمن أي أحكام في هذا الشأن، واقتصر في النص في المادة (70) منه، على أن الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تصدر، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

ويختلف عنه في ذلك الدستور السوداني، الذي أجاز لرئيس الجمهورية، إن لم تكن الهيئة التشريعية القومية في حالة انعقاد، ولأمر عاجل، إصدار مرسوم مؤقت تكون له قوة القانون النافذ، ومع ذلك، يجب عرض المرسوم المؤقت على المجلس المعني في الهيئة التشريعية القومية، حال انعقاده، فإذا أجازت الهيئة التشريعية القومية المرسوم المؤقت بذات أحكامه، فيجب سنده كقانون، أما إذا رفضه أي من المجلسين أو انقضت الدورة البرلمانية دون إجازته يزول مفعوله دون أثر رجعي وعلى الرغم من ذلك، لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر مراسيم مؤقتة في المسائل التي تمس اتفاقية السلام الشامل أو وثيقة الحقوق أو نظام الحكم اللامركزي أو الانتخابات العامة أو التخصيص السنوي للموارد والإيرادات المالية أو التشريعات الجنائية أو

المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تعدل حدود الدولة.

ويتم العمل من جديد بكل قانون تم إلغاؤه أو تعديله بمقتضى أي مرسوم مؤقت زال مفعوله، ويسري مفعول ذلك القانون من تاريخ زوال مفعول المرسوم المؤقت.

ويجوز للمجلس الوطني، حسبما تقرر لوائحه الداخلية، تفويض رئيس الجمهورية سلطة المصادقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية إذا لم يكن المجلس في حالة انعقاد دون الحاجة لإجازة لاحقة، ومع ذلك يجب أن تُودع الإتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها لدى المجلس فور انعقاده (م 109).

وكذلك، أعطى الدستور السوري بموجب المادة (111) منه، رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له.

وله الصلاحية أيضاً في ممارسة سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له.

ولمجلس الشعب الحق في إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المسجلين لحضور الجلسة على أن لا يقل عن أكثرية أعضائه المطلقة دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي، وإذا لم يلغها المجلس أو يعدلها اعتبرت مقرة حكماً ولا حاجة لإجراء التصويت عليها.

ولرئيس الجمهورية أيضاً، سلطة التشريع في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب، ويكون حكمها في التعديل أو الإلغاء حكم القوانين النافذة (م 111).

وكذلك أقر الدستور الصومالي، بشكل واضح، بالتفويض التشريعي، حيث أعطى المجلس الوطني صلاحية تفويض الحكومة في إصدار أحكام لها

قوة القانون في موضوعات أو مسائل معينة ولفترة محددة، وله الحق عند تفويض السلطة أن يضع السياسة، ويصدر التوجيهات.

تصدر الأحكام المستندة إلى تفويض السلطة بمراسيم من رئيس الجمهورية بناء على اقتراحات يوافق عليها مجلس الوزراء (م 62). وللحكومة أن تصدر في حالة الضرورة العاجلة أحكاماً وقتية لها قوة القانون، وتصدر تلك الأحكام بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراحات يوافق عليها مجلس الوزراء ويقدم القرار في خلال خمسة أيام من نشره إلى المجلس الوطني لتحويله إلى قانون. ويقرر المجلس إذا كان منعقداً تحويل القرار إلى قانون خلال ثلاثين يوماً من تقديمه إليه، وفي حالة انعدام انعقاد المجلس فإن قراره في هذا الشأن يصدر خلال الثلاثين يوماً الأولى من اجتماعه. ويزول ما لهذه الأحكام من قوة وآثار اعتباراً من تاريخ صدورها في حالة عدم تحويلها إلى قوانين، وللمجلس أن يقرر زوال ذلك الأثر في تاريخ آخر، وله أيضاً أن ينظم بقانون تسوية ما ترتب على صدورها من آثار قانونية (م 63).

أما الدستور العراقي، فلم يتضمن أي أحكام في شأن التفويض التشريعي.

وكذلك، لم يتضمن النظام الأساسي لسلطنة عُمان أي أحكام في هذا الشأن. ويختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي المعدّل للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي أعطى رئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، على أن يتم عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، وفي حال عدم إقرارها من قبل المجلس، فعندئذ تزول قوتها القانونية (م 43).

وكذلك، أجاز الدستور القطري، للأمير، في الأحوال الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير، أن يصدر في شأنها مراسيم

لها قوة القانون، وذلك عندما لا يكون مجلس الشورى منعقدًا. على أن تعرض هذه المراسيم بقوانين على مجلس الشورى في أول اجتماع له، وللمجلس في موعد أقصاه أربعون يوماً من تاريخ عرضها عليه وبأغلبية ثلث أعضائه أن يرفض أيّاً منها أو يطلب تعديلها خلال أجل محدد. ويزول ما لهذه المراسيم من قوة القانون من تاريخ رفض المجلس لها أو انقضاء الأجل المحدد للتعديل دون إجرائه (م 70).

كما أن الدستور الكويتي، أجاز للأمر، إصدار مراسيم لها قوة القانون، إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، على أن لا تكون هذه المراسيم مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية. وأوجب عرضها على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائماً، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك. أما إذا عرضت، ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر (م 71).

أمّا الدستور اللبناني، فقد أجاز لرئيس الجمهورية إصدار مرسوم يقضي بتنفيذ مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بعد موافقة مجلس الوزراء، في حال انقضاء أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبيت به (م 58).

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الليبي، الذي حصر سلطة التشريع بمجلس قيادة الثورة، بموجب المادة (18) منه، ولم يرد فيه أي أحكام في شأن التفويض التشريعي، أو إصدار مراسيم لها قوة القانون في الحالات التي تقتضي العجلة في إصدارها.

في حين نجد أن الدستور المصري، أقر بوضوح بالتفويض التشريعي، حيث أجاز لرئيس الجمهورية، عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية، وبناء

على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه، أن يصدر قرارات لها قوة القانون، على أن يكون هذا التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها، وعلى أن تعرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون (م 108).

وكذلك، أجاز الدستور المغربي للحكومة إصدار مراسيم قوانين خلال الفترة الفاصلة بين الدورات البرلمانية، على أن يتم عرضها بقصد المصادقة عليها في أثناء الدورة العادية التالية للبرلمان (م 55).

أما الدستور الموريتاني، فقد أجاز للحكومة بعد موافقة رئيس الجمهورية ومن أجل تنفيذ برنامجها أن تستأذن البرلمان في إصدار أمر قانوني خلال أجل مسمى يقضي باتخاذ إجراءات من العادة أن تكون في مجال القانون. ويتخذ هذه الأوامر القانونية مجلس الوزراء وتتطلب موافقة رئيس الجمهورية الذي يوقعها.

تدخل الأوامر القانونية حيز التنفيذ فور نشرها، غير أنها تصبح لاجية إذا لم يتسلم البرلمان مشروع قانون التصديق قبل التاريخ الذي يحدده قانون التأهيل. وبانقضاء الأجل المذكور، تصبح هذه الأوامر القانونية غير قابلة للتعديل إلا بموجب القانون في المواضيع الخاصة بالمجال التشريعي.

ويصبح قانون التأهيل لاجياً إذا حلت الجمعية الوطنية (م 60).

ويختلف الدستور اليمني عنه في ذلك، من ناحية عدم تضمينه أي أحكام في شأن التفويض التشريعي.

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن أغلبية الدساتير العربية أقرت بمبدأ الفصل بين السلطات وأجازت التعاون فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتضمنت في موادها ما يُشير إلى تحقيق التوازن بين هاتين السلطتين، ولكن بنسب متفاوتة فيما بينها، فحيث أن صلاحيات السلطة

التففيذية الدستورية أوسع من صلاحيات السلطة التشريعية، وهذا ما يجعل التوازن نسبياً في العلاقة بينهما. وأجازت التفويض التشريعي في حالات معينة، تقتضي العجلة في إصدار بعض القوانين، باستثناء بعض الدساتير التي لم تتضمن أي أحكام في هذا الشأن.

وبعد انتهائنا من البحث في الأحكام الدستورية في شأن العلاقة بين السلطين التشريعية والتففيذية لا بد لنا الآن من البحث في مدى استقلالية السلطة القضائية.

ثالثاً: مدى استقلالية السلطة القضائية؛

إن معظم الأنظمة الدستورية العربية، أقرت بوضوح بمبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطين التشريعية والتففيذية وأجازت التعاون فيما بينها، وأحالت إلى القانون مسألة تنظيم شؤون القضاء وكيفية إدارته. وبالتالي، تركت للمشروع صلاحية واسعة في تنظيم الشؤون القضائية، التي يدخل في إطارها طريقة تعيين القضاة. وإذا كانت القوانين تصدر بتوافق السلطين التشريعية والتففيذية فهذا يعني أن التنظيم القانوني للشؤون القضائية يتم بتوافق هاتين السلطين. وهذا يدل على أن استقلالية السلطة القضائية نسبية، وتختلف نسبتها بين نظام دستوري وآخر، تبعاً لاختلاف طبيعة نظام الحكم.

وبالإضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات الذي يشكل إحدى الضمانات الدستورية المهمة لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، هناك مبدأ آخر من شأنه المساهمة أيضاً في حماية هذه الحقوق والحريات، وهو الرقابة على دستورية القوانين وعلى أعمال الإدارة.

وهذا ما سوف نبحث فيه في الفصل الثاني من الجزء الثاني من موضوع دراستنا.

الفصل الثاني

الرقابة على دستورية القوانين وأعمال الإدارة

إن مبدأ علو الدستور أو سموه من حيث المرتبة القانونية، التي تأتي في الدرجة الأولى، يكسب القاعدة الدستورية القوة القانونية الملزمة ليس فقط للأفراد وإنما أيضاً لكافة السلطات، بما فيها السلطة التشريعية التي تقر القوانين، حيث يتوجب عليها عدم مخالفة الدستور عند إقرارها لأي قانون منظم للحقوق أو الحريات. وبالتالي، لا يجوز للسلطة المختصة إصدار قانون مخالف للدستور، تحت طائلة بطلانه.

وتختلف طرق إبطال القانون المخالف للدستور، وفقاً لاختلاف طرق الرقابة على دستورية القوانين وفيما إذا كانت سابقة لإصداره وتنفيذه أو لاحقة لإصداره والعمل به.

فالبعض من الدساتير العربية، أقرّ بالرقابة السياسية الوقائية التي تتم قبل إصدار القانون وتنفيذه، والبعض الآخر، أقر بالرقابة القضائية، وهي رقابة لاحقة لإصداره.

وكذلك، أقرّت أغلبية هذه الدساتير بالرقابة القضائية على أعمال الإدارة، التي تعتبر من أفضل طرق الرقابة وأكثرها ضماناً واستقلالية، في مجال حماية حقوق وحريات الأفراد ومنع الإدارة من التعسف في استخدام سلطتها أو مخالفتها للقانون.

ولذلك، لا بد لنا من البحث في الرقابة على دستورية القوانين بأشكالها المختلفة، والرقابة القضائية على أعمال الإدارة وفقاً لأحكام الدساتير العربية.

الفقرة الأولى

الرقابة على دستورية القوانين

لقد تباينت اتجاهات الدول العربية، في تقرير الرقابة على دستورية القوانين وكفالة احترام أحكام الدساتير وتقرير الجزاء على مخالفتها.

غير أن هذه الاتجاهات المتباينة بقيت ضمن إطار أسلوبين هامين هما: الرقابة السياسية الوقائية والرقابة القضائية.

الرقابة السياسية هي رقابة سابقة لإصدار القانون واعتباره نافذاً، ولذلك سُميت بالرقابة الوقائية، التي تتولى القيام بها هيئة سياسية منصوص على تشكيلها في الدستور، وهي تختص بدراسة القوانين أو تفسيرها، فإذا ما رأت عدم دستورية قانون ما، أصدرت قراراً بذلك.

وأهم ما يؤخذ على هذا النوع من الرقابة، هو أن إمكانية إثارة عدم دستورية قانون ما محصورة بأشخاص معينين، كرئيس الدولة. أو رئيس مجلس الشيوخ أو مجلس النواب أو الجمعية الوطنية، وفقاً لما هو محدد في الدستور.

أما الرقابة القضائية فهي لاحقة لصدور القانون والعمل به، تمارسها جهات قضائية مختصة سواء عن طريق الدعوى الأصلية أو عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون.

وتتمثل الدعوى الأصلية بتقديم طلب إلى المحكمة المختصة لإلغاء القانون المخالف للدستور، وإذا تبين لهذه المحكمة أن هذا القانون المطعون

بدستوريته، هو مخالف لأحكام الدستور، قضت بإلغائه، واعتباره كأنه لم يكن.

وفيما يتعلق بطريقة الدفع بعدم دستورية القانون، فإنها تقوم على أساس امتناع المحكمة عن تطبيق القانون غير الدستوري في القضية المعروضة عليها بناء على احتجاج الفرد المعني بها بعدم دستورية هذا القانون، إذا رأت أن هذا الاحتجاج محق ولكن دون أن يكون من حق المحكمة إصدار قرار بإلغائه.

وهذا يعني، أن القانون يبقى معمولاً به في قضايا أخرى.

أولاً: الرقابة السياسية والقضائية في الأنظمة الدستورية الملكية أو الأميرية أو السلطانية؛

إن البعض من هذه الأنظمة الدستورية أشار بشكل واضح وصريح، إلى الجهة القضائية المختصة بالنظر في مدى دستورية القوانين، والبعض الآخر منها، أحال إلى القانون تحديد هذه الجهة المختصة في هذا الشأن.

فالدستور الأردني، أشار إلى محكمة العدل العليا، في المادة (100) منه، التي أحال بموجبها إلى المشرّع أمر إصدار قانون خاص ينص بشكل إلزامي على إنشاء هذه المحكمة، وهو القانون ذاته الذي يعين أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية إدارتها، حيث جاء فيها: «تعين أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية إدارتها بقانون خاص على أن ينص هذا القانون على إنشاء محكمة عدل عليا».

وبالتالي، لم يرد في هذا الدستور أي أحكام تفصيلية عن محكمة العدل العليا، بل أحال إلى القانون، كل ما يتعلق بإنشاء هذه المحكمة واختصاصاتها والقضايا الداخلة في صلاحياتها.

ولم ينص بشكل صريح، على نوعية الرقابة التي تتولاها هذه المحكمة.

ولكن يمكن الاستدلال على نوع هذه الرقابة من خلال ما جاء في نص المادة (100) التي أشارت إلى هذه المحكمة في سياق نصها على أنواع المحاكم

وأقسامها واختصاصاتها، مما يعني أن هذه المحكمة، تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين، التي تتم بعد إصدار القانون وتنفيذه.

في حين نجد أن دستور الاتحاد (دولة الإمارات العربية المتحدة)، قد جاء أكثر تفصيلاً ووضوحاً في النص على إنشاء محكمة اتحادية عليا للاتحاد، وكيفية تشكيلها واختصاصاتها ونوعية أحكامها ومدى قوتها الإلزامية. حيث جاء في المادة (96) منه: «تشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه. ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها وإجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم».

ونصت المادة (97) منه على أن: «رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضااتها لا يعزلون إبان توليهم القضاء، ولا تنتهي ولايتهم إلا لأحد الأسباب التالية:

- الوفاة.
- الاستقالة.
- انتهاء مدة عقود المتعاقدين منهم أو مدة إعارتهم.
- بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد.
- ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لأسباب صحية.
- الفصل التأديبي بناء على الأسباب والإجراءات المنصوص عليها في القانون.
- إسناد مناصب أخرى لهم بموافقتهم».

ومن بين الاختصاصات التي تتولاها هذه المحكمة، البحث في دستورية القوانين. فقد نصت المادة (99) من هذا الدستور على الأمور التي تختص هذه المحكمة بالفصل فيها، ومن بينها: «البحث في دستورية القوانين الاتحادية،

إذا ما طعن فيها من قبل إمارة أو أكثر لمخالفتها لدستور الاتحاد، والبحث في دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات، إذا ما طعن فيها من قبل إحدى السلطات الاتحادية، لمخالفتها لدستور الاتحاد، أو للقوانين الاتحادية.

والبحث في دستورية انقوانين والتشريعات واللوائح عموماً، إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوى منظورة أمامها، وعلى المحكمة المذكورة أن تلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بهذا الصدد.

وكذلك تتولى المحكمة الاتحادية العليا، تفسير أحكام الدستور إذا ما طلبت إليها ذلك إحدى سلطات أو حكومة إحدى الإمارات، ويعتبر هذا التفسير ملزماً للكافة».

ويبدو أن خلال ما تقدم، أن الرقابة على دستورية القوانين التي تمارسها المحكمة الاتحادية العليا، هي رقابة قضائية، تتم بعد إصدار القانون.

وفيما يتعلق بالأحكام التي تصدر عن هذه المحكمة، فهي تعتبر نهائية وملزمة للجميع، حيث جاء في المادة (101) من هذا الدستور: «أحكام المحكمة الاتحادية العليا نهائية، وملزمة للكافة. وإذا ما قررت المحكمة عند فصلها في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح، أن تشريعاً اتحادياً ما جاء مخالفاً لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادي، أو أن التشريع أو اللائحة المحلية موضوع النظر يتضمنان مخالفة لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادي، تعين على السلطة المعنية في الاتحاد أو في الإمارات بحسب الأحوال، المبادرة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لإزالة المخالفة الدستورية، أو لتصحيحها».

أمّا دستور البحرين، فقد نص على إنشاء المحكمة الدستورية، المختصة بمراقبة دستورية القوانين.

وأحال إلى القانون تحديد الأحكام التفصيلية في شأن هذه المحكمة. حيث جاء في المادة (106) من هذا الدستور: «تتشأ محكمة دستورية، من رئيس وستة أعضاء يعينون بأمر ملكي لمدة يحددها القانون، وتختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح».

ويكون للحكم الصادر بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أثر مباشر، ما لم تحدد المحكمة لذلك تاريخاً لاحقاً، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جزائي، تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إل ذلك النص كأن لم تكن.

وللملك أن يحيل إلى المحكمة ما يراه من مشروعات القوانين قبل إصدارها لتقرير مدى مطابقتها للدستور، ويعتبر التقرير ملزماً لجميع سلطات الدولة وللکافة».

ومن الملاحظ هنا، أن رئيس وأعضاء هذه المحكمة يتم تعيينهم بأمر ملكي، أي بموجب قرار سياسي.

والرقابة التي تمارسها هذه المحكمة على دستورية القوانين، يمكن أن تكون قبل إصدار القانون أو بعده.

وبالتالي، فالرقابة يمكن أن تكون سياسية لجهة إعطاء هذه المادة الدستورية (106) الحق للملك بإحالة مشروعات القوانين إلى هذه المحكمة قبل إصدارها، لتقرير مدى توافقها مع أحكام الدستور، ويمكن أن تكون قضائية، من ناحية إعطاء الحق بالطعن بقانون ما بعد تنفيذه، واعتبار الحكم الصادر استناداً إلى القانون المطعون بدستوريته كأنه لم يكن.

ويختلف النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، عن دستور البحرين، لجهة عدم تضمن هذا النظام ما ينص بشكل خاص ومفصل وواضح، على المحكمة التي تنظر في مدى توافق القوانين مع أحكام هذا النظام. واقتصر على النص في المادة (49) منه: «مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم». ونص في المادة (51) منه، على أنه: «يبين النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها».

ونص في المادة (53) منه: «يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته».

أمّا النظام الأساسي لسلطنة عُمان فقد أحال إلى القانون كل ما يتعلق بالأحكام التفصيلية في شأن الجهة القضائية المختصة بالفصل في النزاعات المتعلقة بمدى توافق القوانين مع هذا النظام، ولم يتضمن أي أحكام مفصلة في هذا الشأن، حيث جاء في المادة (70) منه: «يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه. ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها».

وكذلك، هو الحال بالنسبة للدستور القطري الذي أحال إلى القانون أمر تفصيل الأحكام الخاصة في شأن الجهة القضائية والمختصة بالنظر في مدى دستورية القوانين.

حيث جاء في المادة (140) منه: «يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ويبين صلاحياتها وكيفية الطعن والإجراءات التي تتبع أمامها، كما يبين القانون آثار الحكم بعدم الدستورية».

ولم يختلف الدستور الكويتي عنه، من جهة إحالته إلى القانون أمر تعيين الجهة القضائية المختصة بالنظر في مدى دستورية القوانين، ولكنه، نص على بعض الأحكام التي ينبغي أن يتوافق معها هذا القانون، حيث جاء في المادة (173) منه: «يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها. ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح».

وفي حالة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون أو لائحة يعتبر كأن لم يكن».

ومن الواضح أن هذه المادة (173)، قد نصت على إحالة أمر تعيين الجهة القضائية المختصة بالنظر في النزاعات المتعلقة بمدى دستورية القوانين، إلى القانون، على أن يضمن حق الحكومة وذوي الشأن بالطعن بالقوانين المخالفة

لأحكام الدستور، واعتبار القانون المطعون بدستوريته لاغياً في حال تقرير الجهة القضائية المختصة عدم دستوريته.

وقد ورد في المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي في شأن هذه المادة (173)، أن «هذا الدستور آثر أن يعهد بمراقبة دستورية القوانين (واللوائح) إلى محكمة خاصة يراعى في تشكيلها وإجراءاتها طبيعة هذه المهمة الكبيرة، بدلاً من أن يترك ذلك لاجتهاد كل محكمة على حدة، مما قد تتعارض معه الآراء في تفسير النصوص الدستورية أو يعرض القوانين (واللوائح) للشجب دون دراسة لمختلف وجهات النظر والاعتبارات. فوفقاً لهذه المادة يترك للقانون الخاص بتلك المحكمة الدستورية مجال إشراك مجلس الأمة والحكومة في تشكيلها إلى جانب رجال القضاء العالي في الدولة، وهم الأصل في القيام بوضع التفسير القضائي الصحيح لأحكام القوانين وفي مقدمتها الدستور، قانون القوانين»⁽¹⁾.

ويختلف الدستور المغربي عنه في ذلك، من ناحية إقراره بالرقابة السابقة لإصدار القانون التي يتولاها المجلس الدستوري، فبعد أن نص على إنشاء هذا المجلس في المادة (78) منه، تحدث في المادة (79) عن تشكيل هذا المجلس، حيث جاء فيها: «يتألف المجلس الدستوري من ستة أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات، وستة أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد استشارة الفرقاء، ويتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري يختار الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء الذين يعينهم، مهمة رئيس وأعضاء المجلس غير قابلة للتجديد».

ومن الملاحظ هنا، أن طريقة تشكيل المجلس الدستوري المغربي، تتشابه نسبياً مع طريقة تشكيل المجلس الدستوري الفرنسي، لجهة تعيين الرئيس وأعضاء المجلس بطريقة سياسية، حيث يتولى الملك المغربي تعيين رئيس

(1) المرجع السابق، الأستاذ عصام نعمة اسماعيل، دساتير الدول العربية ص 519.

المجلس الدستوري من بين الأعضاء الستة المعيّنين من قبله، ويتم أيضاً تعيين ستة أعضاء آخرين، ثلاثة منهم يعينهم رئيس مجلس النواب، والثلاثة الآخرين يعينهم رئيس مجلس المستشارين، ولمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد (ويتشابه ذلك نسبياً مع طريقة تشكيل المجلس الدستوري الفرنسي التي تتم بشكل سياسي أيضاً، مع اختلاف في الجهات السياسية التي تتولى تشكيل هذا المجلس تبعاً لاختلاف طبيعة نظام الحكم، بالإضافة إلى اختلاف في عدد أعضائه، حيث أنه يتألف من تسعة أعضاء معيّنين لتسع سنوات غير قابلة للتجديد، ثلاثة منهم يعينهم رئيس الجمهورية، وثلاثة يعينهم رئيس الجمعية الوطنية، وثلاثة يعينهم رئيس مجلس الشيوخ، ويتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس الدستوري الفرنسي)⁽¹⁾.

وأحالت المادة، (80) من الدستور المغربي، إلى القانون قواعد تنظيم المجلس الدستوري، حيث جاء فيها: «يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم وسير المجلس الدستوري والإجراءات المتبعة أمامه خصوصاً ما يتعلق بالآجال المقررة لعرض مختلف النزاعات عليه. ويحدد أيضاً الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس الدستوري، وطريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضائه، وإجراءات تعيين من يحل محل أعضائه الذين استحال عليهم القيام بمهامهم أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم».

وحددت المادة (81) من هذا الدستور اختصاصات المجلس الدستوري، حيث جاء فيها: «يمارس المجلس الدستوري الاختصاصات المسندة إليه بفصول الدستور أو بأحكام القوانين التنظيمية، ويفصل - بالإضافة إلى ذلك - في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء».

تحال القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والنظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان قبل الشروع في تطبيقه إلى المجلس الدستوري ليبت

Les Essentiels Milan, Mini - guide de la justice, centre de Vulgari satin de la (1)
connaissance, Toulouse france, 2001, P: 54.

في مطابقتها للدستور.

وللملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو ربع أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجلس المستشارين أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور.

يبت المجلس الدستوري في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال شهر، وتخفّض هذه المدة إلى ثمانية أيام بطلب من الحكومة إذا كان الأمر يد. - إلى التعجيل.

يترتب على إحالة القوانين إلى المجلس الدستوري في الحالات المشار إليها أعلاه وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذها.

لا يجوز إصدار أو تطبيق أي نص يخالف الدستور.

لا تقبل قرارات المجلس الدستوري أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية».

ويبدو من خلال هذه المادة الدستورية، أن الرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري هي رقابة سياسية سابقة لإصدار القانون واعتباره نافذاً وهي رقابة وقائية.

وهذا النوع من الرقابة الدستورية بالإضافة إلى اختصاصات المجلس الدستوري المغربي في شأن النظر في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء، يتشابه مع الرقابة الدستورية التي يجريها المجلس الدستوري الفرنسي، «واختصاصاته في النظر في صحة الانتخابات التشريعية وعمليات الاستفتاء»⁽¹⁾.

وهكذا يتضح لنا من خلال كل ما تقدم ذكره، أن بعض الدساتير أقرّت مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وتحدثت عن بعض الأحكام

Les Essentiels Milan, Mini guide de la justice, Ibid, P. 54.

(1)

التفصيلية في هذا الشأن، وبعضها الآخر، أحال إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة في البحث في مدى دستورية القوانين، ودون ذكر أي تفاصيل في هذا الشأن، أو أنه لم ينص على إنشاء محكمة خاصة للفصل في النزاعات الناشئة عن مدى توافق أحكام القوانين مع الدستور أو النظام الأساسي للحكم.

ويمكننا القول إن الدساتير في الأنظمة الملكية أو الأميرية (ولا سيما دساتير الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين)، أقرت بالرقابة القضائية على دستورية القوانين بشكل واضح وصريح، وهي رقابة لاحقة لإصدار القانون، باستثناء دستور المملكة المغربية، الذي أقر بالرقابة السياسية، وهي سابقة لإصدار القانون. والنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي لم يتضمن أي أحكام خاصة بالرقابة على دستورية القوانين، والنظام الأساسي لسلطنة عُمان الذي أحال إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة في هذا الشأن، وكذلك هو الحال، بالنسبة لدستوري دولة قطر والكويت اللذين أحالا إلى القانون تحديد هذه الجهة القضائية.

ثانياً: الرقابة على دستورية القوانين في الأنظمة الدستورية الجمهورية؛

إن البعض من الدساتير العربية في الأنظمة الجمهورية، أقر بالرقابة السياسية على دستورية القوانين، وبعضها الآخر، أقر بالرقابة القضائية اللاحقة لإصدار القانون.

1 - الرقابة السياسية على دستورية القوانين؛

هذا النوع من الرقابة يمارسه المجلس الدستوري قبل إصدار القانون، واعتباره نافذاً، وغالباً ما يكون الحق في عرض مشاريع القوانين على هذا المجلس للبحث في مدى دستورتها، محصوراً بمسؤولين سياسيين في الدولة، كرئيس الجمهورية أو غيره من المسؤولين السياسيين.

فالدستور التونسي مثلاً، أقر بالرقابة على دستورية القوانين السابقة لإصدار القانون، وتحدث بشكل مفصل وصريح وواضح عن أحكام هذه الرقابة، حيث جاء في المادة (72) منه: «ينظر المجلس الدستوري في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية من حيث مطابقتها للدستور أو ملاءمتها له. ويكون العرض وجوبياً بالنسبة لمشاريع القوانين الأساسية، ومشاريع القوانين المنصوص عليها بالمادة (47) من الدستور⁽¹⁾، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأساليب العامة لتطبيق الدستور وبالجنسية وبالحالة الشخصية وبالالتزامات وبضبط الجرائم والعقوبات المنطبقة عليها وبالإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم وبالعفو التشريعي وبالمبادئ العامة لنظام الملكية وللحقوق العينية والتعليم وللصحة العمومية وللعمل وللضمان الاجتماعي. كما يعرض رئيس الجمهورية وجوباً، على المجلس الدستوري المعاهدات المنصوص عليها بالمادة (2)⁽²⁾ من الدستور.

ولرئيس الجمهورية أن يعرض عليه ما يراه من مسائل تتعلق بتنظيم المؤسسات الدستورية وسيرها.

يبت المجلس الدستوري في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المستشارين. ويراقب صحة عمليات الاستفتاء ويعلن عن نتائجه ويحدد القانون الانتخابي الإجراءات المقررة في هذا الشأن (م 72).

(1) نصت المادة 47 على أنه: «لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية أو في المسائل الهامة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد دون أن يكون كل ذلك مخالفاً للدستور. وإذا أفضى الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع فإنّ رئيس الجمهورية يصدره في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان عن نتائجه ويضبط القانون الانتخابي صيغ إجراء الاستفتاء والإعلان عن نتائجه».

(2) نصت المادة (2) على أنه: «الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل لوحدة في نطاق المصلحة المشتركة. إن المعاهدات المبرمة في هذا الغرض والتي قد يترتب عنها تحوير ما لهذا الدستور يعرضها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي بعد أن يوافق عليها مجلس النواب حسب الصيغ والشروط المنصوص عليها بالدستور».

ونصت المادة (73) فيه: «تعرض مشاريع رئيس الجمهورية على المجلس الدستوري قبل إحالتها إلى مجلس النواب أو عرضها على الاستفتاء...».

ونصت المادة (74)، على أنه: «يعرض رئيس الجمهورية على المجلس الدستوري مشاريع القوانين التي تقدم بها النواب، بعد المصادقة عليها، وخلال أجل الختم والنشر المنصوص عليه في المادة (52)⁽¹⁾ من الدستور، إذا كان العرض وجوبياً طبقاً للفقرة الأولى من المادة (72) من الدستور. ويعلم بذلك رئيس مجلس النواب...».

ونصت المادة (75) على أنه: «يكون رأي المجلس الدستوري معللاً، وهو ملزم لجميع السلطات العمومية إلا في حالة صدور الرأي في المسائل المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة (72) من الدستور.

يحيل رئيس الجمهورية على مجلس النواب وعلى مجلس المستشارين مشاريع القوانين التي نظر فيها المجلس الدستوري...

قرارات المجلس الدستوري في المادة الانتخابية باتة لا تقبل أي وجه من وجوه الطعن.

يتركب المجلس الدستوري من تسعة أعضاء من ذوي الخبرة المتميزة،

(1) نصت المادة (52): «يختم رئيس الجمهورية القوانين الدستورية والأساسية والعادية ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً ابتداء من بلوغها إليه من طرف رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين حسب الحالة. ولرئيس الجمهورية الحق أثناء الأجل المذكور في رد مشروع القانون إلى مجلس النواب لتلاوة ثانية وإذا وقعت المصادقة على المشروع من طرف المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه فإنه يقع إصداره ونشره في أجل آخر لا يتجاوز خمسة عشر يوماً. ولرئيس الجمهورية أثناء الأجل المنصوص عليه، وبناء على الرأي الذي أبداه المجلس الدستوري أن يرجع مشروع القانون أو النص في فصوله في صيغة معدلة إلى مجلس النواب لمداولة جديدة...».

بقطع النظر عن السن، أربعة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية وعضوان يعينهما رئيس مجلس النواب وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين، وثلاثة أعضاء بصفتهم تلك وهم الرئيس الأول لمحكمة التعقيب والرئيس الأول للمحكمة الإدارية والرئيس الأول لدائرة المحاسبات. لا يمكن لأعضاء المجلس الدستوري ممارسة مهام حكومية أو نيابية، كما لا يمكن لهم الاضطلاع بمهام قيادية حزبية أو نقابية أو بأنشطة من شأنها المساس بحيادهم أو باستقلاليتهم ويضبط القانون عند الاقتضاء حالات عدم الجمع الأخرى كما يضبط القانون الضمانات التي يتمتع بها أعضاء المجلس الدستوري والتي تقتضيها ممارسة مهامهم وكذلك قواعد سير عمل المجلس الدستوري وإجراءاته».

ويبدو من خلال ما تقدم، أن الرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري التونسي هي رقابة سابقة لإصدار القانون أو نشره، كما أن طريقة تعيين أعضاء هذا المجلس بمن فيهم الرئيس، يغلب عليها الطابع السياسي، باستثناء عضوين لهما صفة قضائية.

أما الدستور الجزائري، فقد أقرّ بالرقابة على دستورية القوانين وأناط هذه الصلاحية بالمجلس الدستوري الذي يعود له ممارستها قبل أن يصبح القانون نافذاً أو بعد ذلك.

حيث نصت المادة (163) منه: «يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور. كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية، والانتخابات التشريعية، ويعلن نتائج هذه العمليات». ويتشابه المجلس الدستوري الجزائري في هذه المهمة مع المجلس الدستوري الفرنسي.

ونصت المادة (164) على أنه: «يتكون المجلس الدستوري من تسعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد تنتخبه المحكمة العليا، وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة.

بمجرد انتخاب أعضاء المجلس الدستوري أو تعيينهم، يتوقفون عن ممارسة أي عضوية أو أي وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى.

يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ست سنوات. يضطلع أعضاء المجلس الدستوري بمهامهم مرة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد نصف عدد أعضاء المجلس الدستوري كل ثلاث سنوات».

ونصت المادة (165) على أنه: «يفصل المجلس الدستوري، بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى من الدستور، في دستورية المعاهدات والقوانين، والتتظيمات، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ، أو بقرار في الحالة العكسية.

يبيد المجلس الدستوري، بعد أن يخطر رئيس الجمهورية، رأيه وجوباً في دستورية القوانين العضوية بعد أن يصادق عليها البرلمان.

كما يفصل المجلس الدستوري في مطابقة النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان للدستور...».

ونصت المادة (166) على أنه: «يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة المجلس الدستوري».

ومن الملاحظ هنا، أن هذه المادة (166)، حصرت صلاحية إخطار المجلس الدستوري، بالمسؤولين السياسيين فقط، مما يضيف على هذا المجلس الطابع السياسي، ونصت المادة (167) على أنه: «يتداول المجلس الدستوري في جلسة مغلقة ويعطي رأيه أو يصدر قراره في ظروف العشرين يوماً الموالية لتاريخ الإخطار.

»يحدد المجلس الدستوري قواعد عمله».

ونصت المادة (168) على أنه: «إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق، أو اتفاقية فلا يتم التصديق عليها».

ونصت المادة (169) على أنه: «إذا ارتأى المجلس الدستوري أن نصاً

تشريعياً أو تنظيمياً غير دستوري، يفقد هذا النص أثره، ابتداء من يوم قرار المجلس».

ويبدو من خلال كل هذه المواد، أن الدستور الجزائري، جاء بأحكام تفصيلية في شأن المجلس الدستوري، وترك تحديد قواعد عمله للمجلس بذاته وليس للقانون، وذلك بموجب الفقرة الثانية من المادة (167)، وهذا الأمر هو لصالح المجلس الدستوري، غير أن طريقة تشكيل هذا المجلس وحصر صلاحية إخطاره بالمسؤولين السياسيين يضي عليه الطابع السياسي.

ويختلف دستور جيبوتي عنه في ذلك نسبياً، لجهة سماحه لكل متقاضي بالدفع بعدم دستورية القانون المراد تطبيقه على قضيته الجارية أمام القضاء، ومن ثم تحويله إلى المحكمة العليا، وبعد ذلك إلى المجلس الدستوري ولجهة إحالته إلى القانون تحديد قواعد تنظيم عمل المجلس الدستوري ولكن من جهة أخرى، نجد أن الطابع السياسي يغلب على كيفية تشكيل هذا المجلس وخاصة أن رؤساء الجمهورية القدامى هم أعضاء فيه بحكم القانون.

كما أن القوانين الأساسية ينبغي عرضها على هذا المجلس قبل إصدارها لمعرفة مدى توافقها مع أحكام الدستور، ويتم عرضها من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية وعشرة من النواب.

فبعد أن نصت المادة (75) من هذا الدستور، على تولي المجلس الدستوري السهر على احترام مبادئ الدستور ورقابة دستورية القوانين وضمان الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته العامة، جاءت المادة (76) لتنص على كيفية تشكيل هذا المجلس، حيث جاء فيها: «يتكون المجلس الدستوري من ستة أعضاء لثماني سنوات غير قابلة للتجديد. ويتم تعيينهم كالتالي:

- اثنين يعينهم رئيس الجمهورية.

- اثنين يعينهم رئيس الجمعية الوطنية.

- اثنين يعينهم مجلس القضاء الأعلى.

... ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري من بين أعضائه...

ورؤساء الجمهورية القدامى هم أعضاء بحكم القانون في المجلس الدستوري ويتمتع أعضاء المجلس الدستوري بالحصانة الممنوحة لأعضاء الجمعية الوطنية...».

ويتبين من خلال هذه المادة، أن رئيس هذا المجلس وأغلبية أعضائه يتم تعيينهم بطريقة سياسية، وبالتالي يغلب على هذا المجلس الطابع السياسي. وجاءت المادة (77) لتتص على صلاحية المجلس الدستوري بالسهر على صحة ودقة الانتخابات وعمليات الاستفتاء وإعلان نتائجها وتفحص الاحتجاجات والبت فيها، وتسلم الشكاوى في حال النزاع على صحة الانتخاب، من قَبْل كل مرشح وحزب سياسي (م 77).

ونصت المادة (78) على وجوب إخضاع القوانين الأساسية قبل إصدارها والنظام الداخلي للجمعية الوطنية قبل تطبيقه، لرقابة المجلس الدستوري وحددت المادة (79)، الأشخاص الذين يعود لهم صلاحية إحالة القوانين قبل إصدارها إلى المجلس الدستوري، للبحث في مدى تطابقها مع الدستور، وهم: رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية، وعشرة نواب.

والنص الذي يعلن هذا المجلس عدم دستوريته، لا يمكن إصداره ولا وضعه موضع التطبيق (م 79).

كما أن نصوص القانون التي تخص الحقوق الأساسية لكل إنسان والمعرّف عنها في الدستور يمكن إخضاعها للمجلس الدستوري بواسطة الدفع بعدم دستورية هذه النصوص القانونية في معرض دعوى جارية أمام القضاء (م 80).

ويبدو من خلال هذه المادة (80)، أنه يمكن الطعن بقانون يراد تطبيقه على قضية جارية أمام القضاء، من قبل المتقاضى، لمنع تطبيقه على القضية بسبب عدم دستوريته. وهذا يعني أنه يمكن الطعن بعدم دستورية القانون، بعد إصداره، وذلك لمنع تطبيقه على القضية المنظورة أمام القضاء.

«وتتصف قرارات المجلس الدستوري بقوة القضية المحكّمة، وهي غير

قابلة لأي طريق من طرق المراجعة وهي تفرض على السلطات العامة وكل السلطات الإدارية والقضائية وكذلك، كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين» (م 81).

ويحدد القانون الأساسي قواعد تنظيم وعمل المجلس الدستوري والإجراءات المتبعة أمامه (م 82).

أما الدستور السوري، فقد نص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا وحدد اختصاصاتها وكيفية تشكيلها، وأحال إلى القانون، تحديد الشروط الواجب توافرها في أعضائها، وأصول ممارسة اختصاصها وأعطى الصلاحية لبعض المسؤولين السياسيين فيها بالاعتراض على قانون أمامها قبل إصداره.

حيث جاء في المادة (139) منه: «تؤلف المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بنفسه».

ويبدو من خلال هذه المادة (139)، أن الطابع السياسي يغلب على تشكيل هذه المحكمة، لأن جميع أعضائها بمن فيهم الرئيس يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية.

وجاءت المادة (140)، لتشير إلى حيادية أعضاء هذه المحكمة في ممارستهم لاختصاصهم، حيث جاء فيها: «لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية العليا وتولي الوزارة أو عضوية مجلس الشعب ويحدد القانون الأعمال الأخرى التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة».

ويبدو أن الهدف من هذه المادة (140) هو الحؤول دون تبعية أعضاء هذه المحكمة للحكومة أو مجلس الشعب.

ويتم تعيين أعضاء هذه المحكمة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد (م 141) وهم غير قابلين للإقالة إلاّ وفقاً لأحكام القانون (م 142).

وتتولى هذه المحكمة النظر في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحويل إليه تقريراً بنتيجة تحقيقها (م 144).

وتتظر وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي:

- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية البت فيه خلال سبعة أيام.

- إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من انعقاد دورة مجلس الشعب وجب على المحكمة الدستورية العليا البت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها (م 145).

ومن الملاحظ أن هذه المادة (145)، حصرت حق الاعتراض على دستورية القانون برئيس الجمهورية وربع أعضاء مجلس الشعب، على أن يتم هذا الاعتراض أمام المحكمة الدستورية العليا قبل إصدار القانون المعترض عليه.

مما يعني أن طريقة مراجعة هذه المحكمة لها طابع سياسي.

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة (145) على أنه: «إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور يعتبر لاغياً ما كان مخالفاً منها لنصوص الدستور بمفعول رجعي ولا يرتب أي أثر.

ويبدو أن هذه الفقرة في المادة (145)، أجازت، الطعن بدستورية قانون أو مرسوم اشتراعي معين، بعد إصداره، حينما اعتبرت أن قرار إلغاء هذا القانون أو المرسوم له مفعول رجعي وحظر هذا الدستور على المحكمة الدستورية العليا النظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتال موافقة الشعب (م 146).

وأعطاهها صلاحية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين

والمراسيم بناء على طلب من رئيس الجمهورية (م 147).

وأحال إلى القانون أمر تنظيم أصول النظر والبت في الشؤون التي تختص بها هذه المحكمة وتحديد ملاكها والشروط الواجب توافرها في أعضائها وتعيين رواتبهم وحصاناتهم ومزاياهم ومسؤولياتهم (م 148).

أما الرقابة على دستورية القوانين في لبنان، فقد تباينت الآراء في شأن طابعها فيما إذا كان سياسي أو قضائي. ولذلك، سوف نبحث في طبيعتها بشيء من التفصيل.

- الرقابة على دستورية القوانين في لبنان؛

نص الدستور اللبناني (تعديل 1990) على إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين، ولكنه لم يحدد ما إذا كان لهذا المجلس طبيعة سياسية أم قضائية، حيث جاء في المادة (19) منه: «ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء في مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني، تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

ويبدو واضحاً أن هذه المادة أحالت إلى القانون أمر تحديد قواعد تنظيم عمل هذا المجلس، وطريقة تشكيله وأصول المراجعة أمامه.

وبالتالي، لم تأتِ بآية تفاصيل في هذا الشأن.

وقد تولى قانون إنشاء المجلس الدستوري رقم 250 الصادر في 1993/7/14، تحديد هذه التفاصيل، ولكنه، لم يحدد طبيعة هذا المجلس فيما إذا كانت سياسية أم قضائية.

وقد تباينت الآراء حول طبيعة هذا المجلس، فالبعض اعتبر أنه ليس

لهذا المجلس طبيعة قضائية، ومن بينهم الدكتور إبراهيم شيحا الذي قال: «إن اعتبار المجلس هيئة مستقلة هو في نظري أن المجلس لا يعتبر جزءاً من التنظيم القضائي في لبنان وإنما هو بذاته مستقل عن وزارة العدل وعن هيئاتها القضائية. ولكن استقلاله عن الهيئة القضائية لا يعني بطبيعة الحال كون المجلس هيئة مستقلة لها طابع سياسي...» وتابع قائلاً: «الرأي عندي أن المجلس الدستوري في لبنان ليس له طبيعة قضائية وهو ما يُستفاد من سكوت الدستور اللبناني وقانون إنشاء المجلس عن اعتبار المجلس الدستوري هيئة قضائية، هذا فضلاً عن أن تشكيل المجلس يدل على الطابع السياسي له إذ يأتي نصف الأعضاء عن طريق مجلس النواب ويأتي النصف الباقي عن طريق الحكومة. هذا التشكيل رُوعي فيه عنصر التوازن بين كل من السلطتين التشريعية والإجرائية، وهو تشكيل وضع في اعتباره في المقام الأول عنصر الملاءمة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وخلص إلى القول: «إن هذا المجلس له طبيعة سياسية شأنه في ذلك شأن المجلس الدستوري الفرنسي مع فارق بينهما في كيفية إجراء الرقابة. فالرقابة، أمام المجلس الدستوري الفرنسي رقابة سياسية سابقة على إصدار القانون، بينما الرقابة أمام المجلس الدستوري اللبناني رقابة سياسية لاحقة على إصدار القانون»⁽¹⁾.

في حين يرى الدكتور «محمد المجذوب» أن أسلوب الرقابة على دستورية القوانين الذي اعتمده لبنان هو أسلوب الرقابة القضائية⁽²⁾.

إن تشكيل المجلس الدستوري اللبناني وطريقة مراجعته لهما طابع سياسي، أما طريقة الرقابة الدستورية التي يعتمدها، والقرارات التي تصدر عنه فطبيعتها قضائية، وذلك أن المجلس الدستوري يتألف من عشرة أعضاء،

(1) د. إبراهيم شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، دون ذكر للتاريخ، ص 756.

(2) د. محمد المجذوب، محاضرة أقيمت في افتتاح السنة الجامعية في كلية الحقوق في جامعة الروح القدس - الكسليك في 14/10/1996.

يُعين مجلس النواب نصفهم بالغالبية المطلقة من عدد أعضائه، ويعيّن مجلس الوزراء النصف الآخر بأكثرية ثلثي أعضاء الحكومة، وقد اعتمدت هذه الطريقة في التعيين من أجل الحفاظ على التوازن بين السلطتين الاشتراعية والإجرائية⁽¹⁾.

والمقابلة بين المجلس الدستوري اللبناني والمجلس الدستوري الفرنسي، من حيث تكوين كل من المجلسين، تُبيّن أن الطابع السياسي للمجلس الدستوري الفرنسي هو أكثر بروزاً من الطابع السياسي للمجلس الدستوري اللبناني، فرؤساء الجمهورية السابقون في فرنسا هم أعضاء في المجلس الدستوري إلى جانب الأعضاء المعيّنين، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس المجلس ونائبه. ولقد نص قانون إنشاء المجلس الدستوري على شروط يجب توافرها في من يعين عضواً في هذا المجلس، حيث جاء في المادة (3) منه: «يتم اختيار أعضاء المجلس الدستوري من بين القضاة العاملين أو السابقين الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري لمدة عشرين سنة على الأقل، أو من بين أساتذة التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون منذ عشرين سنة على الأقل وأصبحوا برتبة أستاذ أصيل أو من بين المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة عشرين سنة على الأقل»⁽²⁾.

ويبدو من خلال ما تقدم أن الرأي القائل بأن الطابع السياسي هو الغالب على المجلس الدستوري اللبناني، هو الرأي الراجح.

فحيث أن طريقة تشكيل هذا المجلس يغلب عليها الطابع السياسي، على الرغم من أن أعضاء المجلس هم من ذوي الاختصاص القانوني.

فالعبارة هي لطريقة تعيين أعضائه التي تتم مناصفة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي طريقة سياسية.

(1) مجلة دراسات لبنانية، عدد 3 - 4، خريف - شتاء 96 - 97، ص 194.

(2) المرجع نفسه.

كما أن حق مراجعة هذا المجلس في شأن دستورية القوانين، محصورة بالمسؤولين السياسيين. وبالتالي، ليس للأفراد المتضررين من إصدار قانون معين الحق في الطعن به أمام المجلس الدستوري.

وليس لأي مرجع قضائي الحق، في تولي الرقابة على دستورية القوانين، فهذه الرقابة محصورة بالمجلس الدستوري فقط، وفقاً لما نص عليه قانوناً إنشاء المجلس الدستوري في المادة (18) منه التي جاء فيها: «خلافًا لأي نص مغاير، لا يجوز لأي مرجع قضائي أن يقوم بهذه الرقابة مباشرة عن طريق الطعن أو بصورة غير مباشرة عن طريق الدفع بمخالفة الدستور أو مخالفة مبدأ تسلسل القواعد والنصوص».

وإذا كانت الرقابة القضائية تتم بعد إصدار القانون عن طريق الطعن به مباشرة أمام المحكمة المختصة أو عن طريق الدفع بعدم دستوريته في معرض قضية منظورة أمام القضاء، فإنه في الحالة التي يمنع فيها المرجع القضائي إجراء الرقابة على دستورية القوانين، ويُحصر فيها حق هذه الرقابة بالمجلس الدستوري اللبناني، ويُحصر فيها أيضاً الحق في مراجعة هذا المجلس بالمسؤولين السياسيين لا يمكننا القول بوجود رقابة ذات طبيعة قضائية، إذا ما أردنا تطبيق مفهوم الرقابة القضائية على هذه الحالة.

وإذا كان المجلس الدستوري يغلب عليه الطابع السياسي، إلا أن قانون إنشائه، أحاط أعضاء المجلس بالضمانات التي تساعدهم على أداء مهامهم بنزاهة، وخاصة لجهة نصه على منع أعضائه أثناء توليهم مهماتهم في هذا المجلس عن القيام بأي عمل آخر عام أو خاص ما عدا تمثيل لبنان في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالقضايا الدستورية. ولا يحق لهم إبداء الرأي والمشورة أو إعطاء الاستشارة والفتاوى في الأمور التي يمكن أن تُعرض عليهم وهم مقيدون بموجب التحفظ وبسرية المذاكرة في عملهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، تفادياً لبعض الإشكالات التي عرفتتها فرنسا بسبب حق رئيس الجمهورية في إصدار القانون حينما يريد، وفي إقفاله بالتالي مهلة المراجعة، فقد جُعِلت هذه المهلة عندنا خمسة عشر يوماً تلي

نشر القانون في الجريدة الرسمية، الأمر الذي أثار تحفظات قد يكون بعضها في محله، فكيف يطعن رئيس الجمهورية في قانون يكون قد أصدره هو وكأنه بذلك يعود عن توقيعه؟⁽¹⁾.

وهنا يبرز جوهر الاختلاف بين الرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري الفرنسي قبل إصدار القانون، والرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري اللبناني بعد إصدار القانون.

أما الدستور الليبي، فلم يتضمن في مواده ما ينص على الرقابة على دستورية القوانين وصرّح بأن التدابير التي يتخذها مجلس قيادة الثورة سواء في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات لا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة (م 18).

ويختلف عنه في ذلك، الدستور الموريتاني، الذي نص على إنشاء المجلس الدستوري وكيفية تشكيله واختصاصاته حيث نص على تكوين المجلس الدستوري من ستة أعضاء، فترة انتدابهم تسع سنوات غير قابلة للتجديد. ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات. ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة أعضاء، ويعين رئيس الجمعية الوطنية اثنين، ويعين رئيس مجلس الشيوخ واحداً... ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء المعيّنين من طرفه ولا يجوز لهؤلاء الأعضاء أن ينتموا إلى الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، (م 81). ويسهر المجلس الدستوري على صحة انتخاب رئيس الجمهورية، وينظر في الدعاوى ويعلن نتائج الاقتراع (م 83).

ويسهر أيضاً على صحة عمليات الاستفتاء، ويعلن نتائجها (م 85) وتُقدم للمجلس الدستوري القوانين النظامية قبل إصدارها والنظم الداخلية للغرفتين البرلمانيتين قبل تنفيذها وذلك للبت في مطابقتها للدستور.

ويعود لرئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس

(1) د. أنطوان خير، المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين، مجلة «أبعاد» العدد الخامس، بيروت، حزيران 1996، ص 99.

الشيوخ ولثلاث نواب الجمعية الوطنية وثلاث أعضاء مجلس الشيوخ، الحق في تقديم القانون قبل إصداره إلى المجلس الدستوري، ويؤدي ذلك إلى تعليق مدة الإصدار (م 86) وإذا أقرّ عدم دستوريته فلا يتم إصداره أو تنفيذه (م 87).

وأحال هذا الدستور إلى القانون أمر تحديد قواعد تنظيم وسير المجلس الدستوري والإجراءات المتبعة أمامه وخاصة الآجال المفتوحة لرفع النزاعات إليه (م 83).

ويبدو من خلال ما تقدم أن الطابع السياسي هو الذي يغلب على المجلس الدستوري الموريتاني، سواء من حيث طريقة تشكيله أو أسلوب الرقابة التي يمارسها.

وبالإضافة إلى الرقابة السياسية على دستورية القوانين يوجد نوع آخر، وهو الرقابة القضائية.

ولا بد لنا الآن من البحث في الرقابة القضائية اللاحقة لإصدار القانون.

2 - الرقابة القضائية على دستورية القوانين اللاحقة لإصدارها؛

هذا النوع من الرقابة تتولاه المحكمة المختصة بالنظر في قضايا دستورية القوانين وفقاً للأحكام التي أخضعها لها الدستور أو القانون الذي يتولى أمر تنظيمها، وهي رقابة لاحقة لإصدار القانون أو تنفيذه.

وقد أقرّ دستور جمهورية جزر القمر بالرقابة القضائية، على دستورية القوانين.

حيث نصت المادة (31) منه، على أن المحكمة الدستورية هي التي تحكم في دستورية القوانين في الإتحاد والجزر. وهي تسهر على صحة العمليات الانتخابية، والاستفتاء، وتضمن الحقوق الأساسية للإنسان وحياته العامة. وكل مواطن يستطيع أن يرفع دعوى أمام هذه المحكمة يطعن فيها بدستورية

القوانين سواء بشكل مباشر، أو عبر إجراء الدفع بعدم الدستورية المدلى بها في دعوى عالقة أمام قضاء الاتحاد أو الجزر. وفي هذه الحالة يتوجب على القضاء أن يتوقف عن النظر في هذه القضية، إلى أن يصدر قرار المحكمة الدستورية في شأن دستورية القانون المراد تطبيقه على القضية في مهلة ثلاثين يوماً (م 31).

ويتولى كل من رئيس الاتحاد ونوابه، ورئيس جمعية الاتحاد، ورؤساء السلطة التنفيذية في الجزر تسمية، عضو في المحكمة الدستورية (م 32) ويتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية من قبل أعضائها لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء هذه المحكمة غير قابلين للعزل، إلا في حالة الجرم المشهود، ولا يمكن ملاحقتهم وتوقيفهم بدون إذن من القضاء الأعلى (م 33).

ويحدد القانون الأساسي قواعد تنظيم وعمل هذه المحكمة، والإجراء المتبع أمامها (م 34).

وكل نص يُعلن عدم دستوريته يُعتبر كأنه لم يكن ولا يمكن وضعه موضع التطبيق، كما أن قرارات هذه المحكمة غير قابلة لأية مراجعة وهي تفرض على كل سلطة وعلى القضاء في إقليم الاتحاد (م 35).

ويبدو من خلال ما تقدم أن أسلوب الرقابة التي تتبعه هذه المحكمة هو أسلوب الرقابة القضائية، أما طريقة تشكيل هذه المحكمة فيغلب عليها الطابع السياسي، ولكن في الوقت ذاته، إن طريقة المراجعة أمام هذه المحكمة، تتصف بالطابع القضائي، فحيث أن كل مواطن له حق المراجعة أمامها، سواء عن طريق تقديم دعوى مباشرة أو الدفع بعدم دستورية القانون، وبالتالي، لم يحصر هذا الدستور حق المراجعة بالمسؤولين السياسيين، ولذلك، فإن الطابع القضائي هو الغالب على هذه المحكمة.

أما الدستور السوداني، فقد نص على إنشاء محكمة دستورية، في المادة (119) منه، التي جاء فيها:

« 1 - تنشأ وفقاً لنصوص هذا الدستور، محكمة دستورية تتكون

من تسعة قضاة من ذوي الخبرة الكافية ومشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والمصداقية والتجرد.

2 - تكون المحكمة الدستورية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومنفصلة عن السلطة القضائية القومية، ويحدد القانون إجراءاتها وكيفية تنفيذ أحكامها.

3 - مع مراعاة أحكام المادة 121 يعين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد ويحدد القانون مخصصاتهم.

4 - يؤدي قضاة المحكمة الدستورية واجباتهم ويطبقون القانون بدون تدخل أو خشية أو محاباة».

ونصت المادة (120) على أنه:

« 1 - يعين رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول، رئيس المحكمة الدستورية من القضاة المعينين وفقاً لأحكام المادة 121 من هذا الدستور ويكون مساءلاً لدى رئاسة الجمهورية.

2 - يخلو منصب رئيس المحكمة الدستورية في حالة الوفاة أو الاستقالة أو العزل.

3 - لا يُعزل رئيس المحكمة الدستورية عن منصبه إلا للعجز أو السلوك الذي لا يتناسب وموقعه، ولا يتم هذا إلا بقرار من رئيس الجمهورية يصادق عليه ثلثا الممثلين في مجلس الولايات».

ونصت المادة (121) على أن:

« 1 - يعين رئيس الجمهورية قضاة المحكمة الدستورية وفقاً للمادة 58 (2) (ج) من هذا الدستور بناء على توصيته من المفوضية القومية للخدمة القضائية وبموافقة ثلثي جميع الممثلين في مجلس الولايات.

2 - يُمثل جنوب السودان تمثيلاً كافياً في المحكمة الدستورية.

3 - لا يجوز عزل أي قاض في المحكمة الدستورية إلا بقرار من رئيس الجمهورية يتخذ بناء على توصية من رئيس المحكمة الدستورية ويوافق عليه مجلس الولايات بأغلبية ثلثي الممثلين».

ونصت المادة (122) على اختصاصات المحكمة الدستورية، حيث جاء فيها :

« 1 - تكون المحكمة الدستورية حارسة لهذا الدستور ودستور جنوب السودان وداستير الولايات وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة، وتتولى:

أ - تفسير النصوص الدستورية بناءً على طلب من رئيس الجمهورية أو الحكومة القومية أو حكومة جنوب السودان أو حكومة أي ولاية أو المجلس الوطني أو مجلس الولايات.

ب - الاختصاص عند الفصل في المنازعات التي يحكمها هذا الدستور وداستير الولايات الشمالية بناء على طلب من الحكومة أو الشخصيات الاعتبارية أو الأفراد.

ج - الفصل في الاستئنافات ضد أحكام المحكمة العليا لجنوب السودان في القضايا المتعلقة بالدستور الإنتقالي لجنوب السودان وداستير ولايات جنوب السودان.

د - حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هـ - الفصل في دستورية القوانين والنصوص وفقاً لهذا الدستور أو الدستور الإنتقالي لجنوب السودان أو دستور الولاية المعنية.

و - الفصل في النزاعات الدستورية فيما بين مستويات الحكم وأجهزته بشأن الاختصاصات الحصرية أو المشتركة أو المتبقية.

2 - يكون للمحكمة الدستورية اختصاص جنائي في مواجهة رئيس الجمهورية والنائب الأول وفقاً للمادة 60 (2) من هذا الدستور، كما لا اختصاص جنائي في مواجهة نائب رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي الهيئة التشريعية القومية وقضاة المحكمة القومية العليا والمحكمة العليا لجنوب السودان».

ويبدو من خلال بعض الاختصاصات التي تتولاها هذه المحكمة الدستورية (ولا سيما توليها حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والفصل في المنازعات بناء على طلب من الأفراد أو الشخصيات الاعتبارية أو الحكومة)، أن أسلوب الرقابة فيها يغلب عليه الطابع القضائي، لأنه يسمح للمتضررين من قانون غير دستوري يمس بحقوقهم بتقديم دعوى أمام هذه المحكمة، لأجل حماية الحريات أو الحقوق التي كفلها الدستور.

وكذلك، أقرّ الدستور الصومالي بالرقابة القضائية على دستورية القوانين، حيث أنه أجاز إثارة مسألة دستورية القانون بالنسبة لشكله أو مادته أو الإجراء الذي له قوة القانون خلال الإجراءات القضائية بناء على طلب صاحب المصلحة أو المدعي العام أو المحكمة وذلك في حالة ما إذا كان القرار المطلوب استصداره - ولو كان جزئياً - يعتمد على تطبيق الحكم التشريعي المتنازع فيه (م 98/فقرة 2).

وإذا تقدم صاحب المصلحة أو المدعي العام بمثل هذا الطلب أثناء نظر القضية أمام قاضي الدرجة الأولى أو الثانية وبشرط أن يكون للطلب أساس من الصحة توقف المحكمة النظر في القضية. وتحيل الموضوع إلى المحكمة العليا لتتخذ فيه قراراً ملزماً (م 98/فقرة 3).

وإذا قدّم الطلب أثناء النظر في القضية أمام المحكمة العليا وبشرط أن يكون للطلب أساساً من الصحة، توقف المحكمة النظر في القضية وتباشر الإجراءات المنصوص عليها في المادة (99) (م 98/فقرة 4).

وهذه المادة (99) نصت على أن القرار في مسألة دستورية القانون يصدر من المحكمة العليا مشكّلة كمحكمة دستورية مع عضوين إضافيين يتم

تعيينهما بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات وعضوين إضافيين آخرين ينتخبهما المجلس الوطني بالأغلبية المطلقة لنفس المدة ويحدد القانون الشروط المطلوبة في الأعضاء الإضافيين (م 99).

ويبدو من خلال ما تقدم، أن الرقابة التي تمارسها هذه المحكمة هي رقابة قضائية.

وإذا كانت طريقة تعيين الأعضاء الإضافيين في هذه المحكمة، لها طابع سياسي إلا أن هؤلاء الأعضاء هم أعضاء إضافيون «بالتالي فإن الطابع السياسي في تعيينهم هو إضافي وينحصر في تعيينهم فقط»، بينما يبقى الطابع الأساسي لهذه المحكمة، الطابع القضائي، خاصة أن حق المراجعة أمامها يعود إلى كل صاحب مصلحة، وللمدعي العام، وللمحكمة، مما يجعل الطابع القضائي هو الطابع الأساسي لهذه المحكمة.

أما الدستور العراقي، فقد أناط صلاحية النظر بدستورية القوانين بالمحكمة الاتحادية العليا، التي تمارس أسلوب الرقابة القضائية، فقد نصت المادة 89 على أنه:

«أولاً: المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً.

ثانياً: تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، يحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب».

ونصت المادة (90) على اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا حيث جاء فيها: «تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

ثانياً: تفسير نصوص الدستور.

ثالثاً: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية

والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة.

رابعاً: الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية.

خامساً: الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الإقليم أو المحافظات.

سادساً: الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون.

سابعاً: المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

ثامناً: أ - الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ب - الفصل في تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ونصت المادة (91) على أن: «قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة».

ويبدو واضحاً، أن الدستور العراقي نص صراحة، على أن المحكمة الاتحادية العليا التي يدخل في اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين، هي هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً.

وكذلك، نص القانون الأساسي لدولة فلسطين على إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها، وتفسير نصوص القانون الأساسي والتشريعات، والفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي، وأحال

هذا القانون الأساسي أمر تحديد طريقة تشكيل هذه المحكمة والإجراءات الواجبة الاتباع والآثار المترتبة على أحكامها إلى القانون (م 103).

وتتولى المحكمة العليا مؤقتاً كل المهام المسندة للمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخلة في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقاً للقوانين النافذة (م 104).

ويبدو أن الرقابة التي تمارسها هذه المحكمة هي رقابة قضائية فحيث أن إسناد مهام المحكمة الدستورية إلى المحكمة العليا، مؤقتاً تشير إلى ممارسة هذه المحكمة الرقابة القضائية لأن الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا، هي أحكام قضائية.

أما الدستور المصري، فقد نص صراحة على أن المحكمة الدستورية العليا هي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها (م 174)، وتتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها (م 175).

وينظم القانون كيفية تشكيل هذه المحكمة، ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم (م 176).

وأعضاء هذه المحكمة غير قابلين للعزل، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين في القانون (م 177).

وتنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار (م 178).

ويبدو واضحاً، أن الدستور المصري نص صراحة، على أن المحكمة الدستورية العليا هي هيئة قضائية تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وكذلك، نص الدستور اليمني على أن المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية، ولكنه لم ينص على كيفية تشكيلها، بل أحال هذا الأمر إلى القانون الذي يحدّد كيفية تشكيلها ويبين اختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها، على أن تتولى في مجال القضاء بعض الاختصاصات ومن بينها الفصل في الدعاوى والدفع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات، (م 153/فقرة أ).

ومن الواضح أن الدستور اليمني نص بشكل صريح على أن المحكمة العليا، هي هيئة قضائية، وبالتالي، فهي تمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وإذا كانت الرقابة على دستورية القوانين، تجعل السلطة التشريعية تبتعد قدر الإمكان عن إقرار القوانين الجائرة، التي تمس بحقوق وحرّيات الأفراد، وبالتالي، تشكل ضماناً أساسية لحماية الحقوق والحرّيات، فإن الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية، من شأنها أن تمنع الإدارة من التعسف في استعمال سلطتها أو مخالفتها القانون، وتهدف إلى حماية حقوق الأفراد وحرّياتهم الأساسية.

ولذلك، سنبحث الآن في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة.

الفقرة الثانية

الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

تُعتبر الرقابة القضائية، أكثر ضماناً وحياداً واستقلالاً، من أنواع الرقابة الأخرى على أعمال الإدارة، خاصة لجهة منع الإدارة من إساءة استعمال سلطتها أو تجاوزها للقانون.

ويشكّل نظام القضاء المزدوج (قضاء إداري مستقل وقضاء عادي)،

أفضل نظام لحماية حقوق الأفراد وحرّياتهم، وتحقيق التوازن بين الصالح العام والخاص.

وقد تنوّعت الأنظمة القضائية، في الدول الديمقراطية، فالبعض من هذه الدول لم تأخذ بالقضاء الإداري المستقل، وإنما منحت إحدى محاكم القضاء العادي سلطة الرقابة على أعمال الإدارة أو بعضها. وهناك دول أخرى، تبنت نظام القضاء الإداري المستقل، وأقرّته في دساتيرها.

ولا بد لنا الآن من البحث في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة وفقاً لأحكام الدساتير العربية.

أولاً: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الأنظمة الدستورية الملكية والأميرية أو السلطانية؛

إن بعض هذه الأنظمة الدستورية، أقرّت نظام القضاء الإداري المستقل، وبعضها الآخر، أسند مهمة النظر في القضايا الإدارية إلى المحاكم النازرة في القضايا المدنية أو التجارية أو غيرها من القضايا، ولم ينص على إنشاء محكمة إدارية مستقلة.

فالدستور الأردني، نص على ممارسة المحاكم النظامية حق القضاء، في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعوى التي تقيمها الحكومة أو تقوم عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول (م 102).

ونص قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 26 لسنة 1952، في المادة العاشرة منه، في فقرتها الثالثة، على تولي محكمة العدل العليا الرقابة على أعمال الإدارة بشكل محدّد وفي أمور محدّدة⁽¹⁾.

(1) د. سليمان الطماوي، القضاء الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص 23.

ويبدو من خلال ما تقدم أن المادة (102) الدستورية، أوضحت أن الدعاوى التي تقام على الحكومة، تنظر فيها المحاكم النظامية (العادية) التي تتولى النظر في القضايا المدنية أو الجزائية، باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم خاصة.

كما أن المادة (10) من قانون تشكيل المحاكم النظامية، أولت محكمة العدل العليا، الرقابة على أعمال الإدارة، في أمور محددة. وهكذا فإن محكمة العدل العليا تتولى النظر في القضايا الإدارية في الأردن، في أمور محددة، أما القضايا الإدارية التي لم يحددها قانون تشكيل المحاكم النظامية، فيعود النظر فيها إلى إحدى المحاكم العادية.

وكذلك، أناط دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، صلاحية النظر بالقضايا الإدارية، بالمحكمة الاتحادية الابتدائية، التي تتولى أيضاً النظر في المنازعات المدنية والتجارية بين الاتحاد والأفراد سواء كان الاتحاد مدعياً أو مدعى عليه (م 102/فقرة 1).

وتتولى أيضاً هذه المحكمة النظر في الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة (م 102/فقرة 2)، وفي قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها من القضايا التي تحصل بين الأفراد والتي تنشأ في العاصمة الاتحادية الدائمة (م 102/فقرة 3).

وبالتالي، لم ينص هذا الدستور، على إنشاء محكمة إدارية خاصة، بل أناط بالقضاء العادي صلاحية النظر بالقضايا الإدارية.

أما الدستور البحريني. فلم يتضمن أي أحكام خاصة بالمرجع القضائي الصالح للنظر في القضايا الإدارية، واقتصر في النص في المادة (104) فقرة (ج) على الإحالة إلى القانون أمر تحديد الأحكام الخاصة في تمثيل الدولة أمام القضاء، وبالتالي، لم يحدد هذا الدستور القضاء المختص بالقضايا الإدارية، وترك تحديد هذا الأمر للقانون.

وكذلك، لم يتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

أي أحكام خاصة في شأن إنشاء محكمة إدارية خاصة بالنظر في القضايا الإدارية، واقتصر في النص في المادة (49) على أنه: «مع مراعاة ما ورد في المادة (53) من هذا النظام تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم».

ونصت المادة (53) على أنه: «يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته».

ويختلف عنه في ذلك، النظام الأساسي لسلطنة عُمان، الذي تضمن صراحة ما يشير إلى إنشاء محكمة خاصة للنظر في القضايا الإدارية، وأحال إلى القانون أمر تنظيم عملية الفصل في المنازعات الإدارية، حيث نصت المادة (67) منه: «ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظمها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري».

وكذلك أحال الدستور القطري، إلى القانون تحديد الجهة المختصة للفصل في القضايا الإدارية، حيث جاء في المادة (138) منه: «يحدد القانون الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الإدارية ويبين نظامها وكيفية ممارستها لعملها».

ويبدو أن هذا النص، يشير إلى إنشاء محكمة خاصة للنظر في القضايا الإدارية، بموجب القانون الذي يتولى تحديدها وتنظيم الإجراءات المتبعة أمامها.

أما الدستور الكويتي، فقد أشار إلى إنشاء محكمة خاصة للنظر في القضايا الإدارية، وأحال إلى القانون أمر تنظيمها، وأولاها صلاحية إصدار قرارات بإلغاء القرار الإداري المخالف للقانون، والتعويض على المتضرر.

حيث جاء في المادة (169) منه: «ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة غرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري شاملاً ولاية الإلغاء وولاية التعويض بالنسبة إلى القرارات الإدارية المخالفة للقانون».

ويبدو أن هذا الدستور أناط بمحكمة خاصة صلاحية النظر بالقضايا الإدارية، وأجاز لغرفة أو دائرة من دوائر المحكمة بالنظر فيها أيضاً. أما الدستور المغربي، فلم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية.

وهكذا يتضح لنا من خلال ما تقدم، أن أغلبية هذه الدساتير أناطت صلاحية النظر في القضايا الإدارية بمحكمة خاصة يتولى القانون تنظيمها .

كما أنه يوجد بين هذه الدساتير، ما لم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية.

ولا بد لنا الآن من البحث في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الأنظمة الدستورية الجمهورية.

ثانياً: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الأنظمة الدستورية الجمهورية؛

إن بعض هذه الأنظمة الدستورية أناط صلاحية النظر بالنزاعات الإدارية بالقضاء الإداري فقط، أما بعضها الآخر، أجاز للقضاء العادي تولي القضايا الإدارية، أو أنه، لم يتضمن أي أحكام خاصة في هذا الشأن.

فالدستور التونسي مثلاً، نص على إنشاء مجلس الدولة الذي يتركب من هيئتين: المحكمة الإدارية، ودائرة المحاسبات على أن يضبط القانون تنظيم هذا المجلس بهيئته، ويحدد مشمولات أنظاريها والإجراءات المتبعة لديها (م 69)⁽¹⁾.

ويبدو من خلال هذه المادة الدستورية واضحاً، النص على إنشاء المحكمة الإدارية، إلا أنها لم تنص على الأحكام التفصيلية في شأن القضايا التي تتولى هذه المحكمة النظر فيها، ومع ذلك، فإن تسميتها بالمحكمة الإدارية،

(1) المعدلة بالقانون الدستوري رقم 65 لسنة 1977 المؤرخ في 27 أكتوبر 1997.

تشير إلى اختصاصها بالقضايا الإدارية.

وقد أحالت هذه المادة إلى القانون أمر تنظيم هذه المحكمة وتحديد اختصاصها والإجراءات الواجب اتباعها أمامها.

وبالتالي، يمكن القول، أن الدستور التونسي نص على إنشاء محكمة إدارية مستقلة عن المحاكم العادية.

أما الدستور الجزائري، فقد نص على أن القضاء ينظر في الطعن في قرارات السلطة الإدارية (م 143). وإذا كانت هذه المادة (143) لم تحدد طبيعة القضاء الذي يتولى النظر في القضايا الإدارية، إلا أنه يمكن الاستدلال على ذلك من خلال نص المادة (152) التي جاء فيها: «تمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم. يؤسس مجلس دولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية».

ويبدو من خلال هذه المادة (152)، أنه يوجد نظام قضائي مزدوج. (أي قضائي إداري وقضاء عادي) فحيث أنه، تتولى المحكمة العليا تقويم أعمال المحاكم العادية، ويتولى مجلس الدولة تقويم أعمال الجهات القضائية الإدارية.

ويختلف عنه في ذلك، دستور جمهورية جزر القمر، الذي لم ينص على إنشاء محكمة إدارية، خاصة بالنظر في القضايا الإدارية ولكنه، نص على إنشاء محكمة عليا تتولى النظر في المواد الإدارية والقضائية والحسابية في الاتحاد والجزر. وتعتبر قراراتها غير قابلة لأي مراجعة وتُفرض على السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك، على كل القضاء في إقليم الاتحاد ويحدد القانون الأساسي كيفية تشكيلها وقواعد العمل فيها (م 29).

أما دستور دجيبوتي، فلم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية واقتصر في النص على أن السلطة القضائية تمارسها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى، وتسهر على احترام الحقوق والحريات المحددة في الدستور الحالي (م 71).

في حين نجد أن الدستور السوداني، نص في المادة (125)/فقرة (1) ((أ)) على أن المحكمة القومية العليا هي محكمة نقض ومراجعة فيما يتعلق بالمسائل الجنائية والمدنية والإدارية التي تنشأ عن القوانين القومية أو بموجبها، ومسائل الأحوال الشخصية وهذا يعني أن الدستور السوداني لم ينص على جهة قضائية خاصة للنظر في القضايا الإدارية فقط بل أجاز للمحكمة القومية العليا النظر في كل القضايا بما فيها القضايا الإدارية.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور السوري، الذي نص بشكل صريح وواضح على تولي مجلس الدولة القضاء الإداري، حيث جاء في المادة (138) منه: «يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري ويعين القانون شروط تعيين قضاته وترفعهم وتأديبهم وعزلهم».

ويبدو واضحاً من خلال هذا النص الدستوري، أن مجلس الدولة هو المرجع الصالح للنظر في القضايا الإدارية، وبالتالي، لا يجوز تقديم دعوى في شأن نزاع إداري أمام أي محكمة أخرى، بل يجب تقديمها أمام مجلس الدولة الذي يتولى القضاء الإداري بموجب أحكام المادة (138) من الدستور السوري.

في حين نجد أن الدستور الصومالي، أناط بالمحكمة العليا صلاحية النظر في المسائل الإدارية والمدنية والجنائية والمالية وفي أية مسألة أخرى يحددها القانون والدستور، وبالتالي، لم ينص على جهة قضائية مختصة للنظر في القضايا الإدارية فقط، بل أجاز للمحكمة العليا أن تتولى النظر في كل القضايا بما فيها القضايا الإدارية.

حيث جاء في المادة (94) منه: المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في الجمهورية لها السلطة القضائية على كل أقاليم الدولة في المسائل المدنية والجنائية والإدارية والمالية وفي أية مسألة أخرى يحددها القانون والدستور.

يضع القانون القواعد المتعلقة بتنظيم المحكمة العليا والهيئات القضائية الأخرى».

أما الدستور العراقي، فلم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية. ولكنه نص في المادة (90/ فقرة 3) على صلاحية المحكمة الاتحادية العليا في الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية وهذا يعني أن المحكمة الاتحادية العليا تختص في النظر في كل القضايا، بما فيها القضايا الإدارية.

ويختلف عنه في ذلك، القانون الأساسي لدولة فلسطين، الذي أجاز إنشاء محكمة إدارية مختصة بالنظر في القضايا الإدارية، حيث جاء في المادة (102) منه: «يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى والإجراءات التي تتبع أمامها».

في حين نجد أن الدستور اللبناني، لم يتضمن أحكاماً خاصة بالقضاء الإداري، إلا أن النظام الحالي لمجلس الشورى، الصادر بالمرسوم رقم 10434 تاريخ 14 حزيران 1975⁽¹⁾، نص على تولي هذا المجلس القضاء الإداري وبالتالي، فإن الطعن في القرارات الإدارية التعسفية أو المخالفة لأحكام القانون، يجب أن يقدم إلى مجلس شورى الدولة بوصفه المرجع المختص للنظر بالقضايا الإدارية⁽²⁾.

(1) د. محفوظ سكيّنة، محاضرات في القانون الإداري العام، أمانة شؤون المطبوعات في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، بيروت، 1985، ص 243.

(2) لقد ورد النص على أهم القضايا الداخلة في اختصاص مجلس الشورى في المواد 61 و62 و63 و64 و65 من النظام الحالي لمجلس الشورى وهي تشمل ما يلي:

- طلبات التعويض عن الأضرار التي تقع بسبب الأشغال العامة أو تنفيذ المصالح العامة أو الأضرار الناجمة عن سير العمل الإداري في المجلس النيابي.
- القضايا الإدارية المتعلقة بعقود أو صفقات أو التزامات أو امتيازات إدارية أجرتها الإدارات العامة أو الدوائر الإدارية في المجلس النيابي لتأمين سير المصالح العامة.

- قضايا الضرائب المباشرة.

- قضايا الضرائب غير المباشرة خلافاً لأي نص آخر. =

أما الدستور الليبي، فلم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية، وأشار إلى عدم جواز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أية جهة (م 18).

واقصر على النص، على الحق لكل شخص في اللجوء إلى المحاكم وفقاً للقانون (م 30).

ويختلف عنه في ذلك، الدستور المصري الذي نص على الإحالة إلى القانون أمر تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها وتبيان شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم (م 167).

أما الدستور الموريتاني، فلم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن المحكمة الإدارية، واقصر في النص على أن إنشاء وتنظيم الهيئات القضائية والنظام الأساسي للقضاة تدخل في مجال القانون (م 57)، وأن النظام الأساسي للقضاة يحدده قانون نظامي (م 89).

-
- = - قضايا الموظفين والمنازعات الفردية المتعلقة، بموظفي المجلس النيابي.
- القضايا المتعلقة بأشغال الأملاك العامة.
- القضايا التي ترجع فيها السلطة الإدارية على الموظفين في حال ارتكابهم خطأ كان سبباً للحكم عليها. أما طلبات التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث المركبات فإنها تخرج عن اختصاص مجلس الشورى وتنظر فيها المحاكم العدلية.
- طلبات الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة للمراسيم والقرارات ذات الصفة الإدارية سواء كانت تتعلق بالأفراد أم بالأنظمة والصادرة عن سلطة عامة تمارس وظيفة إدارية.
- النزاعات المتعلقة بقانونية الانتخابات للمجالس الإدارية كالمجالس البلدية والهيئات الاختيارية وسواها.
- النزاعات المتعلقة بتأديب الموظفين.
- طلبات التفسير أو تقدير صحة الأعمال الإدارية. على المحاكم العدلية أن ترجئ بت الدعوى التي تعرض عليها إذا استلزم حل هذه الدعاوى تفسير أو تقدير صحة عمل إداري يخرج النظر به عن صلاحيتها. يعرض الفريق الأكثر عجلة المسألة على مجلس الشورى، فيعطي المجلس رأياً ملزماً للمحاكم العدلية في القضية التي أعطى الرأي لأجلها.

وبالتالي، فإن هذا الدستور أحال إلى القانون تحديد الجهات القضائية المختصة في كل القضايا، بما فيها الإدارية.

ويختلف عنه في ذلك، الدستور اليمني الذي نص صراحة، على صلاحية المحكمة العليا للجمهورية، بالفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا الإدارية والمدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية والدعاوى التأديبية وفقاً للقانون (م 153/فقرة د).

ويبدو أن هذا النص الدستوري، لم يحصر صلاحية النظر في القضايا الإدارية بمحكمة خاصة في الشؤون الإدارية، بل أجاز النظر فيها لمحكمة تختص في كل القضايا.

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم من البحث في الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، أن بعض الدساتير نص على إنشاء محكمة إدارية مختصة للنظر في القضايا الإدارية، وأحال أمر تنظيمها إلى القانون، وبعضها الآخر، أجاز للمحاكم العادية النظر في هذه القضايا، أو أنه أحال إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة في هذا الشأن.

وإذا كانت أغلبية الدساتير العربية، أقرّت بالرقابة على دستورية القوانين وأعمال الإدارة، مع الاختلاف النسبي فيما بينها لجهة نوعية أو طبيعة هذه الرقابة، إذا كانت قضائية أو سياسية، فإن تغليب بعض الدساتير الطابع السياسي على هيئات الرقابة سواء لجهة طريقة تعيين أعضاء هذه الهيئات أو تعيين رئيسها، أو لجهة أسلوب الرقابة، يجعل فاعليتها نسبية، وبالتالي، لا تكفي وحدها لضمان حقوق الإنسان وحياته الأساسية، المعترف بها دستورياً، في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ولذلك، لا بدّ من توفر ضمانات أخرى لحماية هذه الحقوق، سواء عبر إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، يستطيع كل مواطن عربي اللجوء إليها عند انتهاك حقوقه، في حال استفادة لكافة الطرق القانونية، لاسترجاع حقه أو صون كرامته في بلده، أو من خلال تفعيل دور البرلمانات العربية،

لممارسة الرقابة السياسية الفعلية على الحكومة، من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والحفاظ على حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية والمصلحة العليا للوطن.

ولا يمكن تفعيل دور هذه البرلمانات إلا من خلال نص دستوري يعطيها صلاحيات واسعة، يمكنها من خلالها إجراء الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة ويحررها من أي ضغوطات حكومية في داخلها، ولا بد أيضاً في سبيل تحقيق ذلك، من وجود قانون انتخابي عادل، يضمن إجراء الانتخابات على أساس وطني، بعيداً عن كل المحسوبيات والضغوطات المادية والسياسية أو الحكومية بالإضافة إلى تفعيل دور المحاكم الدستورية والإدارية، وتحسينها ودعم استقلاليتها لإبقائها بعيدة عن كل الضغوطات والتدخلات السياسية.

الخاتمة والنتائج

إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كانت - وما زالت - وستبقى جديرة بالبحث فيها في كل زمان ومكان، ودراستها شغلت عدداً كبيراً من الباحثين، بهدف التوصل إلى السبل الكفيلة بحمايتها وصونها وعدم انتهاكها.

ولا شك أن البحث فيها يطول ويحتاج إلى دراسات معمقة وعلى مختلف الأصعدة.

وقد رأيت البحث في هذه الحقوق وضمانياتها على صعيد الدساتير العربية لأن أول تكريس لهذه الحقوق والاعتراف بها بشكل رسمي داخل الدول العربية، لا بد وأن يكون في دساتيرها، التي تحتل أعلى مرتبة قانونية، وتُعتبر معياراً تُقاس به القوانين التي تصدرها الدولة.

فإذا كانت هذه الدساتير تقرّ بالحقوق والحرريات الأساسية للإنسان، وتضع له ضمانات كافية لممارستها، فيمكن القول حينئذٍ، أن هذه الدساتير هي كفيلة بحماية حقوقه، ولكن، حين تفتقد هذه الدساتير إلى وجود مواد دستورية تلزم المشرّع بالتقيد بمعايير واضحة ومحددة والاهتداء بها عند إقراره للقوانين، وتلزم الإدارة بعدم إصدار قرارات لا تتوافق مع هذه المعايير، فعندئذٍ، لا يمكن أن تكون هذه الدساتير كافية لضمان حقوق الإنسان وحرياته.

وفي مطلق الأحوال، لا بد من وجود ضمانات متعددة لحماية هذه الحقوق إلى جانب الدساتير، لمنع انتهاكها في الواقع العملي.

وقد توصلتُ من خلال دراستي لموضوع «حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية، إلى النتائج التالية:

أولاً، إن معظم الدساتير العربية أقرّت بأهم الحقوق والحريات الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

غير أن بعض هذه الدساتير، تضمن النص على عدد أقل من الحقوق والحريات، من الدساتير الأخرى، التي نصت على هذه الحقوق بشكل أوسع وأشمل، ولكنها اتفقت فيما بينها على الإقرار بحقوق معينة للمواطن بصفة خاصة، والنص على بعض الحقوق المشتركة بين المواطنين وكل إنسان مقيم بصفة قانونية ولا يحمل جنسية البلد المقيم فيه.

فحيث أنه من خلال الاطلاع على المواد الدستورية، نجد أن أغلبية هذه المواد، ذكرت بشكل صريح وواضح ما يفيد بأن الحقوق والحريات التي نصت عليها هي للمواطن فقط، في حين أنه، لم يرد في مواد دستورية أخرى أي عبارة تفيد حصر هذه الحقوق بالمواطن. وبالتالي، أقرّت بهذه الحقوق بصفة عامة وشاملة.

ويمكن إرجاع، السبب في ذلك، إلى أن كل دولة لها خصوصيتها في التركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهذه الخصوصية، تعطي المواطنين داخل كل دولة الحق في الاحتفاظ ببعض الامتيازات التي يُمنحون على أساسها حقوقاً خاصة بهم، دون سواهم من الناس المقيمين في إقليم الدولة.

ومن جهة أخرى، توجد بعض الحقوق العامة والشاملة لكل إنسان سواء أكان مواطناً أو غير مواطن، ولا يمكن حصرها بالمواطن كامتياز له، لأنها حقوق طبيعية لكل إنسان. ولذلك، نجد أن معظم الدساتير نصت على حقوق

خاصة بالمواطن، وحقوق أخرى عامة وشاملة لكل إنسان.

ثانياً: إن معظم الدساتير العربية، تحيل إلى القانون أمر تنظيم عدد كبير من الحقوق والحريات، ودون أن تضع المعايير المحددة واللازمة، التي ينبغي على المشرّع أن يهتدي بها عند إقراره للقوانين المنظمة لهذه الحقوق.

فإذا كانت هذه الدساتير، تتمتع بأعلى مرتبة قانونية في الدولة، فهذا يعني أن المشرّع يجب أن يخضع لأحكامها عند إقراره للقوانين المنظمة للحقوق والحريات الواردة فيها، وطالما أنها أحالت إلى المشرّع أمر تنظيم هذه الحقوق، دون أن تضع له أي معايير محددة، فهذا يعني أنها أعطته صلاحية واسعة وتقديرية في إقراره لهذه القوانين.

ويؤدي ذلك إلى جعل مرتبتها القانونية العليا، مجرد صفة غير فعالة، فلا يكفي أن تنص على الحقوق والحريات، كمبادئ عامة، بل لا بد من النص على الأحكام التفصيلية في شأنها، وكيفية تنظيمها، فتضع للمشرّع المعايير اللازمة (كمعيار العدالة، والحرية والمساواة، وغيرها)، فتلزمه بها، حتى لا يخرج عن حدود دائرة التنظيم، ويصل إلى درجة تقييدها بشكل تعسفي.

ثالثاً: إن معظم الأنظمة الدستورية العربية أقرّت بالنظام الديموقراطي للحكم، وبمبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية القضائية)، غير أنه من الملاحظ أن هذه الأنظمة تعطي السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة. وكلما كان النظام الدستوري، سواء أكان ملكياً أو أميرياً أو جمهورياً، يعطي السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، (كإعطاء بعض الأنظمة الدستورية السلطة التنفيذية صلاحية تعيين أعضاء أحد مجلسي السلطة التشريعية أو بعضهم، أو الصلاحية الواسعة في الموافقة على إصدار القوانين أو رفض إصدارها، أو إصدار قرارات بحل البرلمان أو الجمع بين وظيفتي الوزارة والنيابة أو غيرها من الصلاحيات)، كلما أدى ذلك إلى تخفيض قوة فاعلية الرقابة البرلمانية السياسية على الحكومة.

ولكي يبقى التوازن قائماً في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتفذية، لا بد من تحقيق التوازن بين صلاحيات هاتين السلطتين.

رابعاً: إن أغلبية الدساتير العربية، نصت على الرقابة على دستورية القوانين، باستثناء النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية، والدستور الليبي اللذين لم يتضمنا أي أحكام في هذا الشأن.

أما النظام الأساسي لسلطنة عُمان، والدستور القطري، فقد أحالا إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة في النظر في المنازعات حول دستورية القوانين، وكل الأحكام التفصيلية المتعلقة بها.

وكذلك، أحال الدستور الكويتي إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة للنظر في قضايا دستورية القوانين، ولكنه، نص على بعض الأحكام الخاصة في هذا الشأن، ولا سيما المتعلقة منها بالأشخاص الذين يحق لهم الطعن بالقانون، لدى تلك الجهة (وهم: ذوي الشأن في الطعن، والحكومة)، ومفعول قرار هذه الجهة القضائية، حيث يؤدي قرارها إلى إلغاء القانون المخالف للدستور.

وقد أقرّت بعض الدساتير بالرقابة السياسية على دستورية القوانين، وبعضها الآخر أقر بالرقابة القضائية عليها.

وتعتبر الرقابة القضائية أفضل من الرقابة السياسية على دستورية القوانين، وهي تُمارس إما عبر محكمة دستورية مختصة أو عبر محكمة عادية وفقاً لأحكام الدستور، وهذه المحاكم لها طابع قضائي، سواء لجهة طريقة تشكيلها أو الحق لذوي المصلحة في تقديم المراجعات أمامها، وهي بعيدة عن المصالح السياسية، لأن ممارسة الرقابة فيها، تتم عبر هيئة قضائية وليست سياسية، في حين أن الرقابة السياسية تتم ممارستها عبر مجلس دستوري يغلب على طريقة تشكيله الطابع السياسي في الدولة، مما يجعله عُرضةً للضغوطات السياسية في كثير من الأحيان.

خامساً، إن أغلبية الدساتير العربية أقرّت بالرقابة القضائية على أعمال الإدارة وأناطتها بالمحكمة الإدارية والبعض منها أحال إلى القانون تحديد الجهة القضائية المختصة بالمنازعات الإدارية، وبعضها الآخر، لم يتضمن أي أحكام خاصة في شأن القضايا الإدارية (ولا سيما في دول المغرب والسعودية وليبيا).

وهناك دساتير أخرى أناطت صلاحية النظر بالقضايا الإدارية بالمحاكم العادية التي تنظر في كل القضايا المدنية والتجارية والإدارية.

الملاحق

- ملحق رقم (1) : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ملحق رقم (2) : العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ملحق رقم (3) : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ملحق رقم (4) : البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ملحق رقم 1

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق

التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة. قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة الأولى: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة الثانية: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة الثالثة: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة الرابعة: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة الخامسة: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة السادسة: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة السابعة: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخلّ بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة الثامنة: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة التاسعة: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة العاشرة: لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة الحادية عشرة: 1 - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

2 - لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرمًا وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة الثانية عشرة: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة الثالثة عشرة: 1 - لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

2 - يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة الرابعة عشرة: 1 - لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

2 - لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة الخامسة عشرة: 1 - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

2 - لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة السادسة عشرة: 1 - للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

2 - لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

3 - الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة السابعة عشرة: 1 - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

2 - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة الثامنة عشرة: لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

المادة التاسعة عشرة: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة العشرون: 1 - لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

2 - لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما .

المادة الحادية والعشرون؛ 1 - لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

2 - لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد .

3 -- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة الثانية والعشرون؛ 1 - لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة الثالثة والعشرون؛ 1 - لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

2 - لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

3 - لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

4 -- لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته .

المادة الرابعة والعشرون؛ لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة الخامسة والعشرون؛ 1 - لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

2 - للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم بطريقة غير شرعية.

المادة السادسة والعشرون؛ 1 - لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجاناً، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

2 - يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

3 - للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة السابعة والعشرون؛ 1 - لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

2 - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة الثامنة والعشرون؛ لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي

دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً.

المادة التاسعة والعشرون: 1 - على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.

2 - يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

3 - لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة الثلاثون: ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

ملحق رقم 2

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية

الديباجة

إن الدول الأطراف في العهد الحالي، حيث أن الإعراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها، يشكل استناداً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

وإقراراً منها بانبثاق هذه الحقوق عن الكرامة المتأصلة في الإنسان، وإقراراً منها بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتعة بالتحرر من الخوف والحاجة إنما يتحقق فقط، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.

ونظراً لالتزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وحياته ومراعاتها.

وتقديرها منها لمسؤولية الفرد، بما عليه من واجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه، في الكفاح لتعزيز الحقوق المقررة في العهد الحالي ومراعاتها، توافق على المواد التالية.

القسم الأول

المادة 1 - 1 - 1 - لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها، استناداً إلى هذا الحق، أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2 - ولجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة. أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة.

3 - على جميع الدول الأطراف في العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية، أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

القسم الثاني

المادة 2 - 1 - تتعهد كل دولة طرف في العهد الحالي أن تقوم منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين باتخاذ الخطوات، خاصة الاقتصادية والفنية، ولأقصى ما تسمح به مواردها المتوافرة من أجل التوصل تدريجياً للتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها في العهد الحالي بكافة الطرق المناسبة بما في ذلك على وجه الخصوص تبني الإجراءات التشريعية.

2 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان ممارسة الحقوق المدونة في العهد الحالي بدون تمييز من أي نوع سواء كان ذلك بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو بسبب الملكية أو صفة الولادة أو غيرها.

3 - يجوز للأقطار النامية مع الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان ولاقتصادها الوطني، أن تقرر المدى الذي تضمن عنده الحقوق الاقتصادية المعترف بها في العهد الحالي بالنسبة لغير المواطنين.

المادة 3 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في العهد الحالي.

المادة 4 - تقرر الدول الأطراف في العهد الحالي بأنه يجوز للدولة، في

مجال التمتع بالحقوق التي تؤمنها تمشياً مع العهد الحالي، أن تخضع هذه الحقوق للقيود المقررة في القانون وإلى المدى الذي يتمشى مع طبيعة هذه الحقوق فقط ولغايات تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي.

المادة 5 - 1 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه يجيز لأية دولة أو جماعة أو شخص أي حق في الاشتراك بأي نشاط أو القيام بأي عمل يستهدف القضاء على أي من الحقوق أو الحريات المقررة في هذه الاتفاقية أو تقييدها لدرجة أكبر مما هو منصوص عليه في العهد الحالي.

2 - لا يجوز تقييد حقوق الإنسان الأساسية المقررة أو القائمة في أي قطر استناداً إلى القانون أو الاتفاقيات أو اللوائح أو العرف، أو التحلل منها بحجة عدم إقرار العهد الحالي بهذه الحقوق أو إقرارها بدرجة أقل.

القسم الثالث

المادة 6 - 1 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بالحق في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية. وتتخذ هذه الدول الخطوات المناسبة لتأمين هذا الحق.

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها أي من الدول الأطراف في العهد الحالي للوصول إلى تحقيق كامل هذا الحق برامج وسياسات ووسائل للإرشاد والتدريب الفني والمهني من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي مطرد وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تؤمن للفرد حرياته السياسية واقتصادية.

المادة 7 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع بشروط عمل صالحة وعادلة تكفل بشكل خاص:

(أ) مكافآت توفر لكل العمال كحد أدنى:

1 - أجور عادلة ومكافآت متساوية عن الأعمال متساوية القيمة دون تمييز من أي نوع، وعلى وجه الخصوص تكفل للنساء شروط

عمل لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجال مع مساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية.

2 - معيشة شريفة لهم ولعائلاتهم طبقاً لنصوص العهد الحالي.

(ب) ظروف عمل مأمونة وصحية.

(ج) فرص متساوية لكل فرد بالنسبة لترقيته في عمله إلى مستوى أعلى مناسب دون خضوع في ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الترقية والكفاءة.

(د) أوقات للراحة والفراغ وتحديد معقول لساعات العمل وإجازات دورية مدفوعة، وكذلك مكافآت عن أيام العطلة العامة.

المادة 8 - 1 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تكفل:

(أ) حق كل فرد بتشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني، وذلك من أجل تعزيز وحماية مصالحه الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحررياتهم.

(ب) حق النقابات في تشكيل اتحادات وطنية أو تعاهدات وحق هذه الأخيرة بتكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.

(ج) حق النقابات في العمل بحرية دون أن تخضع لأي قيود سوى ما ينص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني أو النظام العام أو من أجل حماية الآخرين وحررياتهم.

(د) الحق في الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص.

2 - لا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على ممارسة هذه

الحقوق بواسطة أعضاء القوات المسلحة أو الشرطة أو الإدارة الحكومية.

3 - ليس في هذه المادة ما يخول الدول الأطراف في اتفاق منظمة العمل الدولية لعام 1948، الخاص بحرية المشاركة وحماية الحق في التنظيم، اتخاذ الإجراءات التشريعية التي من شأنها الإضرار بالضمانات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تطبيق القانون بشكل يؤدي إلى الإضرار بتلك الضمانات.

المادة 9 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي.

المادة 10 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي:

1 - وجوب منح الأسرة أوسع حماية ومساعدة ممكنة إذ إنها الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، خاصة بحكم تأسيسها وأثناء قيامها بمسؤولية رعاية وتثقيف الأطفال القاصرين. ويجب أن يتم الزواج بالرضاء الحر للأطراف المقبلة عليه.

2 - وجوب منح الأمهات حماية خاصة خلال فترة معقولة قبل الولادة وبعدها. ففي هذه الفترة يجب منح الأمهات العاملات إجازة مدفوعة أو إجازة مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي.

3 - وجوب اتخاذ إجراءات خاصة لحماية ومساعدة جميع الأطفال والأشخاص الصغار دون أي تمييز لأسباب أبوية أو غيرها ويجب حماية الأطفال والأشخاص الصغار من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. ويجب فرض العقوبات القانونية على من يقوم باستخدامهم في أعمال تلحق الأضرار بأخلاقهم أو بصحتهم أو تشكل خطراً على حياتهم أو يكون من شأنها إعاقة نموهم الطبيعي وعلى الدول كذلك أن تضع حدوداً للسن بحيث يحرم

استخدام العمال من الأطراف بأجر ويعاقب عليه قانوناً إذا كانوا دون السن.

المادة 11 - 1 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة. وتقوم الدول الأطراف باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق، مع الإقرار بالأهمية الخاصة للتعاون الدولي القائم على الرضا الحر في هذا الشأن.

2 - تقوم الدول الأطراف في العهد الحالي، إقراراً منها بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع، منفردة أو من خلال التعاون الدولي، باتخاذ الإجراءات بما في ذلك البرامج المحددة والتي تعتبر ضرورية:

(أ) من أجل تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وذلك عن طريق الانتفاع الكلي من المعرفة التقنية والعلمية ونشر المعرفة بمبادئ التغذية وبتمتية النظم الزراعية أو إصلاحها بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التمتية والانتفاع من الموارد الطبيعية.

(ب) من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعاً للحاجة مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها.

المادة 12 - 1 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في العهد الحالي للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من أجل:

(أ) العمل على خفض نسبة الوفيات في المواليد وفي وفيات الأطفال من أجل التمتية الصحية للطفل.

(ب) تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية.

(ج) الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية ومعالجتها وحصرها.

(د) خلق ظروف من شأنها أن تؤمن الخدمات الطبية والعناية الطبية في حالة المرض.

المادة 13 - 1 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في التعليم وهي تتفق على أن توجه التعليم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية وللإحساس بكرامتها وأن تزيد من قوة الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية كما أنها تتفق على أن يمكن التعليم جميع الأشخاص من الاشتراك بشكل فعال في مجتمع حر وأن تعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والأجناس والجماعات العنصرية أو الدينية وأن يدعم نشاط الأمم المتحدة في حفظ السلام.

2 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي رغبة منها في الوصول إلى تحقيق كلي بهذا الحق ب:

(أ) وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع.

(ب) وجوب جعل التعليم الثانوي في أشكاله المختلفة بما في ذلك التعليم الثانوي الفني والمهني متاحاً وميسوراً للجميع بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجانياً بالتدرج.

(ج) وجوب جعل التعليم العالي كذلك ميسوراً للجميع على أساس الكفاءة بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل التعليم مجانياً بالتدرج.

(د) وجوب تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه بقدر الإمكان بالنسبة للأشخاص الذين لم يحصلوا على كامل فترة تعليمهم الابتدائي أو لم يتموها.

(هـ) وجوب متابعة تطوير النظام المدرسي على كافة المستويات وإنشاء

نظام مناسب للمنح التعليمية وتحسين الأحوال المادية للهيئة التعليمية بشكل مستمر.

3 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي باحترام حرية الآباء والأوصياء القانونيين، عندما يكون تطبيق ذلك ممكناً، في اختيار ما يروونه من مدارس لأطفالهم، غير تلك المؤسسة من السلطات العامة، مما يتمشى مع الحد الأدنى للمستويات التعليمية التي قد تضعها الدولة أو توافق عليها وفي أن يؤمنوا لأطفالهم التعليم الديني والأخلاقي الذي يتمشى مع معتقداتهم الخاصة.

4 - ليس في هذه المادة ما يمكن تفسيره بأنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في تأسيس المعاهد التعليمية وتوجيهها ضمن حدود مراعاة المبادئ المدونة في الفقرة 1 من هذه المادة ومتطلبات وجوب تمشي المادة التعليمية في مثل هذه المعاهد مع الحد الأدنى للمستويات التي تقررها الدولة.

المادة 14 - تتعهد كل دولة طرف في العهد الحالي والتي لم تكن، في الوقت الذي أصبحت فيه طرفاً فيه، قادرة على تأمين التعليم الابتدائي الإلزامي داخل إقليمها أو في الأقاليم الأخرى الخاضعة لولايتها بأن تعد وتتبنى خلال عامين خطة عمل مفصلة من أجل التطبيق التدريجي لمبدأ التعليم الإلزامي المجاني للجميع وذلك خلال عدد معقول من السنين يجري تحديده في الخطة المذكورة.

المادة 15 - 1 - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد:

(أ) في المشاركة في الحياة الثقافية.

(ب) في التمتع بمنافع التقدم العلمي وتطبيقاته.

(ج) في الانتفاع بحماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني الذي يقوم هو بتأليفه.

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في العهد الحالي للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق تلك التي تعتبر ضرورية من أجل حفظ

وتتمية ونشر العلم والثقافة.

3 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الدولي باحترام الحرية التي لا يستغنى عنها من أجل البحث العلمي والنشاط الخلاق.

4 - تقرر الدول الأطراف في العهد الحالي بالمنافع التي يحققها تشجيع وتنمية الاتصالات والتعاون الدوليين في المجالات العلمية والثقافية.

القسم الرابع

المادة 16 - 1 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تضع، تمشياً مع هذا القسم من العهد، تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته في تحقيق مراعاة الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية.

2 - (أ) - تعرض جميع التقارير على الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بإرسال نسخ منها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها طبقاً لنصوص العهد الحالي.

(ب) وعلى الأمين العام للأمم المتحدة كذلك أن يبعث إلى الوكالات المتخصصة نسخاً من التقارير، أو أية أجزاء منها ذات صلة، التي تضعها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية والتي تكون أيضاً من بين أعضاء هذه الوكالات المتخصصة طالما كانت هذه التقارير أو أجزاء منها متصلة بأي من الأمور التي تدخل ضمن مسؤوليات الوكالات طبقاً لمستنداتها الدستورية.

المادة 17 - 1 - على الدول الأطراف في العهد الحالي أن تقدم تقاريرها على مراحل طبقاً للبرنامج الذي يضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام واحد من بدء نفاذ مفعول الاتفاقية الحالية بعد التشاور مع الدول الأطراف والوكالات المتخصصة المعنية.

2 - يجوز أن تشمل التقارير على بيان العوامل والصعوبات التي تؤثر على درجة أداء الالتزامات المنصوص عليها في العهد الحالي.

3 - ليس هناك ما يستوجب إعادة تقديم المعلومات ذات الصلة إذا

سبق للدولة الطرف في هذا العهد أن قدمتها للأمم المتحدة أو لأية وكالة متخصصة. ويكتفى في هذه الحالة بإشارة موجزة للمعلومات التي سبق تقديمها .

المادة 18 - يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلحاقاً بمسؤولياته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن يتفق مع الوكالات المتخصصة على أن تتضمن تقاريرها إليه مدى التقدم الذي تم في تحقيق مراعاة نصوص العهد الحالي الواقعة ضمن محيط نشاطها كما يجوز أن تتضمن هذه التقارير تفصيلات القرارات والتوصيات التي اتخذتها أجهزتها المختصة بالنسبة لتطبيق تلك النصوص.

المادة 19 - يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبعث إلى لجنة حقوق الإنسان للدراسة ووضع التوصيات أو لمجرد العلم، طبقاً لما يراه مناسباً تقارير الدول الخاصة بحقوق الإنسان والمقدمة طبقاً للمادتين 16 و17 وكذلك تلك الخاصة بحقوق الإنسان والمقدمة من الوكالات المتخصصة طبقاً للمادة 18.

المادة 20 - يجوز للدول الأطراف في العهد الحالي وللوكالات المتخصصة المعنية أن تقدم تعليقاتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول أية توصية عامة بموجب المادة (19) أو إشارة لتلك التوصية العامة في أي من تقارير لجنة حقوق الإنسان أو أية وثيقة مشار إليها فيها.

المادة 21 - يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم التقارير إلى الجمعية العامة من وقت لآخر مع توصيات ذات طبيعة عامة وملخصاً للمعلومات التي جرى استلامها من الدول الأطراف في الاتفاقية والوكالات المتخصصة بشأن الإجراءات المتخذة والتقدم الذي تم إحرازه من أجل الوصول إلى مراعاة عامة للحقوق المقررة في العهد الحالي.

المادة 22 - يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلفت انتباه أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والأجهزة المتفرعة عنها والوكالات المتخصصة المعنية بتوفير المساعدة الفنية، إلى أية أمور ناشئة عن التقارير المشار إليها

في هذا القسم من العهد الحالي والتي يمكن أن تساعد هذه الهيئات على وضع القرارات كلاً ضمن ميدان اختصاصها، حول أفضل الإجراءات الدولية القادرة على المساهمة في التطبيق التدريجي للفعال للعهد الحالي.

المادة 23 - توافق الدول الأطراف في العهد الحالي على أن يشمل العمل الدولي من أجل تحقيق الحقوق المقررة في العهد الحالي عقد الاتفاقيات ووضع التوصيات وتقديم المساعدة الفنية وتنظيم الاجتماعات الإقليمية والفنية بالاتفاق مع الحكومات المعنية بقصد التشاور والدراسة.

المادة 24 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وداستير الوكالات المتخصصة التي تحدد المسؤوليات الخاصة لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالأمور التي يعالجها العهد الحالي.

المادة 25 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كلية وبحرية.

القسم الخامس

المادة 26 - 1 - يجوز لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة التوقيع على العهد الحالي. كما يجوز ذلك لأية طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ولأية دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة لتصبح طرفاً في العهد الحالي.

2 - يخضع العهد الحالي لإجراءات التصديق، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3 - يجوز لأية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة الانضمام للعهد الحالي.

4 - يصبح الانضمام ساري المفعول عند إيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

5 - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ كافة الدول التي وقعت على العهد الحالي أو انضمت إليها عند إيداع كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام.

المادة 27 - 1 - يصبح العهد الحالي نافذ المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - يصبح العهد الحالي نافذ المفعول في مواجهة كل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه في وقت لاحق على إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها لوثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها.

المادة 28 - تسري نصوص العهد الحالي على كافة أجزاء الدول الاتحادية دون قيود أو استثناءات.

المادة 29 - 1 - يحق لكل دولة طرف في العهد الحالي اقتراح التعديلات عليه وتقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الأمين العام تبليغ الدول الأطراف في العهد الحالي بالتعديلات المقترحة مع الطلب إليها بإخطاره فيما إذا كانت هذه الدول تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف من أجل النظر في المقترحات والتصويت عليها. وفي حالة تفضيل ثلث الدول الأطراف على الأقل عقد المؤتمر فعلى الأمين العام أن يدعو إليه تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرض كل تعديل يحظى بموافقة أغلبية الدول الأطراف الممثلة في المؤتمر والمصوتة فيه على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة.

2 - تصبح التعديلات نافذة المفعول بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها وقبول ثلثي الدول الأطراف في العهد الحالي لها طبقاً لإجراءاتها الدستورية الخاصة.

3 - تكون التعديلات، بعد بدء نفاذ مفعولها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلت بها، وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بنصوص العهد الحالي،

وأية تعديلات سبق لها أن وافقت عليها.

المادة 30 - على الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن الإخطارات الموجهة بموجب المادة (26) فقرة (5) إبلاغ جميع الدول المشار إليها في الفقرة (1) من نفس المادة بالتفصيلات الآتية:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم استناداً إلى المادة (26).

(ب) تاريخ سريان مفعول العهد الحالي بموجب المادة (27) وكذلك تاريخ سريان مفعول أية تعديلات بموجب المادة (29).

المادة 31 - 1 - يجري إيداع العهد الحالي التي تعتبر نصوصه الصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية متساوية في أصالتها، في أرشيف الأمم المتحدة.

2 - على الأمين العام للأمم المتحدة أن يبعث نسخاً مصدقة من العهد الحالي إلى جميع الدول المشار إليها في المادة (26).

ملحق رقم 3

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

الديباجة

إن الدول الأطراف في العهد الحالي.

حيث إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها بشكل، استناداً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، على أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

وإقراراً منها بانبثاق هذه الحقوق من الكرامة المتأصلة في الإنسان.

وإقراراً منها بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتعة بالحرية المدنية والسياسية والمتحررة من الخوف والحاجة إنما يتحقق فقط إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونظراً لالتزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحياته ومراعاتها.

وتقديرها منها لمسؤولية الفرد، بما عليه من واجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه في الكفاح لتعزيز الحقوق المقررة في الاتفاقية الحالية ومراعاتها.

توافق على المواد التالية:

القسم الأول

المادة 1 - 1 - 1 - لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير. ولها، استناداً لهذا الحق، أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2 - ولجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائل المعيشية الخاصة.

3 - على جميع الدول الأطراف في العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو موضوعة تحت الوصاية أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

القسم الثاني

المادة 2 - 1 - تتعهد كل دولة طرف في العهد الحالي باحترام وتأمين الحقوق المقررة في العهد الحالي لكافة الأفراد ضمن إقليمها والخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع سواء كان ذلك بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها.

2 - تتعهد كل دولة طرف في العهد الحالي عند غياب النص في إجراءاتها التشريعية القائمة أو غيرها من الإجراءات، باتخاذ الخطوات اللازمة، طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولنصوص العهد الحالي، من أجل وضع الإجراءات التشريعية أو غيرها اللازمة لتحقيق الحقوق المقررة في العهد الحالي.

3 - تتعهد كل دولة طرف في العهد الحالي:

(أ) أن تكفل لكل شخص علاجاً فعالاً في حالة وقوع أي اعتداء على الحقوق والحريات المقررة له في هذا العهد حتى ولو ارتكب هذا الاعتداء من أشخاص يعملون بصفة رسمية.

(ب) أن تكفل لكل من يطالب بمثل هذا العلاج، أن يفصل في حقه به بواسطة السلطات المختصة القضائية أو الإدارية أو التشريعية

أو أية سلطة أخرى مختصة بموجب النظام القانوني للدولة وأن
تطور إمكانات العلاج القضائية.

(ج) أن تكفل قيام السلطات المختصة بوضع العلاج عند منحه موضع
التنفيذ.

المادة 3 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان مساواة
الرجال والنساء في حق الاستمتاع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة
في الاتفاقية الحالية.

المادة 4 - 1 - يجوز للدول الأطراف في العهد الحالي، في أوقات
الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن عن وجودها بصفة رسمية،
أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقاً للعهد الحالي إلى المدى
الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع، على أن لا تتنافى هذه الإجراءات مع
التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي ودون أن تتضمن تمييزاً على أساس
العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعي فقط.

2 - ليس في هذا النص ما يجيز التحلل من الالتزامات المنصوص
عليها في المواد 6 و7 و8 (فقرة 1 و2) و11 و15 و16 و18.

3 - على كل دولة طرف في العهد الحالي تستعمل حقها في التحلل من
التزاماتها أن تبلغ الدول الأخرى الأطراف في العهد الحالي فوراً عن طريق
الأمين العام للأمم المتحدة، بالنصوص التي أحلت منها نفسها والأسباب التي
دفعتها إلى ذلك. وعليها كذلك وبالطريقة ذاتها، أن تبلغ نفس الدول بتاريخ
إنهاء ذلك التحلل.

المادة 5 - 1 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه يجيز لأية
دولة أو جماعة أو شخص أي حق في الاشتراك بأي نشاط أو القيام بأي عمل
يستهدف القضاء على أي من الحقوق أو الحريات المقررة في هذا العهد أو
تقييده لدرجة أكبر مما هو منصوص عليه في العهد الحالي.

2 - لا يجوز تقييد أي من حقوق الإنسان الحقيقية المقررة أو القائمة

في أية دولة طرف في العهد الحالي استناداً إلى القانون أو الاتفاقات أو اللوائح أو العرف، أو التحلل منها، بحجة عدم إقرار الاتفاقية الحالية بهذه الحقوق أو إقرارها بها بدرجة أقل.

القسم الثالث

المادة 6 - 1 - لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة. ويحمي القانون هذا الحق. ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي.

2 - يجوز إيقاع حكم الموت، في الأقطار التي لم تلغ فيها عقوبة الإعدام بالنسبة لأكثر الجرائم خطورة فقط طبقاً للقانون المعمول به في وقت ارتكاب الجريمة وليس خلافاً لنصوص العهد الحالي والاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها. ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبة إلا بعد صدور حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.

3 - ليس في هذه المادة، إذا كان حرمان الحياة يشكل جريمة إبادة الجنس ما يخول أية دول طرف في العهد الحالي التحلل بأي حال من أي التزام تفرضه نصوص الاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها.

4 - لكل محكوم عليه بالموت الحق في طلب العفو أو تخفيض الحكم ويجوز منح العفو أو تخفيض حكم الموت في كافة الأحوال.

5 - لا يجوز فرض حكم الموت بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً كما لا يجوز تنفيذه بامرأة حامل.

6 - ليس في هذه المادة ما يمكن لأية دولة من الدول الأطراف في العهد الحالي الاستناد إليه من أجل تأجيل إلغاء عقوبة الإعدام أو الحيلولة دون ذلك الإلغاء.

المادة 7 - لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وعلى وجه الخصوص فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العملية.

المادة 8 - 1 - لا يجوز استرقاق أحد، ويحرم الاسترقاق والاتجار بالرفيق في كافة أشكالهما.

2 - لا يجوز استعباد أحد.

3 - (أ) لا يجوز فرض ممارسة العمل على أي فرد بالقوة أو الجبر.

(ب) لا تحول الفقرة 3 (أ) دون تنفيذ الأشغال الشاقة تطبيقاً لحكم بهذه العقوبة صادر عن محكمة مختصة في الأقطار التي يجوز فيها فرض الأشغال الشاقة كعقوبة لإحدى الجرائم.

ج - لا يشمل اصطلاح العمل بالقوة أو الجبر لأغراض هذه الفقرة:

1 - أي عمل أو خدمة، غير مشار إليها في (ب) مما يتطلب القيام به عادة من كل شخص موقوف نتيجة أمر قضائي قانوني أو خلال الفترة التي يفرج عنه خلالها بشروط.

2 - أية خدمة نالت طبيعة عسكرية وكذلك أية خدمة وطنية يستلزمها القانون من المعارضين لأسباب ضميرية على الخدمة العسكرية في الأقطار التي يعترف فيها بمثل ذلك الاعتراض.

3 - الخدمة المفروضة في حالة الطوارئ أو الكوارث التي تهدد حياة ورخاء المجتمع.

4 - أي عمل أو خدمة تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية.

المادة 9 - 1 - لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية. ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي. كما لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا على أساس من القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فيه.

2 - يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب إبلاغه فوراً بأية تهمة توجه إليه.

3 - يجب تقديم المقبوض عليه أو الموقوف بتهمة جزائية فوراً أمام القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونياً بممارسة صلاحيات قضائية ويكون

من حق المقبوض عليه أو الموقوف أن يقدم إلى المحاكمة خلال زمن معقول أو أن يفرج عنه. ولا يكون إيقاف الأشخاص رهن المحاكمة تحت الحراسة قاعدة عامة ولكن يمكن إخضاع الإفراج للضمانات التي تكفل المثل أمام المحاكمة في أية مرحلة أخرى من الإجراءات القضائية وتنفيذ الحكم إذا تطلب الأمر ذلك.

4 - يحق لكل من يحرم من حريته نتيجة إلقاء القبض أو الإيقاف مباشرة الإجراءات أمام المحكمة لكي تقرر دون إبطاء بشأن قانونية إيقافه والأمر بالإفراج عنه إذا كان الإيقاف غير قانوني.

5 - لكل من كان ضحية القبض عليه أو إيقافه بشكل غير قانوني الحق في تعويض قابل للتنفيذ.

المادة 10 - 1 - يعامل جميع الأشخاص المحرومين معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.

2 - (أ) يفصل الأشخاص المتهمون، إلا في حالات استثنائية، عن الأشخاص المحكوم عليهم كما يعاملون معاملة منفصلة تتناسب مع مراكزهم كأشخاص غير محكوم عليهم.

(ب) يفصل المتهمون من الأحداث عن البالغين منهم ويقدمون للقضاء بأسرع وقت ممكن.

3 - يتضمن النظام الإصلاحي معاملة السجناء معاملة تستهدف أساساً إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً. ويفصل المذنبون من الأحداث عن البالغين منهم ويعاملون معاملة تتناسب مع أعمارهم ومراكزهم القانونية.

المادة 11 - لا يجوز سجن إنسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدى فقط.

المادة 12 - 1 - لكل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن إقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم.

2 - لكل فرد حرية مغادرة أي قطر بما في ذلك بلاده.

3 - لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين وتتمشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة في العهد الحالي.

4 - لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده.

المادة 13 - يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في العهد الحالي فقط استناداً إلى قرار صادر طبقاً للقانون. ويسمح له، ما لم تتطلب أسباب اضطرارية تتعلق بالأمن الوطني غير ذلك، بتقديم أسبابه ضد هذا الإبعاد وفي أن يعاد النظر في قضيته بواسطة السلطة المختصة أو أي شخص أو أشخاص معينين خصيصاً من السلطة المختصة وفي أن يكون ممثلاً لهذا الغرض أمام تلك الجهة.

المادة 14 - 1 - جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء. ولكل فرد الحق، عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى القضايا القانونية، في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون. ويجوز استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمة أو من جزء منها لأسباب تتعلق بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن الوطني في مجتمع ديموقراطي أو عندما يكون ذلك لمصلحة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو المدى الذي تراه المحكمة ضرورياً فقط في ظروف خاصة إذا كان من شأن العلنية أن تؤدي إلى الإضرار بمصالح العدالة، على أنه يشترط صدور أي حكم في قضية جنائية أو مدنية علناً إلا إذا اقتضت مصالح الأحداث أو الإجراءات الخاصة بالمنازعات الزوجية أو الوصاية على الأطفال غير ذلك.

2 - لكل فرد متهم بتهم جنائية الحق في أن يعتبر بريئاً ما لم تثبت إدانته طبقاً للقانون.

- 3 - لكل فرد، عند النظر في أية تهمة جنائية ضده الحق في الضمانات التالية كحد أدنى، مع المساواة التامة:
- (أ) إبلاغه فوراً وبالتفصيل وفي لغة مفهومة لديه بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه.
- (ب) الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين.
- (ج) أن تجري محاكمته دون تأخير زائد عن المعقول.
- (د) أن تجري محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو، وأن يبلغ عندما لا يكون لديه مساعدة قانونية، بحقه في ذلك، وفي أن تعين له مساعدة قانونية في أية حال تستلزمها مصلحة العدالة ودون أن يدفع مقابل إذا لم تكن موارده كافية لهذا الغرض.
- (هـ) أن يستجوب بنفسه أو بالواسطة شهود الخصم ضده وفي أن يضمن حضور شهوده واستجوابهم تحت نفس ظروف شهود الخصم.
- (و) أن يوفر له مترجم يقدم له مساعدة مجانية إذا لم يكن قادراً على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث فيها.
- (ز) أن لا يلزم بالشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب.
- 4 - تكون الإجراءات، في حالة الأشخاص الأحداث، بحيث يؤخذ موضوع أعمارهم والرغبة في إعادة تشجيع تأهيلهم بعين الاعتبار.
- 5 - لكل محكوم بإحدى الجرائم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون.
- 6 - لكل شخص أوقعت به العقوبة بسبب حكم نهائي صادر عليه في جريمة جنائية الحق في التعويض طبقاً للقانون إذا ألقي الحكم أو نال العفو

بعد ذلك بسبب واقعة جديدة أو واقعة جرى اكتشافها حديثاً وكشفت بشكل قاطع إخفاقاً في تحقيق العدالة، ما لم يثبت أن عدم الكشف عن الواقعة المجهولة في حينه يعود في أسبابه كلية أو جزئياً إلى هذا الشخص.

7 - لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن نال حكماً نهائياً أو أفرج عنه فيها طبقاً للقانون والإجراءات الجنائية للبلد المعني.

المادة 15 - 1 - لا يجوز إدانة أحد بجريمة جنائية نتيجة فعل أو امتناع عن فعل مما لم يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بموجب القانون الوطني أو الدولي كما لا يجوز توقيع عقوبة أشد من العقوبة واجبة التطبيق في وقت ارتكاب الجريمة. ويستفيد المتهم من أي نص قانوني يصدر بعد ارتكاب الجريمة إذا جاء متضمناً بعقوبة أخف.

2 - ليس في هذه المادة ما يحول دون محاكمة أو معاقبة أي شخص عن أي فعل أو امتناع عن فعل إذا كان ذلك يعتبر وقت ارتكابه جريمة طبقاً للمبادئ العامة للقانون المقررة في المجتمع الدولي.

المادة 16 - لكل فرد الحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون.

المادة 17 - 1 - لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصيات أحد أو بعائلته أو بيته أو مراسلاته كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته.

2 - لكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعرض.

المادة 18 - 1 - لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة. ويشمل هذا الحق حرية في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر، منفرداً أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني، عن ديانته أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التقيد أو الممارسة أو التعليم.

2 - لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حرية في الانتماء

إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها.

3 - تخضع حرية الفرد في التعبير عن ديانته أو معتقداته فقط للقيود المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها السلامة العامة أو النظام العام أو انصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية.

4 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي باحترام حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين، عند إمكانية تطبيق ذلك في تأمين التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم تمشياً مع معتقداتهم الخاصة.

المادة 19 - 1 - لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.

2 - لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسوا كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3 - ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون والتي تكون ضرورية:

(أ) من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين.

(ب) من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق.

المادة 20 - 1 - تمنع بحكم القانون كل دعاية من أجل الحرب.

2 - تمنع بحكم القانون كل دعوة للكرهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو المعاداة أو العنف.

المادة 21 - يعترف بالحق في التجمع السلمي. ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير ما يفرض منها تمشياً مع القانون والتي تستوجبها، في مجتمع ديمقراطي، مصلحة الأمن أو السلامة العامة أو النظام العام أو

حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 22 - 1 - لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه.

2 - لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي، مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على أعضاء القوات المسلحة والشرطة في ممارسة هذا الحق.

3 - ليس في هذه المادة ما يخول الدول الأطراف في «اتفاق منظمة العمل الدولية لعام 1948 بشأن حرية المشاركة وحماية الحق في التنظيم» اتخاذ الإجراءات التشريعية التي من شأنها الإضرار بالضمانات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تطبيق القانون بشكل يؤدي إلى الإضرار بتلك الضمانات.

المادة 23 - 1 - العائلة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها الحق في التمتع بحماية المجتمع والدولة.

2 - يعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج بتكوين أسرة.

3 - لا يتم زواج بدون الرضاء الكامل والحر للأطراف المقبلة عليه.

4 - على الدول الأطراف في العهد الحالي اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين المساواة في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج وأثناء قيامه وعند فسخه، ويجب النص، في حالة الفسخ، على الحماية اللازمة للأطفال.

المادة 24 - 1 - لكل طفل الحق في إجراءات الحماية التي يستوجبها مركزه كقاصر على أسرته وعلى كل من المجتمع والدولة دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة.

2 - يسجل كل طفل فور ولادته ويكون له اسم.

3 - لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية.

المادة 25 - لكل مواطن الحق والفرصة دون أي تمييز ورد في المادة (2)

ودون قيود غير معقولة في:

(أ) أن يشارك في سير الحياة العامة أمّا مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية.

(ب) أن ينتخب وأن ينتخب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري وان تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

(ج) أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده، على أسس عامة من المساواة.

المادة 26 - جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ومن حقهم التمتع دون أي تمييز بالتساوي بحمايته. ويحرم القانون في هذا المجال أي تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها.

المادة 27 - لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين مع جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم واتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم.

القسم الرابع

المادة 28 - 1 - تشكل لجنة حقوق الإنسان (يشار إليها فيما بعد في

هذا العهد باسم اللجنة) وهي تضم ثمانية عشر عضواً وتقوم بتنفيذ الأعمال

المنصوص عليها فيما بعد .

2 - تشكل اللجنة من بين مواطني الدول الأطراف في العهد الحالي ذوي الصفات الأخلاقية العالية والمشهود باختصاصهم في ميدان حقوق الإنسان على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية إشراك بعض الأشخاص من ذوي الخبرة القانونية.

3 - ينتخب أعضاء اللجنة ويؤدون واجبهم بصفاتهم الشخصية.

المادة 29 - 1 - ينتخب أعضاء اللجنة بطريق الاقتراع السري من قائمة بالأشخاص الحائزين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة (28) والذين ترشحهم لهذا الغرض الدول الأطراف في العهد الحالي.

2 - يحق لكل دولة طرف في العهد الحالي أن ترشح ما لا يزيد عن شخصين على أن يكونا من مواطني الدولة التي قامت بترشيحهما.

3 - يكون مثل هؤلاء الأشخاص صالحين لإعادة الترشيح.

المادة 30 - 1 - تجري الانتخابات الأولى خلال ما لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول العهد الحالي.

2 - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتوجيه دعوة خطية إلى الدول الأطراف في العهد الحالي قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ أي انتخاب للجنة، عدا الانتخاب الخاص بملء العضوية الشاغرة التي يجري الإعلان عنها طبقاً للمادة (34) وذلك من أجل تقديم مرشحيها لعضوية اللجنة خلال ثلاثة أشهر.

3 - على الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد قائمة حسب الحروف الأبجدية بأسماء جميع الأشخاص المرشحين طبقاً لما سبق مع بيان الدول الأطراف التي قامت بترشيحهم وأن يعرض تلك القائمة على الدول الأطراف في العهد الحالي قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ أي انتخاب.

4 - يجري انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الأطراف

في العهد الحالي بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة ويكون النصاب فيه قانونياً بحضور ثلثي الدول المذكورة. ويعتبر المرشحون الحائزون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف والمشاركين في عملية الاقتراع، فائزين في انتخابات اللجنة.

المادة 31 - 1 - لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الواحدة.

2 - يراعى عند انتخاب اللجنة التوزيع الجغرافي العادل للأعضاء وكذلك تمثيل المدنات المختلفة والنظم القانونية الرئيسية.

المادة 32 - 1 - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة أربع سنوات ويجوز في حالة ترشيحهم أن يعاد انتخابهم ومع ذلك فإن فترات تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأولى تنتهي عند نهاية سنتين. ويجري اختيار أسماء هؤلاء التسعة بعد الانتخاب الأول مباشرة عن طريق القرعة بواسطة رئيس الاجتماع المشار إليه في المادة 30 فقرة (4).

2 - وتجري الانتخابات عند انتهاء مدة الخدمة طبقاً للمواد السابقة في هذا القسم من العهد الحالي.

المادة 33 - 1 - إذا اعتبر أحد أعضاء اللجنة بناء على الرأي الجماعي للأعضاء الآخرين متوقفاً عن أداء واجباته لأي سبب بخلاف التغيب المؤقت، فعلى رئيس اللجنة أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة بذلك وعلى الأمين العام في تلك الحالة أن يعلن شغور مقعد ذلك العضو.

2 - على رئيس اللجنة أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة فوراً في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته، وعلى الأمين العام في تلك الحالة أن يعلن شغور المقعد من تاريخ الوفاة أو من تاريخ نفاذ الاستقالة.

المادة 34 - 1 - في حالة الإعلان عن شغور أحد المقاعد طبقاً للمادة (33)، وإذا كانت فترة العضو المطلوب إحلال آخر مكانه لا تنتهي خلال ستة أشهر من تاريخ الإعلان عنه، فعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يخطر كلاً

- من الدول الأطراف في العهد الحالي بذلك ولهذه الدول أن تتقدم خلال شهرين بترشيحاتها طبقاً للمادة (29) من أجل ملء المقعد الشاغر.
- 2 - على الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد قائمة حسب الحروف الأبجدية بأسماء الأشخاص المرشحين طبقاً لذلك وأن يعرضها على الدول الأطراف في العهد الحالي وتجري الانتخابات على المقعد الشاغر في تلك الحالة طبقاً للنصوص الخاصة في هذا القسم من العهد الحالي.
- 3 - يحتفظ عضو اللجنة المنتخب من أجل ملء المقعد الشاغر المعلن عنه طبقاً للمادة (33) بمنصبه حتى انتهاء الفترة الباقية للعضو الذي شغل مكانه في اللجنة طبقاً لنصوص تلك المادة.
- المادة 35 -** يحصل أعضاء اللجنة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن موارد الأمم المتحدة، على مكافآت تقرر شروطها الجمعية العامة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المسؤوليات التي تتحملها اللجنة.
- المادة 36 -** على الأمين العام للأمم المتحدة أن يزود اللجنة بما يلزمها من الموظفين والتسهيلات من أجل قيامها بأعمالها بشكل فعال.
- المادة 37 - 1 -** يوجه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة للاجتماع الأول للجنة في مقر الأمم المتحدة.
- 2 - تجتمع اللجنة بعد اجتماعها الأول في الأوقات التي تنص عليها لوائحها الداخلية.
- 3 - تجتمع اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتبها في جنيف.
- المادة 38 -** على كل من أعضاء اللجنة أن يعلن في اجتماع علني للجنة، وقبل مباشرته العمل أنه سوف يؤدي عمله بكل تجرد ونزاهة.
- المادة 39 - 1 -** تنتخب اللجنة مسؤوليها لفترة عامين ويجوز إعادة انتخابهم.

2 - تضع اللجنة لائحتها الداخلية التي تنص ضمن ما تنص عليه على:

(أ) أن النصاب القانوني يتكون من اثني عشر عضواً.

(ب) أن تكون قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة 40 - 1 - تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بوضع التقارير عن الإجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى تأمين الحقوق المقررة في هذا العهد وعن التقدم الذي تم إحرازه في التمتع بتلك الحقوق، وذلك:

(أ) خلال عام من تاريخ نفاذ مفعول العهد الحالي بالنسبة للدول الأطراف المعنية.

(ب) بناء على طلب اللجنة بعد ذلك.

2 - تقدم كافة التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بدوره بإحالتها على اللجنة للنظر فيها. وتبين التقارير العوامل والصعوبات إن وجدت، التي تؤثر على تطبيق العهد الحالي.

3 - يجوز للأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع اللجنة أن يحيل على الوكالات المتخصصة المعنية نسخاً عن أجزاء تلك التقارير الواقعة ضمن ميدان اختصاصها.

4 - تدرس اللجنة التقارير المتقدمة لها من الدول الأطراف في العهد الحالي وتحيل تقاريرها وما تراه مناسباً من التعليقات العامة إلى الدول الأطراف ولها أيضاً أن تحيل هذه التعليقات مع نسخ من التقارير التي استلمتها من الدول الأطراف في العهد الحالي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5 - يجوز للدول الأطراف في العهد الحالي أن تقدم إلى اللجنة ملاحظاتها على أية تعليقات موضوعة طبقاً للفقرة (4) من هذه المادة.

المادة 41 - 1 - يجوز لأية دول طرف في العهد الحالي أن تصرح في أي وقت طبقاً لهذه المادة بإقرارها باختصاص اللجنة في استلام التبليغات التي

تتضمن ادعاءات دولة طرف بأن دولة طرف أخرى لا تقوم بأداء التزاماتها بموجب العهد الحالي وبالنظر في تلك التبليغات ويجوز استلام التبليغات بموجب هذه المادة والنظر فيها فقط في حالة تقديمها من دولة طرف سبق أن صرحت بإقرارها باختصاص اللجنة فيما يتعلق بها نفسها. ولا يجوز للجنة أن تتسلم التبليغات التي تخص دولة طرف لم يسبق لها إصدار مثل ذلك التصريح. وتخضع التبليغات التي يجري استلامها بموجب هذه المادة للإجراءات التالية:

(أ) يجوز للدولة الطرف في العهد الحالي إذا رأت دولة طرف أخرى طرفاً فيها لا تقوم بتنفيذ نصوصها أن تلفت نظر هذه الدولة لهذا الأمر عن طريق تبليغ خطي. وعلى الدول التي تتسلم ذلك التبليغ أن تقدم للدولة التي بعثت إليها به، تفسيراً أو بياناً خطياً، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها له، توضح فيه الأمر على أن يتضمن ذلك التفسير أو البيان الخطي بمقدار ما هو ممكن ولازم، إشارة إلى الإجراءات والحلول المحلية التي اتخذت أو ينتظر اتخاذها أو المتوافرة بالنسبة لهذا الأمر.

(ب) يجوز لأي من الدولتين الطرفين المعنيتين، في حالة عدم تسوية الأمر بما يرضي الطرفين خلال ستة أشهر من تاريخ استلام الدولة المستلمة للتبليغ الأولي، أن تحيل الأمر إلى اللجنة بإخطار يوجهه إليها وإلى الدولة الأخرى.

(ج) لا تنتظر اللجنة فيما يحال إليها من أمور إلا بعد أن تتأكد من سبق الاستناد لجميع الحلول المحلية المتوافرة بالنسبة لهذا الأمر واستفادها، تمشياً مع المبادئ العامة المقررة في القانون الدولي. ولا تسري هذه القاعدة إذا كان تطبيق الحلول قد تأخر لفترة غير معقولة.

(د) تعقد اللجنة اجتماعات مقفلة أثناء النظر في التبليغات بموجب هذه المادة.

(هـ) مع مراعاة نصوص الفقرة (ج) تعرض اللجنة مساعيها الحميدة على الدول الأطراف المعنية أملاً في الوصول إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية المقررة في العهد الحالي.

(و) يجوز للجنة أن تطلب إلى الأطراف المعنية المشار إليها في الفقرة (ب) أن تزودها بأية معلومات تتصل بأية مسألة محالة إليها.

(ز) يحق للدول الأطراف المعنية المشار إليها في الفقرة (ب) أن تكون ممثلة أثناء نظر اللجنة في الأمر وأن تقدم مذكرات شفوية أو كتابية أو كليهما.

(ح) تضع اللجنة تقريراً خلال اثني عشر شهراً من تاريخ استلام الأخطار المنصوص عليه في الفقرة (ب) وذلك على النحو الآتي:

1 - في حالة الوصول إلى حل ضمن الشروط الواردة في الفقرة (هـ) تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع وبالحل الذي تم الوصول إليه.

2 - في حالة عدم الوصول إلى حل ضمن شروط الفقرة (هـ) تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع على أن ترفق به المذكرات الخطية وسجلات بالمذكرات الشفوية المقدمة من الدول الأطراف المعنية. ويبلغ التقرير في كل مسألة، إلى الدول الأطراف المعنية.

3 - تصبح نصوص هذه المادة نافذة المفعول بعد إصدار عشرة من الدول الأطراف في العهد الحالي تصريحات بموجب الفقرة (1) من هذه المادة. وتودع الدول الأطراف هذه التصريحات لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحول نسخة منها إلى الدول الأطراف الأخرى ويجوز سحب

التصريح في أي وقت بإخطار يوجه إلى الأمين العام ولا يؤثر هذا السحب على النظر في أية مسألة سبق أن حول تبليغ بشأنها طبقاً لهذه المادة، إلا أنه لا يجوز استلام أي تبليغ من أية دولة طرف بعد استلام الأمين العام لإخطار سحب التصريح ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت تصريحاً جديداً.

المادة 42 - 1 - (أ) يجوز للجنة عند عدم التوصل إلى حل يرضي الدول الأطراف المعنية في مسألة محالة إليها طبقاً للمادة 41، أن تعين بالموافقة المسبقة للدول الأطراف المعنية، لجنة توفيق خاصة (تسمى فيما يلي لجنة التوفيق). وتعرض لجنة التوفيق مساعيها الحميدة على الدول الأطراف المعنية أملاً في تسوية ودية للمسألة على أساس احترام العهد الحالي.

(ب) تضم لجنة التوفيق خمسة أشخاص مقبولين لدى الدول الأطراف المعنية فإذا أخفقت الدول الأطراف المعنية في الوصول إلى اتفاق خلال ثلاثة أشهر حول تشكيل هذه اللجنة بأكملها أو في قسم منها فيتعين في هذه الحالة انتخاب أعضاء اللجنة الذين لم يتم الوصول إلى اتفاق بشأنهم من بين أعضاء لجنة الحقوق الإنسانية بواسطة الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي هؤلاء الأعضاء.

2 - يعمل أعضاء لجنة التوفيق بصفاتهم الشخصية، ولا يجوز أن يكونوا من بين مواطني الدول المعنية أو من بين مواطني دولة ليست طرفاً في العهد الحالي أو من بين مواطني دولة طرف لم تصدر تصريحاً بموجب المادة 41.

3 - - تنتخب لجنة التوفيق رئيسها وتضع لائحته الداخلية الخاصة.

4 - تعقد اجتماعات لجنة التوفيق عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتبها في جنيف. ويجوز أن تعقد مع ذلك، في أي مكان آخر ملائم تقرره لجنة التوفيق بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأطراف المعنية.

- 5 - تقوم السكرتارية التي يجري تأمينها بموجب المادة 36 بخدمة لجان التوفيق المعنية بمقتضى هذه المادة أيضاً.
- 6 - توضع المعلومات التي تسلمتها اللجنة وقامت بمراجعتها تحت تصرف لجنة التوفيق. ولهذه اللجنة الأخيرة أن تطلب إلى الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومات ذات صلة.
- 7 - تعد لجنة التوفيق، بعد دراسة المسألة دراسة شاملة، وعلى أي حال خلال مدة أقصاها اثني عشر شهراً من تاريخ وضع يدها عليها. تقريراً ترفعه إلى رئيس لجنة الحقوق الإنسانية لتبليغه إلى الدول الأعضاء المعنية.
- (أ) تقتصر لجنة التوفيق تقريرها في حالة عجزها عن إتمام النظر في المسألة خلال اثني عشر شهراً، على بيان موجز بما وصلت إليه في دراستها للمسألة.
- (ب) تقتصر لجنة التوفيق في تقديرها، في حالة الوصول إلى حل ودي على أساس احترام حقوق الإنسان المقررة في العهد الحالي على بيان موجز بالوقائع والحل الذي تم الوصول إليه.
- (ج) يشمل تقرير لجنة التوفيق، في حالة عدم الوصول إلى حل طبقاً لشروط الفقرة (ب) ما تبين لها بخصوص كافة الوقائع المتصلة بالمسائل القائمة بين الدول الأطراف المعنية كما يشمل وجهات نظرها حول إمكانيات الوصول إلى حل ودي للأمر. ويشمل التقرير كذلك المذكرات الكتابية وسجلات المذكرات الشفوية للدول الأطراف المعنية.
- (د) على الدول الأطراف المعنية، في حالة تقديم تقرير لجنة التوفيق طبقاً للفقرة (ج) أن تخطر رئيس لجنة الحقوق الإنسانية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها لذلك التقرير، فيما إذا كانت توافق أو لا توافق على محتويات تقرير لجنة التوفيق.
- 8 - ليس في نصوص هذه المادة ما ينتقص من مسؤوليات لجنة الحقوق

9 - تساهم الدول الأطراف المعنية بالتساوي في دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق طبقاً للتقديرات التي يضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

10 - يخول الأمين العام للأمم المتحدة صلاحية دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق إذا دعت الحاجة، قبل تغطيتها من الدول الأطراف المعنية طبقاً للفقرة (9) من هذه المادة.

المادة 43 - يخول أعضاء كل من لجنة الحقوق الإنسانية ولجان التوفيق المؤقتة التي قد تعين بموجب المادة 42، بالتمتع بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها خبراء المهمات الخاصة التابعين للأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في الأجزاء ذات الصلة من الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة.

المادة 44 - لا يؤثر العمل بالنصوص التطبيقية في العهد الحالي على الإجراءات المنصوص عليها في مجال حقوق الإنسان في المستندات التأسيسية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واتفاقيتهما. كما لا يحول ذلك دون لجوء الدول الأطراف في العهد الحالي إلى إجراءات أخرى لتسوية نزاع ما طبقاً للاتفاقيات الدولية العامة أو الخاصة القائمة فيما بينهما.

المادة 45 - تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن نشاطاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

القسم الخامس

المادة 46 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وديساتير الوكالات المتخصصة التي تحدد المسؤوليات الخاصة لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالأمور التي يعالجها العهد الحالي.

المادة 47 - ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كلية وبحرية.

القسم السادس

المادة 48 - 1 - يجوز لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة التوقيع على العهد الحالي. كما يجوز ذلك لأية دولة طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ولأية دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة لتصبح طرفاً في العهد الحالي.

2 - يخضع العهد الحالي لإجراءات التصديق، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3 - يجوز لأية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة 1 من هذه المادة الانضمام للعهد الحالي.

4 - يصبح الانضمام ساري المفعول عند إيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

5 - على الأمين العام للأمم المتحدة إبلاغ كافة الدول التي وقعت على العهد الحالي أو انضمت إليه عند إيداع كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام.

المادة 49 - 1 - يصبح العهد الحالي نافذ المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - يصبح العهد الحالي نافذ المفعول في مواجهة كل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه في وقت لاحق على إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها لوثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة به.

المادة 50 - تسري نصوص العهد الحالي على كافة أجزاء الدول الاتحادية دون قيود أو استثناءات.

المادة 51 - 1 - يحق لكل دولة طرف في العهد الحالي اقتراح

التعديلات، عليه وتقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الأمين العام تبليغ الدول الأطراف في العهد الحالي بالتعديلات المقترحة مع طلب إخطاره فيما إذا كانت هذه الدول تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف من أجل النظر في المقترحات والتعديلات عليه وفي حالة تفضيل ثلث الدول الأطراف على الأقل عقد المؤتمر فعلى الأمين العام أن يدعو إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرض كل تعديل يحظى بموافقة أغلبية الدول الأطراف الممثلة في المؤتمر والمصوتة فيه على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة.

2 - تصبح التعديلات نافذة المفعول بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها وقبول ثلثي الدول الأطراف في العهد الحالي بها طبقاً لإجراءاتها الدستورية الخاصة.

3 - تكون التعديلات، بعد بدء نفاذ مفعولها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلت بها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بنصوص العهد الحالي وأية تعديلات سبق لها أن وافقت عليها.

المادة 52 - على الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن الإخطارات الموجهة بموجب المادة (49) فقرة (5)، إبلاغ جميع الدول المشار إليها في الفقرة (1) من نفس المادة بالتفصيلات التالية:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم استناداً إلى المادة (48).

(ب) تاريخ سريان مفعول العهد الحالي بموجب المادة (49) وكذلك تاريخ سريان مفعول أية تعديلات بموجب المادة (51).

المادة 53 - 1 - يجري إيداع العهد الحالي الذي تعتبر نصوصه الصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية متساوية في أصالتها، في أرشيف الأمم المتحدة.

2 - على الأمين العام للأمم المتحدة أن يبعث نسخاً مصدقة من العهد الحالي إلى جميع الدول المشار إليها في المادة (48).

الملحق رقم 4

البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية

إن الدول الأطراف في البروتوكول الحالي،

حيث أنه من المناسب، من أجل المساعدة على تحقيق أهداف العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ويشار إليه فيما يلي بالعهد) وتطبيق أحكامه، أن تمكن لجنة الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في القسم الرابع من العهد (ويشار إليها فيما يلي باللجنة)، وطبقاً لما هو منصوص عليه في البروتوكول الحالي، من استلام ودراسة تبليغات الأفراد الذين يدعون بأنهم ضحايا الاعتداء على أي من الحقوق المبينة في العهد.

اتفقت على ما يلي:

المادة 1 - تقر كل دولة طرف في العهد تصبح طرفاً في البروتوكول الحالي باختصاص اللجنة في استلام ودراسة تبليغات الأفراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأي من الحقوق المبينة في العهد. ولا يجوز للجنة استلام أي تبليغ إذا كان يتصل بدولة طرف في العهد ولكنها ليست طرفاً في البروتوكول الحالي.

المادة 2 - مع مراعاة نصوص المادة (1)، يجوز للأفراد الذين يدعون أن أياً من حقوقهم المحددة في العهد قد جرى انتهاكه، والذين استنفذوا كافة الحلول المحلية المتوافرة، أن يتقدموا بتبليغاتهم إلى اللجنة للنظر فيها.

المادة 3 - تعتبر اللجنة تبليغاً ما غير مقبول بموجب البروتوكول الحالي إذا كان غفلاً من التوقيع أو إذا رأت فيه إساءة لاستعمال حقوق تقديم مثل هذه التبليغات أو كان في نظرها ما لا يتمشى مع نصوص العهد.

المادة 4 - 1 - مع مراعاة نصوص المادة (3)، تقوم اللجنة بلفت نظر

الدولة الطرف في البروتوكول الحالي لأية تبليغات معروضة عليها بموجب البروتوكول الحالي وتضمن ادعاءً بانتهاكها لأي من نصوص العهد.

2 - على الدول التي تتسلم لفت النظر المشار إليه أن تقدم إلى اللجنة خلال شهرين تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الأمر والحلول التي قامت باتباعها، إن وجدت.

المادة 5 - 1 - تتظر اللجنة في التبليغات التي تتسلمها بموجب البروتوكول الحالي على ضوء المعلومات الخطية التي يقدمها كل من الفرد والدولة الطرف المعنية.

2 - لا تتظر اللجنة في أي تبليغ يتقدم به أي فرد ما لم تتحقق:

(أ) إن المسألة نفسها لم يجر بحثها بموجب أي إجراء من إجراءات التحقيق أو التسوية الدولية.

(ب) إن الفرد قد استنفد كافة الحلول المحلية المتوافرة. ولا تسري هذه القاعدة إذا كان تطبيق الحلول قد تأخر لفترة غير معقولة.

3 - تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة أثناء بحث التبليغات بموجب البروتوكول الحالي.

4 - تبعث اللجنة بوجهات نظرها إلى كل من الدولة الطرف المعنية وكذلك إلى الشخص المعني.

المادة 6 - على اللجنة أن تضمن تقريرها السنوي بموجب المادة (45) من العهد موجزاً عن نشاطها بموجب البروتوكول الحالي.

المادة 7 - لا تحد نصوص البروتوكول الحالي بأي شكل من الأشكال، ولحين تحقيق أهداف قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم 1514 (15) الصادر في 14 ديسمبر 1960 بخصوص الإعلان بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة، من حق تقديم العرائض الذي يمنحه لهذه الشعوب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات والصكوك الدولية الأخرى الصادرة في ظل الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة.

المادة 8 - 1 - لكل دولة موقعة على العهد الحق في التوقيع على البروتوكول الحالي.

2 - لكل دولة صدقت على العهد أو انضمت إليه أن تصدق على البروتوكول الحالي وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3 - لكل دولة صدقت على العهد أو انضمت إليه أن تنضم إلى البروتوكول الحالي.

4 - يتم الانضمام بإيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

5 - على الأمين العام للأمم المتحدة إبلاغ كافة الدول التي وقعت البروتوكول الحالي أو انضمت إليه عند إيداع كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام.

المادة 9 - 1 - مع مراعاة دخول العهد حيز النفاذ يصبح البروتوكول الحالي نافذ المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العاشرة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - يصبح البروتوكول الحالي نافذ المفعول في مواجهة كل دولة تصدق عليه أو تنضم إليه في وقت لاحق على إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها.

المادة 10 - تسري نصوص البروتوكول الحالي على كافة أجزاء الدول الاتحادية دون قيود أو استثناءات.

المادة 11 - 1 - يحق لكل دولة طرف في البروتوكول الحالي اقتراح التعديلات عليه وتقديمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الأمين العام تبليغ الدول الأطراف في البروتوكول الحالي بالتعديلات المقترحة مع طلب إخطاره فيما إذا كانت هذه الدول تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف من أجل

النظر في المقترحات والتصويت عليها. وفي حالة تفضيل ثلث الدول الأطراف على الأقل عقد المؤتمر فعلى الأمين العام أن يدعو إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويعرض كل تعديل يحظى بموافقة أغلبية الدول الأطراف الممثلة في المؤتمر والمصوتة فيه على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة.

2 - تصبح التعديلات نافذة المفعول بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها وقبول ثلثي الدول الأطراف في البروتوكول الحالي بها طبقاً لإجراءاتها الدستورية الخاصة.

3 - تكون التعديلات عندما تصبح نافذة المفعول ملزمة للدول الأطراف التي قبلت بها. وتبقى الدول لأطراف الأخرى ملزمة بنصوص البروتوكول الحالي وأية تعديلات سبق لها أن وافقت عليها.

المادة 12 - 1 - لكل دولة طرف أن تنسحب من البروتوكول الحالي في أي وقت وذلك بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويسري مفعول الانسحاب بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الإخطار.

2 - لا يؤثر الانسحاب على استمرار تطبيق نصوص البروتوكول الحالي بالنسبة لأي تبليغ قدم بموجب المادة (2) قبل تاريخ سريان الانسحاب.

المادة 13 - على الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن الإخطارات الموجهة بموجب المادة (8) فقرة (5) من البروتوكول الحالي، إبلاغ كافة الدول المشار إليها في المادة (48) فقرة (1) من العهد بالتفصيلات التالية:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم استناداً إلى المادة (8).

(ب) تاريخ سريان مفعول البروتوكول الحالي بموجب المادة (9) وكذلك تاريخ سريان مفعول أية تعديلات بموجب المادة (11).

(ج) الانسحابات التي تتم بموجب المادة (12).

المادة 14 - 1 - يجري إيداع البروتوكول الحالي الذي تعتبر نصوصه الصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية متساوية في أصالتها، في أرشيف الأمم المتحدة.

2 - على الأمين العام للأمم المتحدة أن يبعث نسخاً مصدقة من البروتوكول الحالي إلى جميع الدول المشار إليها في المادة (48) من العهد.

المراجع

أولاً، المراجع العربية،

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - د. أبو سخيلة، محمد عبد العزيز، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي، مطابع الخط، دون ذكر لمكان النشر، 1985.
- 3 - الاستاذ اسماعيل، عصام نعمة، دساتير الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 4 - د. أبو نوار، معن، في الديمقراطية الحديثة، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1992.
- 5 - الأستاذ جميل، حسين، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1986.
- 6 - د. سلمان، عبد العزيز محمد، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1995.
- 7 - د. سكيّنة، محفوظ، محاضرات في القانون الإداري العام، أمانة شؤون المطبوعات في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، بيروت، 1985.

- 8 - د. شبحا، إبراهيم، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري،
الدار الجامعية، بيروت، دون ذكر للتاريخ.
- 9 - د. الطماوي، سليمان، القضاء الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،
1976.
- 10 - غروتويزن، برنار، فلسفة الثورة الفرنسية (ترجمة عيسى عصفور)،
منشورات عويدات، بيروت - لبنان، 1982.
- 11 - د. مكاي، حسن عماد، أخلاقيات العمل الإعلامي، الدار المصرية
اللبنانية، القاهرة، 1994.
- 12 - الأستاذ موسى، أمير، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

- المجلات:

- 1 - مجلة أبعاد، العدد الخامس، بيروت، حزيران 1996.
- 2 - مجلة دراسات لبنانية، عدد 3 - 4 - خريف - شتاء 96 - 97.
- 3 - مجلة عالم المعرفة، العدد 106، الكويت، 1986.

- الوثائق:

- 1 - الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل
الدولية، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، نيويورك، 1994.
- 2 - الأمم المتحدة، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان، إدارة شؤون الإعلام
بالأمم المتحدة، نيويورك، 1988.

ثانياً، المراجع الفرنسية،

- 1 - Biet, Christian, les droits de l'homme, Éditions Imprimerie Nationale, Paris Août1989.
- 2 - Les Essentiels Milan, Mini-guide de la justice, centre de Vulgarisation de la connaissance, Toulouse-France, 2001.
- 3 - Lochak, Danièle, les droits de l'homme, ed. La Découverte, Paris, 2002.

ثالثاً، المراجع الإنكليزية،

- 1 - Abel, Elie, global information the New battle ground, political communication and persuasion, Longman, New York, 1982.
- 2 - Dennis, Everette, Merrill, John, Media debates, U.S.A., 1996.
- 3 - Shiller, Herbert, Whose new international, Economic and information order, information affairs, Longman, New york, 1980.

الفهرس

الصفحة

5 مقدمة
	الجزء الأول: حقوق الإنسان في المواثيق الدولية المعاصرة
13 والدساتير العربية
	الفصل الأول: مفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية
15 المعاصرة
17 الفقرة الأولى: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
17 أولاً: الحق في العمل وحرية اختياره وأجوره العادلة
20 ثانياً: الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها
22 ثالثاً: الحق في الضمان الاجتماعي
23 رابعاً: الحق في مستوى معيشي مناسب
	خامساً: الحق لكل فرد بأعلى مستوى من الصحة البدنية
26 والعقلية
27 سادساً: الحق لكل فرد في التعلم

33	الفقرة الثانية: الحقوق المدنية والسياسية
33	أولاً: الحق في الحياة
35	ثانياً: الحق في الحرية والسلامة الشخصية
38	ثالثاً: الحق في التحرر من التعذيب والرق
40	رابعاً: الحق في حرية التنقل
42	خامساً: الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام القضاء
	سادساً: الحق لكل فرد بالشخصية القانونية وبحماية القانون
45	لحياته الخاصة
47	سابعاً: الحق في حرية الفكر والمعتقد والتعبير عن الرأي.....
	ثامناً: الحق في التجمع السلمي وفي حرية المشاركة مع الآخرين
52	بما في ذلك تشكيل النقابات
	تاسعاً: الحق في الزواج وتكوين أسرة وفي الانتماء إلى الدولة
55	والتمتع بجنسيتها
	عاشراً: الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في
58	المساواة أمام القانون
65	الفصل الثاني: حقوق الإنسان في الدساتير العربية
66	الفقرة الأولى: الحقوق الخاصة بالمواطن
66	أولاً: الحق في المساواة أمام القانون
73	ثانياً: الحق في العمل
80	ثالثاً: الحق في التعليم
86	رابعاً: الحق في حرية التنقل والإقامة
94	خامساً: الحق في حرية التعبير عن الرأي

109	سابعاً: الحق في الضمان الاجتماعي
114	ثامناً: الحق في تولي الوظائف العامة، وفي الترشيح والانتخاب
122	تاسعاً: الحق في مخاطبة السلطات العامة
124	الفقرة الثانية: حقوق الإنسان بصفة عامة
125	أولاً: الحق في الحياة والحرية الشخصية وفي الحماية من التعذيب
130	ثانياً: الحق في حرية المعتقد
134	ثالثاً: الحق في حرية المسكن والمراسلة والملكية
140	رابعاً: الحق في التقاضي وفي محاكمة قانونية عادلة
147	خامساً: الحق في الجنسية
152	سادساً: الحق في اللجوء السياسي
156	الجزء الثاني: الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان
157	الفصل الأول: الفصل بين السلطات
159	الفقرة الأولى: أنظمة الحكم وتعدد السلطات الدستورية
166	الفقرة الثانية: مدى استقلالية السلطات الدستورية والتوازن والتعاون بينها
167	أولاً: التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الرقابة المتبادلة بينهما
167	1 - في الأنظمة الدستورية الملكية أو الأميرية

- 2 - في الأنظمة الدستورية الجمهورية 175
 ثانياً: مدى التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
 في إصدار القوانين 191
 1 - في الأنظمة الديموقراطية الملكية أو الأميرية 192
 2 - في الأنظمة الديموقراطية الجمهورية 197
 3 - التفويض التشريعي في الأنظمة الدستورية العربية 205
 ثالثاً: مدى استقلالية السلطة القضائية 214

- الفصل الثاني: الرقابة على دستورية القوانين وأعمال الإدارة.... 215**
 الفقرة الأولى: الرقابة على دستورية القوانين 216
 أولاً: الرقابة السياسية والقضائية في الأنظمة الدستورية الملكية
 أو الأميرية أو السلطانية 217
 ثانياً: الرقابة على دستورية القوانين في الأنظمة الدستورية
 الجمهورية 225
 1 - الرقابة السياسية على دستورية القوانين 225
 2 - الرقابة القضائية على دستورية القوانين اللاحقة
 لإصدارها 239
 الفقرة الثانية: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة 247
 أولاً: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الأنظمة الدستورية
 الملكية والأميرية أو السلطانية 248
 ثانياً: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الأنظمة
 الدستورية الجمهورية 251

الصفحة

259 الخاتمة والنتائج
265 الملاحق
267 ملحق رقم 1 : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 ملحق رقم 2: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
275 ملحق رقم 3: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..
289 الملحق رقم 4: البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
313 المراجع
319 الفهرس
323

حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية

إن معرفة الإنسان لحقوقه، تجعله قادراً على حمايتها، لأن المعرفة قوة، ومن يعرف حقوقه يملك قوة المطالبة بها والدفاع عنها بالوسائل المشروعة والقانونية. وهذا الكتاب يتضمن دراسة مقارنة مفصلة عن حقوق الإنسان في المواثيق الدولية، والدساتير العربية بمجملها، وعن الضمانات الدستورية الكفيلة بحماية هذه الحقوق، ولاسيما الضمانات المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة على دستورية القوانين وعلى أعمال الإدارة، والتي تختلف نسبتها بين دولة عربية وأخرى، توصلاً لمعرفة مدى قدرة هذه الدساتير على ضمان هذه الحقوق وتأمين حمايتها وتحسينها بالإستناد إلى أحكامها.

الزكية سَعْدِي مُحَمَّدُ الحَطِيب

منشورات الحجابي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري - مقابل السفارة الهندية
هاتف: 364561 (+961-1) هاتف خليوي: 640821 - 640544 (+961-3)
فرع ثانٍ: سوديكو سكوير هاتف: 612632 (+961-1) - فاكس 612633 (+961-1)
ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان

E-mail: elhalabi@terra.net.lb - www.halabilawbooks.com

ISBN 978-9953-486-01-7



9 789953 486017